جامعة نايف العربية
للعلوم الامنية

الامن العام واثره في بناء الحضارة

الرياض

الطبعة الأولى

1410 هـ

الأمن العام وأثره في بناء الحضارة

دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

أبحاث الندوة العلمية السابعة عشرة والتي عقدت بمقر المركز في الفترة من ٢٨ ـ ٣٠ رجب ١٤٠٦هـ الموافق (٧ ـ ٩ أبريل ١٩٨٦م)

الأمن العام وأثره في بناء الحضارة

دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

١٤١٠هـ

دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

الرياض

١٤١٠هـ [الموافق ١٩٩٠م]



المحتويـــــــات

التقديم

ارتبط بناء الحضارات بقدر كبير من الجهد البشري الذي بذل ويبذل في إعداد مسرح التاريخ الانساني والطبيعي لكل قادم جديد، وإذا كانت الحضارات قد تشابهت في أدوارها، فإنها أيضاً تتشابه في سمة ملازمة عملية البناء لبذل الجهد البشري الكبير وكثيراً ما أخذ الجهد البشري طابع الانتظام، وفي بعض الأحيان اتسم بالعشوائية.

وقد استلزم بناء الحضارات التمهيد باخلاء الساحة من معوقات مضادة للحضارة الوليدة وكثيراً ما أخذ ذلك طابع الحرب والهدم ومن ثم تطهير المكان وتنقية المناخ للحضارة القادمة.

وعلى الرغم من كل هذه العمليات التمهيدية في بناء الحضارات فإن عملية البناء ذاتها تتسم بجهد كبير يبذله الانسان نحو الاستقرار ومن أجل تحقيق الأمن، وهذه العملية ذاتها تعد تمهيداً لعمليات تلي ذلك، منها التفرغ للبحث والتطوير والانتاج واتقان الصناعات وصقل معادن الأمور تمهيداً لبلوغ درجات أعلى في سلم غايات الحضارة الانسانية.

ويهمنا الاشارة الى الارتباط الضروري ما بين الأمن والحضارة وهو الارتباط الذي ينعكس على العلاقة ما بين

الجهود التي تبذل للاستقرار واستتباب الأمن وتلك التي تتناول البناء والتشييد لصرح الحضارة، فإذا ما لاحظنا أن كل حضارة جديدة تسبقها وتعد جزءاً منها عمليات اخلاء الساحة وتهيئة المناخ، فإن العمل على الاستقرار وتحقيق الأمن يعد مرحلة تالية لذلك، وهذه المرحلة بدورها تعد سابقة لمراحل أخرى حضارية أي أنها تعد أساساً لها وشرطاً مسبقاً لحدوثها.

هذه العلاقة الوطيدة والمترابطة ما بين الأمن والحضارة أمر بات يلفت الأذهان في الفكر المعاصر وبخاصة بعد أن ظهرت بوادر تستدعي النظر في نسق العمليات الداخلة في بناء الحضارة، وبإبداء التساؤل الذي أصبح يفرض نفسه على الساحة الفكرية حول وجهة البشرية في غمرة احتدام الصراع بين عوامل الخير والشر والبناء والتقويض.

ولا بأس من أن نتساءل في هذا السياق عما إذا كان انتشار الجريمة في العالم اليوم إنما هو باعث في تنظيم الجهود التي تتولى إخلاء الساحة لوافد حضاري جديد، وتجد مثل هذه المقولة صدى في اطار يتميز بافلاس شعارات الحضارة المعاصرة والتطلع الانساني الى قيم أكثر ثباتاً وصدقاً يمكن أن تقود الجهد الانساني الى المستقبل.

فاروق بن عبدالرحمن مراد

المفهوم الحديث للأمن الشامل
ومدى ارتباط الرقي الاجتماعي بالأمن الوطني

الدكتور التهامي نقرة(*)

الأمن من المنظور الإسلامي:

الأمن هو السبب الجامع لأهم النعم، التي بها قوام بقاء ونماء الأفراد والأمم. وقد ذكّر الله قريشاً بنعمة الله عليهم، إذ يسر لهم ما لم يتأتّ لغيرهم، وجعل لهم الأمن من عدوان المعتدين، وغارات المغيرين، وجعل لهم مهابة وحرمة في نفوس العرب، لأنهم أهل حرم الله، وولاة بيته العزيز، فلا يتعرض لهم أحد، والناس بين مختطف ومنهوب، كما جعل رزقهم يأتيهم رغداً من كل مكان، فكانوا في سعة من العيش، وتلك دعوة ابراهيم عليه السلام إذ قال: ﴿رب اجعل هذا البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات﴾

أفلا يكون ذلك خير حافز لهم وللمؤمنين جميعاً على عبادة رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف؟

(*) مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية.

فالله تعالى يقول في محكم كتابه: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليُبدّلنهم من بعد خوفهم أمناً. ﴾[1]

فقد علق الله في هذه الآية الكريمة تحقيق الأمن على الايمان والعمل الصالح، ووعده حق، وقوله صدق. فقد أمّنهم، وملّكهم ما وعدهم، وأظهرهم على عدوهم.

رُوي أن بعض أصحاب النبي (ﷺ) شكا إليه ما يعانون من تضييق العدو عليهم، وشدة خوفهم مما يلقون من الأذى، ثم لما أمر بالهجرة الى المدينة مكث بها وأصحابه خائفين يصبحون في السلاح ويمسون، فقال رجل: متى يأتي علينا يوم نأمن فيه، ونضع عنا السلاح. فقال النبي (ﷺ): لا تلبثون إلا يسيراً حتى يجلس الرجل منكم في الملأ العظيم ليس بيده حديدة، وأنزل الله هذه الآية

من هذا المنطلق الإسلامي يحصل الالتزام الذاتي بما يحقق أمننا على مستوى الفرد والمجتمع والأمة، ولن يكون ذلك مصدراً لممارساتنا وأعمالنا المسئولة، وقيامنا بواجباتنا الجوهرية إلا بتغذية شعورنا بالمسئولية الدينية، التي هي تكليف ملزم من

---

١ - سورة النور الآية: ٥٥.

السلطة الإلٰهية العليا. فإذا كان الواجب الذي نفرضه نحن، أو تفرضه علينا سلطة انسانية لا يتعارض مع تعاليم ديننا الحنيف في الحفاظ على سلامتنا وأمننا، فإن تعلقنا بالمجالات الثلاثة للمسئولية يجعلنا مسئولين عن ذلك، أخلاقياً واجتماعيا ودينياً.

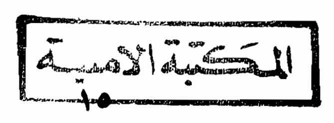
فعلى حين نستطيع أن نتصور بالنسبة الى غير المؤمن مسئولية تُفرض عليه من خارج ذاته، دون أن تكون لديه مسئولية أخرى صادرةعن ضميره الخاص، نجد المؤمن - على العكس - لا يمكن أن توجد اخدى المسئوليتين لديه دون الأخرى، لأن العمل الأول للإيمان يستلزم معرفة الله، الجدير بالطاعة، والذي هو في الوقت نفسه محبوب ومعبود[1].

وللأمن الداخلي والخارجي سُننه ونواميسه الإلهية التي لا يتحقق إلا بها، والتي تمتزج فيها العوامل المادية بالعوامل المعنوية ومنها:

«إعداد القوة للدفاع العام، والتدريب على استعمال الأسلحة المتطورة، وحسن الاستعداد لمجابهة التحديات، وإقرار النظام، والرقابة الأخلاقية، ومنع الفساد، وصون

---

١ - محمد عبدالله دراز. دستور الأخلاق في القرآن. ١٤٢ الطبعة الأولى. ١٩٧٣م.



الأموال العامة، والاتحاد، والتشاور في القضايا العامة، والتكافل الاجتماعي، والتمسك بالحق، ونشر العلم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعدل والرحمة والاحسان، والأمانة، ومواجهة الخيانة بحزم، والوفاء بالمعاهدات المبرمة، والوفاء بعهد الله، والضرب على أيدي المجرمين، والتوقّي من شر المكائد والمؤامرات والفتن الخ .»

فإن الاعتبار بهذه السنن الأمنية، والعمل بها في الطريق الذي رسمه الله لنا، يجعلنا أكثر إدراكاً للحق، وأكثر تحمساً للعمل به، لأنا نرى عملا محكم التدبير، كامل التنظيم، بحيث يكون لكل جزء وظيفته داخل المجتمع، فينتهي الأمر الى النتائج الطيبة التي ننشدها، وإن ظهر في النتائج ارتباك، أو حصل ما لم يكن منتظراً، فلنبحث عن الخلل في بعض الأعمال التي أدت الى تلك النتائج

وبعبارة أوضح، فإن القرآن الكريم حين يُعلن: ﴿ إن الله يحكم ما يريد﴾[1] لا نفهم من الآية أنها تحكُّم واستبداد مطلق، على حين يؤكد لنا من جانب آخر: ﴿والله يقضي بالحق﴾[2].

---

١ ـ سورة المائدة. الآية: ١

٢ ـ سورة غافر الآية: ٢٠

وحين يُعلن أن الله قادر على أن يُهلك الناس جميعاً، الطائعين مع المذنبين: ﴿. قل فمن يملك من الله شيئاً إن أراد الله أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا﴾[1].

فلا نفهم من هذه الآية إن الارادة الالهية تلغي الحكمة في التدبير والخلق والتقدير، أو تلغي العدل في المثوبة والعقوبة. فالله يؤكد لنا عدله وحكمته في آيات أخرى كقوله تعالى: ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾[2]

دعائم الأمن:

وقد أرشدنا القرآن الكريم الى أن التشريع الذي يحفظ على الأمة استقرارها وهدوءها وأمنها أساسه أمران، لا تسعد أمة ولا يسلم أمنها إلا بمراعاتهما، والحرص عليهما لأنهما أساس الحكم الصالح، وسبيل الحياة الطيبة وهما «الأمانة والعدل». قال تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل .﴾[3]

---

١ ـ سورة المائدة. الآية: ١٧

٢ ـ سورة هود. الآية: ١١٧

٣ ـ سورة النساء. الآية: ٥٨.

فالأمانة اسم للحق الذي أودعه الله عند الانسان وكلفه حفظه ليوصله الى صاحبه الذي يملكه، أو الذي ينتفع به، فيشمل المال، وأداؤه: تسليمه كاملا غير منقوص . . ويشمل العلم، وأداؤه: تعليمه على وجهه الصحيح : والرأي ؛ وأداؤه: إبداؤه لمن يحتاج إليه، أو لمن بيده التنفيذ والدين: وأداؤه: تبليغه كما أنزله الله للاهتداء به. وأداء الأمانات يتناول تيسير طرق الوصول إليها، كنشر الكتب التي ينتفع بها الناس في دينهم ودنياهم، وتنقية تعاليم الإسلام من شوائب البدع والمنكرات والخرافات التي تفسد على الناس عقيدتهم وتصوراتهم. كما يتناول تنظيم الحياة الاجتماعية على أساس التكافل والتعاون وتنظيم الحياة الاقتصادية على أساس سليم في تنمية الثروة والموارد ونشر الثقافة التي تدعم الايمان والأخلاق والفضيلة، وتفتح آفاق الفكر للمعرفة، وتطهر القلب من دواعي الاجرام، وبواعث النفس الخبيثة

كل ذلك مما يجب على الراعي تسهيله للرعية، وهو أمانة في عنقه.

أما العدل في الأحكام، فيرجع الى تحري الحق بوسائله، والبعد عن الهوى والشهوة. وقد أرشدت الآيات الى أن سبيل الأمانة والعدل إنما هو في طاعة الله المشرع، ورسوله المبيّن، والى أولي الأمر القائمين على حدود الله الذين هم من الأمة،

يُحسون احساسها، ويهتمون بخيرها وسعادتها.

وقد لفت القرآن الكريم أنظار المؤمنين الى طائفة تنبت بينهم، ولكنها نابتة السوء وجرثومة الشر، ولا تخلو منها أمة، فحذار منهم ومن طريقتهم التي تفسد على الناس أمرهم، أولئك المنحرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، وهم خطر على أمن العباد والبلاد، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿. ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشد تثبيتا * واذاً لآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً * ولهديناهم صراطاً مستقيماً﴾[1].

كما أرشدنا القرآن الكريم الى ما يتوقف عليه أمن الأمة من الخارج، فأمرنا بأخذ العدة والاستعداد الدائم لمكافحة العدو الطارىء عليها، والمغتصب لها، وأمرنا بتطهير الأمة من عناصر الفساد والتخذيل التي تنبت منها وفيها، وتربط حبالها بحبال أعدائها، وتعمل في سرها على تمكين العدو من بلادها.

كما يرشدنا القرآن الكريم الى ما يتوقف عليه النصر لرد كيد المعتدين المبطلين، ويحثنا على الاعتصام بالحق، والتيقن بأن سنة الله مع أهل الحق في النصر والتأييد، وضد أهل الباطل في الهزيمة والخذلان[2] ﴿يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا

١ ـ سورة النساء. الآيات. ٦٦، ٦٧، ٦٨

٢ ـ محمود شلتوت. الى القرآن الكريم. طبعة دار الهلال. ٤٦ ـ ٤٧.

قيل لكم انفروا في سبيل الله اثّاقلتم الى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل * إلاَّ تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير﴾[1].

عوامل الأمن الداخلي:

ومن هنا فإن أمن الشعوب والدول لا يُوهب ولا يُمنح، ولكنه يُفرض بحكمة السياسة، وحسن التدبير، واطراد التنمية، واقرار النظام، والالزام بالقيم الدينية الأخلاقية، وكسب القدرة والمهارة على درء الأخطار، والتماسك الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي، ودعم المؤسسات التي تقوم بحفظ الأمن وحل المشاكل والنزاعات التي تنبع من الداخل أو تأتي من الخارج حلولا عملية تتسم بالكياسة والحزم، والرفع من مستوى العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، الى غير ذلك من عوامل الأمن الأساسية، مادية كانت أو معنوية، فإذا تفشت الخيانة والظلم بألوانها وأشكالها المختلفة في مجتمع من المجتمعات فليكن خوفه من نقمة الله وسخطه قبل خوفه من غضب الناس وردود فعلهم، وليعتبر بقول الله عز وجل:

---

١ سورة التوبة. الآيتان: ٣٨، ٣٩

﴿أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض أو يأتيهم العذاب من حيث لا يشعرون * أو يأخذهم في تقلبهم فما هم بمعجزين * أو يأخذهم على تخوف، فإن ربكم لرءوف رحيم﴾[1].

فأسباب الأمن في المجتمعات البدائية تكاد تنحصر في القوة والاعتماد عليها، ولكنها اليوم في المجتمعات العربية المسلمة كثيرة ومتنوعة، وتكاد تنحصر في قدرة الأمة على ابتكار وسائلها وتحسين الموجود منها، واستخدام قدراتها وطاقاتها لتنمية امكاناتها بما في ذلك العسكرية. لأن أمن الدولة لا يتعلق فقط بقوتها العسكرية، وليست القوات المسلحة وحدها هي التي تحقق أمنها. فالقوة العسكرية اليوم وسيلة هامة من وسائل تحقيق الأمن، وسائر الوسائل الأخرى تتمثل في ثلاثة عناصر رئيسة، وهي:

١ ـ ضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلي بتوفير حد أدنى للتنمية.

٢ ـ استخدام جميع موارد الدولة وامكاناتها المادية والبشرية، وطاقاتها الأدبية والروحية لتحقيق أهدافها المرسومة.

٣ ـ ضمان قدراتها في مختلف المجالات عن طريق الوسائل العلمية والتفوق التكنولوجي وهكذا فإن اعتبار

---

١ ـ سورة النحل. الآيات: ٤٥، ٤٦، ٤٧.

ضمان الأمن مرتهن بمدى القوة العسكرية هو نظرة قصيرة وضيقة، لأنها تواجه مشكلات الحرب، ولا تواجه تحديات السلام، وهي كثيرة في عصرنا.

ويحسن في إطار المستوى الذي نعقد فيه هذه الندوة أن نبين أن الأمة العربية لا تتحقق لها التنمية الشاملة، إلا في ظل الأمن الوطني، والأمن القومي العربي.

الأمن الوطني:

وهو تأمين كيان الدولة من الأخطار القائمة أو المحتملة التي تهددها داخلياً أو خارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها العامة للمجتمع، وتتمثل في الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاكتفاء الذاتي في غذائها الضروري مع اختلاف الأساليب التي تتحقق بها الأهداف الوطنية بالنسبة لكل قطر أو دولة.

لكن الحقيقة الثابتة التي لا تختلف هي ما بين الأمن والتنمية من وثيق الارتباط. فكلاهما يسند الآخر ويدعمه، ذلك أن التنمية تحقق مكاسب غالية للشعب، وترفع مستواه وهذه المكاسب تحتاج الى درع يحميها من الأعداء في الداخل والخارج على حد سواء، وهذا الدرع هو قوات مسلحة قادرة متفرغة لواجباتها الوطنية السامية.

يقول مكنامارا وزير الدفاع الأمريكي السابق في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي عن مفهوم الأمن الوطني:

توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار، وبين الوضع الاقتصادي للدول، وبدون تنمية لا يتحقق أمن. والتنمية تعني التقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية. وضرب لذلك مثلا من الواقع فقال:

إذا أخذنا مثلا ٢٧ دولة غنية مما يصل الدخل الفردي فيها الى ٢٠٠٠ دولار سنويا، نجدها تمتلك ٧٥٪ من الثروة العالمية، في حين أنها لا تضم أكثر من ٢٥٪ من سكان العالم، وحتى عام ١٩٥٨م تعرضت دولة واحدة منها لاضطراب داخلي داخل أراضيها.

وإذا أخذنا مثلا ٣٨ دولة فقيرة مما يصل الدخل الفردي فيها الى ١٠٠ دولار سنوياً، نجد أن ٣٢ دولة منها عانت من صراعات داخلية هامة والمشكلة العسكرية إن هي إلا وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى، إذ يمكن للقوة العسكرية أن تساعد وحدها على توفير القانون والنظام، ولكن علاوة على ذلك لا بد من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي، حتى يصبح درعاً تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن. وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، ذلك لأن

الأمن الجماعي والتنمية الجماعية ليسا سوى وجهين لعملة واحدة.

فالدخل الفردي في الشعب يعطي مؤشراً صادقاً لاستقرار الأوضاع، إذا كان يعكس بحق جهداً حقيقياً للمجتمع في سبيل الانتاج، ويعبر عن مدى التقدم الذاتي الذي حققه المجتمع. إذاً فالتنمية الحقيقية هي مفتاح الأمن إذا كانت هذه التنمية لم تسخر لخدمة فئات معينة، ولا لخدمة جانب على حساب الجوانب الأخرى، كخدمة الأمن العسكري على حساب الأمن الغذائي، أو الثقافي، أو الاجتماعي أو غير ذلك مما تشمله التنمية.

وجاء في البيان الصادر عن مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي انعقد في العراق سنة ١٩٨٠م، إن أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك تتمثل في: الأمن القومي، بما فيه الأمن الفكري والعسكري والغذائي والتكنولوجي ونحو ذلك من المكونات الرئيسة للأمن الاستراتيجي العربي.

وهل يعني ذلك غير ارساء الاستقلال بكل معانيه وأبعاده الاقتصادية والثقافية والسياسية. ؟

لقد اهتز الاقتصاد العربي من أساسه خلال العشرين عاماً الماضية نتيجة الحاجة المتزايدة لاستيراد المواد الغذائية

الرئيسة، وفي مقدمتها القمح، وازدادت خطورة التدهور في الوضع الغذائي العربي خلال السبعينات عندما بلغت واردات البلدان العربية من القمح نصف استهلاكها منها، حتى غدت الفجوة الغذائية في الوقت الحاضر من أكبر التحديات التي تواجه الوطن العربي، لأن هذه المشكلة أخذت تكتسي طابعاً سياسياً على مستوى العلاقات الدولية بالنسبة للقمح، في حين أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في ذلك أمر ميسور لو ضبطت خطة عربية متكاملة بين الأقطار العربية، فالسهول الخصبة ذات المساحات الشاسعة، والمياه المتدفقة الصالحة لري آلاف الهكتارات كلها متوفرة بفضل الله في الوطن العربي. وفي إطار الاستراتيجية الاقتصادية التي وضعتها الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية (الادارة الاقتصادية) تقوم الأمانة العامة بتنظيم ندوة علمية يكون موضوعها «الأمن الغذائي في الوطن العربي» ونرجو أن توفق الندوة في دراساتها وقراراتها لهذا الموضوع الهام الحيوي.

ومن هنا يمكن القول بأن قضية الأمن الوطني هي قضية شاملة، متعددة الأبعاد، تمتد فتشمل البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة، بالاضافة الى القوى المسلحة أو الجيوش، التي لا تحقق أهداف الدولة، إلا إذا ائتمرت بأوامرها، ونفذت المهام التي كلفتها القيام بها، وهذا أمر

طبيعي بالنسبة للبلدان المتقدمة، ولكن القيادة العسكرية في العالم الثالث، كثيراً ما تنقلب الى مصدر خوف يجب أن تراقب عن كثب، بعد أن كانت مصدر أمن يطمئن إليها الشعب والسلطة على السواء. وأعمالها المضادة لا تخضع لمقاييس صحيحة مطردة يمكن اعتمادها في ساحة العمل والتطبيق، أو في الساحة الإعلامية، حتى يعرف الناس أن ما تقوم به ضد السلطة السياسية ليس من شأنها هي، بل إن ذلك ليحملها مسئولية الخيانة أمام الرأي العام الوطني، سواء نجحت فيما قامت به أو أخفقت. لكن في البلاد المتخلفة يعتبر عملها خيانة إذا فشلت، ويعتبر ثورة في حال نجاحها. وهو تناقض لا مسوغ له.

ثم إن الأوضاع التي تخلفها الانقلابات العسكرية من الأحكام العرفية في غياب الديمقراطية، والتفرد بالنفوذ المطلق في غياب المؤسسات الدستورية والاستشارية تؤخر البلاد في سياستها واقتصادها وتنميتها مراحل، وبالتالي فإن حضارات الشعوب لا تقوم بين يوم وليلة، ولكنها تُبنى على مراحل بعيدة المدى والأخلاق والخبرة والتجربة. فإذا هدم الخلف ما بناه السلف، ليعيدوا البناء من جديد، فهيهات أن تبلغ الحضارة في شعب أوجها كما يقول الشاعر:

متى يبلغ البنيان يوما تمامه   اذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فالانقلابات العسكرية لا تحدث في غير بلدان العالم الثالث، وهي دليل على التخلف، وعلى انعدام المؤسسات الحامية للنظام، وعلى عقلية ابتزاز السلطة، وهي في ميزان الأخلاق الإسلامية من الفتن التي حذرنا منها النبي (ﷺ). فقد روى أبو رجاء العُطاردي قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي (ﷺ) قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية». أخرجه البخاري.

وقال عبادة بن الصامت: (دعانا النبي (ﷺ) فبايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا، وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بوّاحاً عندكم من الله فيه برهان). (أخرجه البخاري).

أما منطقة الأمن التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامة الدولة واستقرارها، فيمكن تحديدها وفقاً لثلاثة معايير.

١ - المعيار الجغرافي: هو ما يتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجاباً وسلباً.

٢ - المعيار السياسي أو الايديولوجي: وهو يتعلق بالاتجاه السياسي للدولة ونوع الأفكار السائدة فيها بما توجده من

ارتباطات وعلاقات وانتماءات.

٣ - معيار قوة الدولة: فهنالك علاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها. فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها وتعددت ارتباطاتها، اتسع نطاق أمنها.

وكما هو واضح فإن هذه المعايير ليست على درجة واحدة من الثبات والاستمرار، فبينما نجد المعيار الأول أكثر استقرار نجد المعيار الثاني عرضة للتغيير، نتيجة تغير الظروف الداخلية، أو القيادة السياسية، أو نظام الحكم[1].

الأمن القومي العربي:

ويُقصد به تأمين مجموعة الدولة العربية من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية وحماية المناطق التي تؤثر على سلامتها، وينطلق من حقيقة الانتماء الى أمة واحدة، والارتباط بهدف الوحدة العربية.

قد يقول قائل ربما يكون من الأصح الحديث عن أمن كل قطر عربي، والجواب إن أمن كل قطر عربي يرتبط بأمن الدول العربية الأخرى على أساس أن الأمن الوطني هو جزء من كل.

---

١ - علي الدين هلال. المستقبل العربي. ١٩٧٩/٩/٩م. ص. ٩٩

فأهمية البحر الأحمر مثلا من الجانب الأمني جعله بؤرة للصراع الاستراتيجي العالمي. وأمنه بدون شك يرتبط بأمن المحيط الهندي، وبأمن الخليج العربي من ناحية ثانية، وبأمن البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة.

لقد قيل كثيراً أن البحر الأحمر بحر عربي. والحديث عن هذا الموضوع قد يكون تعبيراً عن آمال وتطلعات تعوزها الفرص والامكانات. والسؤال الحقيقي الذي يجب أن يُطرح هو: كيف يمكن للدول العربية المطلة على البحر الأحمر تحقيق أمنها القومي على ضوء معطيات الصراع الدولي في المنطقة، الذي كاد يجعلها مجالا للتنافس والتهديد والصراع بين الدول الكبرى.

هل يمكن اقامة قوات بحرية مشتركة في البحر الأحمر؟

هل يمكن أن يزداد الوجود العسكري العربي في البحر بشكل مؤثر وفعال، وأن تطور الدول العربية أسلحتها البحرية حتى يصبح البحر الأحمر لها، لا عليها سيما وأن الاطار الخارجي للمنطقة إطار عربي، ووراءه مساحات عربية شاسعة؟

فالبحر الأحمر يقسم الساحة العربية الى قسمين:

القسم الشرقي حيث مصدر الطاقة للانتاج الصناعي متمثلا في النفط، والقسم الغربي مصدر الطاقة للانتاج الزراعي متمثلا في نهر النيل ببحيراته وروافده.

ولعل هذا يكون دافعاً لاستخدام البحر الأحمر ليكون همزة وصل بين الطاقتين لتحقيق الأمن العربي في أوسع معناه.

وما الذي يحول دون تحقيق الأمن العربي في المنطقة العربية كلها؟

ففي الوقت الذي نقرأ فيه الكثير عن الأمن الأمريكي، والأمن الأوروبي، والأمن الاسرائيلي؟

لا نكاد نقرأ شيئاً عن الأمن العربي، رغم أنه في خطر، للمخاطر التي تواجهها الأمة العربية، إلا أن اشكالية الأمن العربي في تعلقه بالفكر العربي، وبمشاكل لا تحل إلا بمواجهتها وتطويقها وتطويعها.

ففي غياب الخطر المشترك والهدف المشترك لا يمكن الوصول الى خطة مشتركة. وهذه ظاهرة حاسمة في الموضوع كله فالخطة ستكون ضد من؟ أو مع من؟ هذه هي الصعوبة التي يجب أن نضعها في اعتبارنا ونحن نناقش مثل هذه الموضوعات الحساسة التي تتعلق بالأمن والمصير.

فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كلاهما موجود بثقله على الساحة العربية

والانتماءات العربية المختلفة ترتفع الى مرتبة القيود الضاغطة، والتناقضات القائمة

والخطة السليمة لا تبنى على ما هو قائم، بل على ما

ينبغي أن يكون. وطبيعة الخلافات القائمة، تحول دون الاتفاق على هدف مشترك.

وكان الواجب أن تنسى الدول العربية خلافاتها، وتتوحد أمام الأخطار الداهمة، وفي مقدمتها الصراع العربي الصهيوني. ولا شك أنه أكبر الأخطار وأكثرها تفاقماً. فإن بين الأمنين الوطني والقومي علاقة قوية متبادلة، إذ أن تعزيز الأمن الوطني لأي دولة عربية، يتطلب امتلاك قدرات دفاعية تشكل جزءاً عضوياً من القوة العربية اللازمة لتحقيق الأمن القومي. كما أن تعزيز الأمن القومي يجعل القوة الجماعية قادرة على ردع العدو المشترك، ومنعه من الاعتداء على أي جزء من الأمة العربية، والتصدي له في حال قيامه بالعدوان، ويضمن بالتالي الأمن الوطني للدول العربية كلها من الردع الاسرائيلي وغير الاسرائيلي، والمهمة العاجلة في الوضع الراهن هي تحقيق الأمن القومي الذي يؤمن هدفين وهما: منع تفاقم التفتيت السياسي، وإيقاف التدهور العسكري.

ثم أن اتساع مفهوم الأمن الاسرائيلي، وامتداد الأطماع الصهيونية الى الدول العربية القريبة والبعيدة، وسعي اسرائيل الى مشاركة القوى الاستعمارية في نهب ثروات الأمة العربية وقهر إرادتها، وسد سبل الوحدة والتطور أمامها تجعل الأمن الوطني لأي دولة عربية مرهوناً بالأمن القومي. ولكن هذه

العلاقة المتبادلة بين الأمنين الوطني والقومي تفقد مدلولها في حال تعدد الارادة العربية وتنامي الفكر القطري على حساب الفكر القومي[1].

وهنا أريد أن أوضح مفهوم (القومية) التي أعنيها، في إطار العقيدة الإسلامية ليست هناك خصوصية للعرب على غيرهم من الأمم بالمعنى (القومي) الذي لا يرفضه الإسلام، لأنه لا يقصيه عن موقعه الرئيس في الفكرة العربية والحركة العربية، كما نفت قوميات الغرب لاهوت الكنيسة وكهنوتها من الفكر والحركة اللذين صنعا لأوروبا دولها القومية ونهضتها الحديثة.

وفي عالمنا المعاصر - عالم اتحاد إرادات الدول والشعوب لبناء التكتلات والأحلاف العالمية، أو الاقليمية القادرة على مواجهة التحديات الكبرى - تواجه الأمة العربية تحديات الانماء والتطور والتكنولوجيا والأمن بإرادات متعددة لا تتسم بالتباين فقط، بل تصل في عديد الحالات الى مستوى التناقض والتصادم، فتعطل التجمع العربي في إطار سياسة أمنية قومية، وغدا الثقل العربي في موازين القوى بالمنطقة جزئياً، حتى أضحى التفوق الاسرائيلي الذي يهيمن على المنطقة العربية

---

١ - الهيثم الأيوبي. شئون عربية. ع ٤٣. محرم ١٤٠٦هـ - سبتمبر ١٩٨٥م ص. ١٥٦

كلها ينبع بشكل أساسي من التقصير العربي، لا من شجاعة المحارب الاسرائيلي، وعبقرية قادته، ولا لأن العسكرية الاسرائيلية أقوى من كل ما يمتلكه العرب من قوات.

فضخامة امكانات الأمة العربية مادياً وبشرياً وتزايد قدراتها على استيعاب الأسلحة الحديثة، دفعت قادة الدولة الصهيونية الى التفكير في ضرورة السعي لتحقيق أمنها على طريق الردع، ثم التوسع عندما تتوافر الظروف المحلية والدولية المناسبة، وقد حقق الغزو الصهيوني مراحل من مخططه العدواني.

صحيح إن الدول العربية على اختلاف أنظمتها متفقة على اعتبار اسرائيل عدواً مشتركاً، ولكن أساليب مواجهة هذا العدو الشرس ما تزال موضع خلاف، ويخطىء من يتصور أنه يمكن لأي دولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى، كما تشهد بذلك الأحداث الجارية سواء في منطقة الخليج العربي أو في منطقة المغرب العربي، أو في جنوب لبنان أو في غير ذلك من المناطق العربية، والرؤية الاسرائيلية للبحر المتوسط والتهديدات الخارجية ضد بعض الدول العربية. وتكفي الاشارة هنا الى التحدي الذي تمثله اسرائيل لأكثر من دولة عربية، والتحديات الأخرى التي تواجه البلاد العربية في مجموعها وعلى سبيل المثال في مجال النفط.

وهذا ينبهنا الى حقيقة مرة وهي أن أكبر أزمة يمر بها العالم العربي تتمثل في:

- عدم ادراكه في العمل للمتغيرات التي تدور حوله، وإن هو أدركها فإنه لا يتعامل معها.
- تفاقم الانقسامات العربية في كثير من أجزاء الوطن العربي حتى كاد يصبح الاجماع على رأي أو اتجاه موحد من المستحيلات! ونتيجة لذلك أضحت المبادرات التي كانت تسعى للوحدة والاتحاد أو التضامن على الأقل لم يعد لها اليوم مكان في هذا الضباب.
- استفحال حرب العصابات الارهابية في مجال السياسة الدولية.
- معادلة العلاقة بين المعسكرين الشرقي والغربي التي صار يمتزج فيها التنافس والتفاهم، فإذا كان التنافس قد دفع المعسكرين الى سباق التسلح، وتوسيع مناطق النفوذ فإن التفاهم تحت ضغط الرعب النووي منع التنافس من تجاوز الحد المقبول.
- اتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والانقسام الذي حدث نتيجة لذلك داخل مجموعة السبعة والسبعين، وتدهور النظام الاقتصادي العالمي، وضعف بعض المنظمات الاقليمية.

- الأخطار التي تهدد العالم العربي في الأمد القصير وعلى المدى الطويل.

ولاجتياز الفجوة الأمنية الهائلة لابد لقادة الأمة العربية وشعوبها من جسور والجسر الأساسي هو وضع حد لهذه الصراعات الغربية التي تشتد وتتصاعد لدرجة استخدام القوات المسلحة، فقد يحسم الصراع المسلح برد فعل عسكري أمريكي أو سوفياتي واسع، لا يكون بمقدور القوات العربية في منطقة ما أن تتحمل عواقبه.

وأعتقد أن الحرب الايرانية العراقية المستنزفة للطاقات وللموارد ما كانت لتستمر وتحتد إلا في ظل الصراع وغياب الاتحاد.

إن تحقق الأمن القومي لا يتم بمعاهدات الصلح والهدنة ولا بالأراضي المنزوعة السلاح، ولا بالقوات الأممية، ولا بضمانات الدول العظمى، وإنما يتم بالقوة الذاتية العربية الموحدة، وذلك بتآلف القيادات السياسية في القضايا المصيرية مع العمل عند الضرورة على فصل قضية الأمن عن الخلافات الأخرى.

فإذا اقتنعت الأمة العربية بأن لها مصلحة مشتركة، فإن هذا يحتاج منها الى جهد مشترك يحافظ على كيانها وكرامتها؛

لأن الدفاع الجماعي يحتاج الى دافع جماعي ولا يمكن التخطيط للدفاع المشترك مع عدم الاتفاق على الخطر المشترك.

إن تحقيق الأمن القومي لا يتضارب مع الأمن الوطني الذي يرتبط بواقع التجزئة الى دول عربية مستقلة ذات سيادة وذات كيانات دولية متميزة، وما يتعلق بذلك من ارتباطات دولية وسياسية خارجية، وهناك أيضاً في الوقت نفسه مفهوم قومي للأمن يدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية، وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بينها.

الخاتمـــــــة

وهكذا فإن حاجة الفرد والمجتمع الى الأمن والأمان حاجة أساسية يجب أن تتضافر فيها كل القوى وتوجه لها كافة الامكانات.

ولا شك أن القيام بمهام التنمية على أكمل الوجوه رهين الاحساس بعدم الاغتراب، والشعور بالاطمئنان الى الحاضر والمستقبل، والتخفيض من حجم الاستهلاك الذي تقويه نزعة الخوف والأثرة، وتغذيه طبيعة المجتمع الاستهلاكي، وكلها عناصر إيجابية تضاف الى الجانب الوقائي الإنمائي في قطاع الأمن بمجتمع المشاركة، الذي يولد الاحساس لدى الجماهير بمسئوليتها الجماعية من الجانب الدفاعي التأهيلي، فتزداد فعالية الخطة الأمنية الوقائية العربية.

إن أمن الوطن العربي هو إرساء السبل الكفيلة بالحفاظ على الاستقلال الكامل للدولة مع اعتبار أن النظام العالمي بثوابته ومتغيراته لا ينفصل عنه الأمن القومي، فالوطن العربي يمتد في قلب منطقة حيوية بالنسبة للاستراتيجية العالمية والكل يعرف ذلك ويقدره، ولكن بقي أن نعرف هذه الأهمية ونقدرها حق قدرها ونعمل على استثمارها من خلال عمل جماعي وجهود مشتركة، فالامكانات المتاحة للوطن العربي كثيرة

ومتنوعة: المياه والأرض والنفط ورأس المال الذي يستثمر والأيدي التي تعمل والعقول التي تفكر وتدبر، وينبغي أن نعتقد بأن هذا التفكك المفتعل في الصف العربي وهذه التناقضات المصنوعة هي ضد طبيعة الأشياء لذلك فبالامكان تخطيها حتى لا تقف حجر عثرة في طريق أي عمل جماعي.

وهنالك ظروف ضاغطة بعضها من صنع أيدينا وبعضها من صنع غيرنا تحول دون القيام بذلك، وإن كان من الصعب أن نتغلب على القيود التي يصنعها الغير، فعلينا أن نعقد العزم لتخطي الصعاب التي نصنعها نحن، وأن يتم ذلك اليوم قبل الغد، لأن الظروف المقبلة قد تكون أشد مما نحن فيه الآن. فإن الخطر الذي يهدد الأمن في مجال التنمية ما نراه من تعطيل استعمال عوائد المداخيل القومية في مشاريع التنمية من خلال تكريس تبعية اقتصاد بعض الدول العربية للسوق الرأسمالية، كسلاح استراتيجي في نضال الدول النامية من أجل تغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي. إبقاء على مصالح الغرب الاقتصادية، وإن استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه كفيل بأن يحدث مجموعة من التغيرات الكبيرة في مصلحة الأمة العربية، وإن الفارق الأساسي على الصعيد الاستراتيجي بين الوجود الأمريكي في المنطقة العربية، وفي منطقة الخليج بالذات، هو أن تقويم قدرات المعسكرين لا يعني تفوق

المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أو أن السوفيات عاجز لا يملك خياراً عسكرياً بالنسبة للمنطقة العربية، بل لأن هذا الخيار لا يأتي على رأس أولوياته الاستراتيجية الراهنة، وهم جميعاً يستخدمون مفهوم الأمن لتجمع الحركات الوطنية التي رفضت الخضوع لسيطرتهم واقتسام مناطق النفوذ في المنطقة العربية، وفرض واقع جديد بها أو فرض الامتيازات العسكرية والاقتصادية على المنطقة لتفرض فيها واقعاً جديداً، وخير ما يدعم سيادة ودول المنطقة واستقلالها التزامها بسياسة عدم الانحياز التي تحفظها من أخطار التبعية للتكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول الذرية وتحفظ لها حق السيادة على مواردها الطبيعية، وعدم تدخل الغير للسيطرة على ثرواتها الضخمة، واستمرار تدفق النفط وضمان أمن مصالحها ومصالح حلفائها فيها، ومنع الزيادة في الأسعار إلا على أساس معدلات التضخم الغربي، حتى يتمكن الوطن العربي من التفرغ لمهمات البناء ويسهم بشكل أكبر في حل القضايا العادلة للشعوب العربية والاسلامية.

المراجـــــع

- الى القرآن الكريم. الشيخ محمود شلتوت. دار الهلال. القاهرة:
- دستور الأخلاق في القرآن. محمد عبدالله دراز. الطبعة الأولى. ١٩٧٣م.
- شئون عربية. الهيثم الأيوبي. سبتمبر ١٩٨٥م.
- المستقبل العربي. علي الدين هلال. العدد الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٧٩م.

الأسباب المؤدية الى اختلال النظام الأمني والعوامل الواقية منها

اللواء محمد عبدالحليم موسى(*)

التقديـــم

الجريمة هي افراز اجتماعي في المقام الأول، وجدت منذ بدء الخليقة، فهي ظاهرة اجتماعية باقية طالما بقي هذا الانسان في مجتمعات.

وترتيباً على ذلك، فإن الجريمة تختلف باختلاف تلك المجتمعات، فقد تتولد الجريمة في مجتمع دون آخر، وقد يجرم القانون فعلا لا يجرمه مجتمع آخر، إذ أن الأعراف والتقاليد هي مصدر من مصادر القانون، بل إنه في بعض المجتمعات بلغت الأعراف من القوة حداً لأن تصل الى مرتبة القانون، والأعراف والتقاليد هي نتاج تطور المجتمعات.

وكما تختلف الجريمة من مكان الى آخر فإنها تختلف من وقت الى آخر، فلم تعد قاصرة ـ كما كان الحال ـ على صورتها

(*) مدير مصلحة الأمن العام. جمهورية مصر العربية.

البدائية في جرائم الاعتداء على النفس أو المال، بل تطورت بتطور المجتمعات والأنظمة السياسية لها، فهناك جرائم المال العام وهناك جرائم الارهاب الدولي وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن في العصر الحديث.

ويناط بأجهزة الأمن مكافحة الجريمة في شتى أشكالها وعلى اختلاف نوعياتها، ومع تطور المجتمعات والأنظمة السياسية تطور عمل أجهزة الأمن، فلم يعد دورها مقصوراً على حفظ الأمن والنظام والسكينة العامة فحسب، بل امتد وتشعب وتغلغل في كل مجالات الحياة وفي معظم دول العالم الى حماية الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي الى جوار حمايته للأمن السياسي والأمن الجنائي

ومن ثم، فإن أعباء هذا الجهاز قد تضاعفت بشكل ملحوظ سيما وأن الأمن بمدلوله الشامل هو اللبنة الأولى لاقامة صرح، أي صرح في أي مجتمع، فلا تنمية ولا تقدم ولا ازدهار في ظل أمن غير مستتب أو غير مستقر الدعائم.

وإذا أردنا أن نعرف وظيفة جهاز الأمن، فإننا نقول ـ ونظراً لأن الجريمة قائمة لأنها افراز اجتماعي ـ إنها:

«اقتناع جموع المواطنين في مجتمع بذاته بقدرة هذه الأجهزة على السيطرة على معدلات الجريمة ومرتكبيها في شتى صورها، الأمر الذي يعكس في نفوس المواطنين احساسهم

بالأمن والأمان وهو بنية أجهزة الأمن في كل زمان ومكان»

فالأمن هو احساس وشعور قبل كونه احصاء ومعدلات، ومن هنا يبرز بوضوح أهمية توفير الأمن وأهمية تدعيمه، وبالتالي أهمية القائمين عليه وأهمية دورهم.

وإذا أردنا أن نتطرق الى العقبات والصعوبات التي تصادف أجهزة الأمن في أداء رسالتها والمناخ الذي يجب أن يحيط بها، فإننا نتحدث في هذا المجال في مبحثين أساسيين:

الأول: العوامل التي تؤدي الى اختلال الأمن العام:

وهي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنيقية، ولا نغفل بالطبع الدور الاعلامي والقانوني في هذا الصدد.

الثاني: العوامل الواقية:

وفيه نتحدث عن تأثير كل من العوامل السابقة في دعم الأمن واستتبابه، فضلا عن تبيان دور الجمهور في مكافحة الجريمة

وفي النهاية لمحة موجزة عن الأثر الايجابي لتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في مكافحة الجريمة

المبحـــث الأول

العوامل التي تؤدي الى اختلال الأمن العام

أولا: العوامل السياسية:

إن المناخ السياسي في أي مجتمع له انعكاساته المباشرة على دور الأمن العام الذي يأتي على قمة مهامه الرئيسة: الحفاظ على الشرعية الدستورية والقانونية، ولارتباط جهاز الأمن باعتبار أنه جهاز سياسي في أحد جوانبه بفلسفة الحكم التي تحكم العمل السياسي داخل الدولة، يتحدد بالضرورة دور رجل الشرطة في ضوء هذا النظام، سواء بالنسبة لرسالته أو بالنسبة لكيفية أدائه لتلك الرسالة بما في ذلك أسلوب معاملة المواطنين أو مدى رعاية مصالحهم، وفي ذات الوقت مدى الحرية التي يتمتع بها الفرد في ممارسته لحقوقه السياسية

وما قد يترتب على ذلك بالطبع من تغليب الأمن السياسي على الأمن الاجتماعي والاقتصادي وحتى الأمن الجنائي - والعكس صحيح - وعلى الرغم من أن النظرة الشمولية الحديثة لدور رجل الشرطة لا يمكن معها الفصل بين أي من تلك الاتجاهات الأمنية، فالأمن بمفهومه الشامل أو الواسع هو الأمن العام سياسياً وجنائياً واقتصادياً واجتماعياً

وبدون شك فإن للمناخ السياسي الدولي أثراً كبيراً في تحديد الاتجاهات السياسية والداخلية، كما يؤثر المناخ السياسي الاقليمي تأثيراً كبيراً في المناخ السياسي من حيث الاستقرار الداخلي، وهي أمور وإن كانت في ظاهرها بعيدة عن مقدرات أجهزة الشرطة، إلا أنها في الواقع تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في اتجاهات حركة الجريمة ومعدلاتها.

ثانيا: العوامل الاقتصادية:

لا شك أن الحالة الاقتصادية التي يمر بها العالم أجمع في هذه السنوات وبصفة خاصة في الدول النامية، وسيطرة بعض الدول الرأسمالية واحتكارها للاتجاهات الاقتصادية في العالم، يؤدي بنا الى القول إن انعكاس الوضع الاقتصادي بسيئاته وحسناته هو أمر له تأثير مباشر على معدلات الجريمة إن سلباً أو إيجاباً.

وإذا تعمقنا في هذا المعنى نقول: إن المواطن في حاجة دائمة الى تأمين حاجاته الضرورية في الحياة، فهو في حاجة الى مسكن يأويه، والى ملبس يرتديه، والى مأكل يقيم به أوده، فإذا أضفنا الى ذلك أسباب المدنية الحديثة والتطور المذهل في كل مجالات الترويح والتسلية، نجد أن لكل آدمي متطلبات فاحتياجات فضلا عن التطلعات

والنظام الاقتصادي في بلد ما يتحدد بأيديولوجية الحكم بها ومدى تدخل الدولة في أنشطة الفرد، كما تتحدد قوة الاقتصاد في بلد ما بمدى التوازن بين الانفاق العام والدخل العام، أي الانفاق القومي والدخل القومي، ومن ثم يمكن القول بأن الموازنة العامة لأي دولة هي التي تحدد الى حد كبير مركزها الاقتصادي.

ويتحدد ذلك أيضاً بقوة الانتاج على اختلاف أنواعه صناعي أو زراعي أو غير ذلك، إذ أن في زيادة الناتج القومي زيادة مقابلة في الدخل القومي.

وإذا نظرنا الى الموازنة العامة لأي دولة نجد أن الانفاق العام يقابله الدخل العام، ولما كانت الدولة تتوسع في الانفاق سعياً منها الى تحقيق المنفعة الاجتماعية القصوى لأفرادها، فإن النفقات العامة تزداد فيها بسرعة واستمرار سيما في الدول المتقدمة نظراً لاتساع مجال النشاط الحكومي والتوسع في تفسير معنى الدفاع والأمن.

فالحماية العامة تعني الأمن، وتعني حماية الأفراد من أخطار الفقر والجهل والمرض والبطالة وغيرها، ولذا بدأت الحكومة تأخذ على عاتقها أشكالا جديدة للخدمات وبالتالي أعباءً اضافية.

وقد تحدث مؤثرات دولية تؤثر على دخل الدولة أو نقصانه، وبالتالي ارتفاع الدخل القومي أو انخفاضه، فإذا أخذنا البترول مثلا نجد أن انخفاض سعره العالمي قد أثر ولا شك على دخل الدول المنتجة له، ومن ثم فإنه بالضرورة يقل الدخل القومي مما يؤثر على الانفاق العام.

وتحاول تلك الحكومات مواجهة التغلب على نقص الموارد بإجراءات خاصة بها كتخفيض العمالة المستوردة لديها أو الاقلال من النفقات، وقد تلجأ الى فرض الضرائب والمزيد من الضرائب حيث استقرت الأنظمة السياسية في دول العالم كافة مع اختلاف أيديولوجيتها، على أن الضرائب بمعناها الواسع هي دعامة من دعامات الاقتصاد القومي، ولذا فقد أصبح من المألوف تعدد وتنوع أشكال الضرائب المفروضة على مختلف الأنشطة فردية أو جماعية، وطنية أو أجنبية، وبالتالي وبمضي الزمن تستقر هذه الأوضاع ويثبت حق الدولة في هذه الضرائب.

ومن ثم فإن دور الأمن الاقتصادي يبرز هنا وتتضح أهميته، ففي ظل نظام اقتصادي بذاته يتحدد دور رجل الأمن وامكانية تحقيقه للأمن فإذا كان النظام الاقتصادي السائد لا يحقق للفرد الدخل الذي يتمكن معه من اشباع حاجاته الأساسية، فإنه ـ ولا شك ـ يلجأ الى مصادر أخرى غير

مشروعة لاشباع هذه الحاجات والوفاء بالتزاماته الضرورية على أدنى تقدير وبالمخالفة لأحكام القوانين.

والخلاصة أن المشكلة المعيشية ومدى اشباع الحاجات الأساسية للفرد من عدمه تمثل المحور الأساسي والركيزة الأولى لسلوكه أياً كان نوعه، وتعكس مدى احترامه للقوانين والتزامه بها

ثالثا: العوامل الاجتماعية:

إن النسق الاجتماعي السائد في مجتمع ما هو الذي يحدد سلوك أفراده، وهذا النسق إنما يتحدد داخل إطار من العوامل السياسية والاقتصادية بالضرورة، فالمعروف جيداً أن المجرم لا يولد مجرماً ولكن البيئة والمجتمع هما اللذان يفرزان سلوكيات منحرفة أو خيرة.

ولا ننسى في هذا المجال دور الأسرة وهي الخلية الأولى في المجتمع، فيها يتعلم الفرد وينشأ على أنماط معينة من السلوك تتعلق به غالباً وبتكوينه مدى الحياة، ولذا فإنه إذا ما صلحت الأسرة أخرجت للمجتمع أجيالا صالحة تحمل لواء الخلق والرقي والازدهار - والعكس صحيح

ويؤثر أيضاً مستوى التعليم في المجتمع بما في ذلك اعداد

دور العلم وحجم استيعابها وجدية ما تتضمنه من مناهج تتلائم مع العادات والسلوكيات والمشاكل السائدة، وأهم من ذلك كله مدى تناسب اعداد المدرسين مع اعداد طالبي العلم.

إن المدرسة والبيت هما وجهان لعملة واحدة، وهما اللذان يتحكمان في مستوى النشىء بداية، وبالتالي مدى الفائدة التي تعود على المجتمع منها، ولا نغفل بالقطع أهمية انتشار الأندية والمنتديات بما توفره للشباب من متنفس صحي ورياضي.

كما لا نغفل أيضاً دور المسجد وعلماء الدين في هذا المجال ومدى جديتهم في تلقين أفراد المجتمع أصول الدين الحنيف بكل ما يتضمنه من عبر ومواعظ، ومدى تناسب ذلك مع مستوى الفكر السائد واختلاف فهم العقول ودرجة استيعابها، فتلمس المشاكل بالتوضيح والعلاج.

رابعا: العوامل التقنيقية:

ونقصد بالعوامل التقنيقية العوامل التي يمكن أن نستنبطها من داخل الجهاز ذاته والتي تؤثر بالضرورة على الشكل العام للأداء داخل هذا الجهاز

وقد يقول قائل إننا ما دمنا بصدد الحديث عن عوامل

الاختلال الأمني في مجتمع ما، فإن الأولوية في الحديث تكون بالطبع للعوامل الادارية وبمعنى آخر للعوامل الأمنية، ولكن الحقيقة والواقع ونتاج التجربة والخبرة تقول بغير ذلك فإن الأدوار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع لها أثرها غير المباشر ولها انعكاساتها الحقيقية في الوضع الأمني بصفة عامة، وأجهزة الأمن تجني في النهاية هذه الآثار وتتحمل تلك الانعكاسات إن سلباً أو إيجاباً

وإذا أردنا الحديث عن العوامل الادارية التي تؤثر في الوضع الأمني في مراحل أي مجتمع من المجتمعات، يجب علينا أن نوضح أولا أننا نقصد العوامل التي نستنبطها من أسلوب العمل في داخل جهاز الأمن ذاته ومنفرداً عن غيره من أجهزة الدولة الأخرى:

- يمكن القول - دون تخصيص لمجتمع على آخر - أن مشكلة التناسب بين أعداد السكان وأعداد رجال الشرطة تمثل عاملا هاماً من العوامل ذات التأثير المباشر على الوضع الأمني، وإذا أردنا التخصيص فإنه في الدول الديكتاتورية تكون الحاجة فيها أوضح ما يكون الى أعداد غفيرة من رجال الشرطة يلجأون بوسائل القمع والارهاب الى اخضاع المواطنين لهذا النظام، والعكس بالطبع في الدول ذات النظام الديمقراطي والتي يعرف كل فرد فيها تماماً ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

وهناك بالطبع جانبا هاما لا نستطيع اغفاله وهو أن العبرة ليست بالكم في معظم الأحوال وإنما بالكيف، بمعنى أن فرداً واحداً من أفراد الشرطة على درجة مناسبة س الفهم والادراك والثقافة الشرطية قد يعطي للأمن فائدة تفوق ما يعطيه عشرة أفراد لا يتمتعون بمثل هذه الميزات.

- وهنا يصح القول بأن ضعف المستوى العلمي والمستوى التدريبي لأفراد الشرطة يمثل مشكلة أمنية خطيرة في مثل هذا الجهاز، يصبح معه أداؤه لواجباته فيه الكثير والكثير من أوجه القصور والنقص.

- ومع ظهور الجرائم المنظمة وجرائم الارهاب والجرائم الحديثة والتطور المذهل في عالم الجريمة، تصبح الوسائل الشرطية التقليدية وضعف المتاح من الاستخدامات عائقاً كبيراً في تدعيم الأمن وضمان استقراره وتصبح الغلبة دائماً للمجرم في هذا الصراع.

- كما تمثل مشكلة عدم ارتباط التخطيط مع التنفيذ مشكلة أمنية أخرى، فالمستوى التخطيطي لأي عمل ما يجب أن تكون لديه خلفية مسبقة دائماً عن مدى القدرة التي يتمتع بها المستوى التنفيذي سواء من حيث الكم أو الكيف حتى يأتي التخطيط متناسباً مع أسلوب التنفيذ وحتى يؤتى الغرض منه.

- كما أن ضعف التدريب وروتينيته وعدم تطوير البرامج والمناهج في المعاهد الشرطية المختلفة، وعدم الاهتمام

أساساً بالمفهوم الجديد لمكافحة الجريمة وهو الاهتمام الأول بمنعها بداية، يعوق الى حد كبير تحقيق الاستقرار الأمني المنشود.

- كذلك فإن العلاقات الانسانية بين الرؤساء والمرؤوسين تعتبر ركيزة هامة تدفع الفرد الى البذل والعطاء، وافتقادها يؤدي الى السلبية وعدم الانتماء.

- وتمثل الثقة المتبادلة بين الشعب وجهاز الأمن جانباً كبيراً وهاماً، فضعف هذه الثقة أو عدم اكتسابها أصلا هو أمر له خطورته على الوضع الأمني، ويضعف بالتالي من حجم المشاركات الشعبية في خدمة الأمن.

خامسا: الدور الاعلامي:

إن الاعلام وقد نال قسطاً وافراً من التطور والمدنية في هذا العصر، وأصبحت له نوافذه المتعددة على العالم كله، فإنه يفرض نفسه كأخطر جهاز، سواء كان هذا الاعلام مرئياً أو مسموعاً أو مقروءاً

إن الصحف والمجلات والاذاعة والتليفزيون تطالعنا وتسمعنا وترينا كل يوم الأحداث في مختلف بلاد العالم بعد لحظات من وقوعها، والبرامج والأفلام تنتقل من بلد الى آخر على الأشرطة وغيرها.

ولا شك أن التطور الحضاري في دول الغرب الرأسمالية والتفاوت بينها وبين الدول النامية يفرز بالضرورة فروقاً شاسعة في النسق الاجتماعي القائم والسائد في تلك المجتمعات وما يتولد منها من أفكار وعادات وتقاليد، ومن ثم ينعكس ذلك على تصرفات أفراد المجتمع الواحد إن سلباً أو ايجاباً.

ولا شك أن حسن اختيار البرامج والاذاعات وتناسبها مع القيم السائدة في كل مجتمع يؤدي الى نتائج طيبة ـ والعكس صحيح

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الاعلام بوسائله العديدة قد اقتحم بيوتنا وفرض نفسه علينا في كل موقع، نستطيع أن نقدر خطورة هذا السلاح في بناء الأجيال أو هدمها

ولا يقف دور الاعلام عند هذا الحد بل أن له دوراً بارزاً في مجال مكافحة الجريمة وتوعية الفرد كيف يحافظ على نفسه وعلى ممتلكاته؟ وكيف يؤدي بتصرفاته الى تصعيب فرص المجرم في ارتكاب جريمته؟ وليس هذا فحسب بل كيف يشارك الفرد مشاركة ايجابية في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة؟ وليس أدل على ذلك من أن النظريات الحديثة في مكافحة الجريمة تقول بأن الجريمة ليست إلا محصلة لاجراء ايجابي من المجرم يقابله اجراء سلبي من المجني عليه، وانه لولا هذا الاجراء

السلبي ما نجح المجرم في تنفيذ اجرائه الايجابي.

سادسا: الدور القانوني:

وقد يتساءل البعض ما هو دور القانون والقضاء في هذا الجانب، وما علاقتهما بالأمن ومدى استتبابه أو اختلاله، وهنا نقول: إنه إذا كان الفرد يجد الأمان في نصوص القانون، فإنه قد يجد أيضاً القلق كل القلق وعدم الاستقرار على يد نفس القانون.

فالقوانين إذا كان طابعها عدم الاستقرار وعدم الثبات، وإذا ما اتسمت كلها أو بنودها بالتبديل والتغيير والتطوير والتعديل، كان ذلك مصدراً لقلق الأفراد والهيئات وانعكس ذلك بالطبع على درجة تخطيط هؤلاء للمستقبل.

إن القانون قد وجد ليعطي الأمان والاستقرار لتصرفات الأفراد والهيئات طالما أنها تتم في ظل أحكامه، فإذا كان الحادث غير ذلك، فقد يلجأ البعض الى مخالفة هذه الأحكام حفاظاً على ما يدعونه من مكاسب أو يحققونه منها.

وتعميقاً للمفاهيم فإن القوانين تشرع في المجتمعات نتاجاً لتفاعلاتها، فقد يجرم مجتمعاً افعالا بذاتها لا يجرمها مجتمع آخر - كما أنه قد يكون الفعل مجرماً في أكثر من مجتمع

ولكن العقوبات تتفاوت، ومن ثم فإنه لزاماً على المشرع أن يكون متجاوباً مع المجتمع في تجريم ما يأباه من أفعال وتقرير عقوبات على اتيانها تتناسب ونظرة المجتمع لها.

المبحث الثاني
العوامل الواقية

تحدثنا فيما سبق عن العوامل التي تؤثر في الأمن العام إن سلباً أو إيجاباً، وبمعنى آخر العوامل التي قد تؤدي الى اختلال الأمن العام أو تؤدي الى تدعيمه ودعم نطاق تمكنه، وتطرقنا في الحديث الى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ثم الى الدور الاعلامي والقانوني.

ونتحدث في البحث الثاني ـ لزاماً علينا ـ عن العوامل الواقية للأمن العام من أي اختلال قد يصيبه أو الكيفية التي يمكن منها تحقيق الأمن العام على اختلاف أشكاله

أولا: الأمن السياسي:

سبق الحديث عن الأمن في جانبه السياسي وارتباطه بفلسفة نظام الحكم، إذ أنه لا يمكن الفصل بين الأمن والسياسة أو تجاهل أثر السياسة في الأمن، كما لا يمكن في هذا

المجال اغفال دور الصراع السياسي بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية واستهداف كل منهما للسيطرة على مقدرات الدول النامية وربطها بسياستها، ووضع هذه الدول في مواجهة التحديات لانعكاسات هذا الصراع بأنماطه المختلفة والتي تتخذ أشكالا من بينها: اثارة الصراعات الاقليمية بين الدول النامية والتي قد تصل الى حد الحروب، أو تصدير الثورات لأحداث تفجيرات داخلية في هذه الدول لتغيير أنظمتها، بالاضافة الى اللجوء لأساليب إثارة النعرات الاقليمية والطائفية والدينية والعرقية (القبلية)، والتي تفرز عناصر التطرف الديني والايديولوجي والتنظيمات السرية التي تخدم أهدافها، كل ذلك في ممارسة الحروب السياسية والاقتصادية، بالاضافة الى أساليبها التقليدية في تصدير العملاء والجواسيس، كما أن مدى استقرار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع هو الذي يمكن أن يؤثر سلباً وإيجاباً في الدور الأمني للشرطة، ففي ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تظهر بؤر الفكر المنحرف والممارسات الاجتماعية الخطيرة.

ولذا فإن الأمن السياسي كنشاط شرطي لا يجب أن يقتصر على مجرد الأساليب الشرطية العادية في مكافحة الجريمة، فإن الأمر أكبر من ذلك بكثير يلزم له التشعب والامتداد

والتغلغل في كل الأعماق وفي كل الجهات لمتابعة الرأي العام والتصدي لأي بادرة قد تمثل مناخاً ملائماً لتحرك أي نشاط مضاد.

ولذلك أيضاً نقول إن تحقيق الأمن السياسي هو جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن العام، فالأمن بكافة أشكاله وصوره وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة

ولكي نصل الى تحقيق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب من وجهة نظرنا جهازاً أمنياً يضطلع بمهمة التأمين السياسي على قدر عال من الكفاءة والاحترام، جهاز متشعب في كل الاتجاهات ممتد الى كل المواقع متغلغل في كل مكان على أرض الدولة ويتولى:

- المتابعة اليقظة للمناخ الجماهيري العام، والاحاطة الكاملة بأداء الأفراد والجماعات والهيئات ورغباتهم ومواقعهم بالنسبة لقرارات وسياسات الدولة، وحتى تصدر القرارات عن معرفة دقيقة بنبض الشعب وترجمة حية لمتطلباته، مع التنبؤ وتسليط الأضواء على المشاكل والأزمات المحتملة والمتوقعة التي قد تخلق مناخاً واتجاهاً معادياً لأنظمة الحكم مما قد يفسح المجال أمام قوى معادية خارجية أو مناهضة داخلية لاستثماره في خدمة مخططاتها.
- حماية أسرار مصالح الدولة العليا المرتبطة بالسيادة وجهود

التنمية واستقرار الأوضاع الداخلية، على أن تشارك في ذلك كافة مؤسسات الدولة في توفير مقومات الأمن القومي ودعمها.

- متابعة أثر الصراعات الاقليمية والدولية، وقياس انعكاساتها على الأوضاع الداخلية وصولا الى تحديد مدى التهديد واتجاهاته لإمكان السيطرة عليه.

- متابعة حركة التفاعل السياسي الداخلي وامكانية استثمار قوى غير شرعية في الداخل أو في الخارج لمعطياتها.

- مكافحة الأنشطة المصدرة من الخارج (الجاسوسية - محاولات الاغتيال - التخريب المادي والايديولوجي - محاولات اثارة الفتن والنعرات الطائفية والعرقية).

وفي هذا الاطار فإنه لا بد وأن تناط هذه المهام بجهاز قادر على مواجهة هذه التحديات والمهام التي أوردنا بعضاً منها فيما سبق، على أن يختار لهذا الجهاز أفراد على مستوى عال تتوافر فيهم شروط خاصة، ويتم تدريبهم سواء في الداخل أو الخارج، وأن يستعين على متابعة الأنشطة المختلفة بأحدث ما وصلت اليه وسائل العلم والتكنولوجيا، وإن تيسر له كافة المعلومات والوسائل للوقوف على أساليب مكافحة الأنشطة الضارة بأمن الدولة في الدول المختلفة حتى يمكن كشف

المخططات المعادية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهتها.

ثانيا: الأمن الاقتصادي:

وقد استقر الرأي على النظرة الشمولية لرسالة الشرطة الحديثة، فإن القول: إن الأمن الاقتصادي هو لبنته الأولى، وركيزته الأساسية، فالاقتصاد القومي يرتكز على أمن قومي متكامل قادر على حماية الانتاج في شتى مجالاته من مخالفة قوانينه الاقتصادية، الأمر الذي يزيد من القوة الاقتصادية للدولة وما يترتب على ذلك بالضرورة من زيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي فترتفع دخول الأفراد، وتتمكن الدولة بالاضافة الى ذلك من رفع كفاءة الخدمات والمرافق العامة مما يزيد اقتناع جموع المواطنين بالسلطة الحاكمة وفي خط متواز الانتماء للوطن وتزكيته.

فالأمن العام على ذلك هو الركيزة الأساسية لتأمين أدوات الانتاج من مصانع ومزارع والثروات الطبيعية ومصادر الطاقة وطرق المواصلات التي هي السبيل لنقل الناتج الى الأسواق الداخلية أو الخارجية.

وفي سبيل ذلك أنشأت بعض الدول شرطة متخصصة لتأمين الأمن الاقتصادي، ومثال ذلك، شرطة النقل

والمواصلات لتأمين وسائل نقل المواطنين والبضائع، وشرطة لحماية مصادر الطاقة من أي اعتداء أو تخريب لضمان استمرارية عجلة الانتاج.

وجهاز متخصص للتموين لضمان وصول السلع الأساسية للمواطنين ومنع ما قد عساه يحدث من اختناقات مفتعلة من بعض التجار الجشعين.

كما وان شرطة مكافحة التهريب من الضرائب تحمي مورداً أساسياً سيادياً من موارد الدولة من تلك المآرب الخفية التي تهدده بالتهرب من الضرائب المقررة مباشرة كانت أو غير مباشرة.

كما أن انشاء شرطة متخصصة لحماية المال العام تضرب على أيدي العابثين به في مجالات الاختلاس والرشوة لأمر هام جداً، ففي حماية المال العام حماية للدخل القومي من التبديد أو الاستغلال غير السوي.

وذلك كله وفي مجمله يعتبر تأميناً للأسواق، فتستقر رؤوس الأموال ويزدهر الانتاج وتروج التجارة الداخلية والخارجية، فيقوى الاقتصاد القومي، ويدعم نفسه بنفسه، وينعكس ذلك بالضرورة على الأمن السياسي والأمن

الاجتماعي، وعوداً الى بدء يستقر الأمن العام بمفهومه الشمولي الحديث.

وقصارى القول أن اقرار شرطة متخصصة فيما أسلفنا من مجالات تطعم بذوي الكفاءات والخُلّص من أبناء الوطن له أكبر الأثر في تحقيق الأمن الاقتصادي.

ثالثا: الأمن الاجتماعي:

إن الحديث عن الأمن الاجتماعي من وجهة نظرنا هو أمر لا يقل خطورة وأهمية عن الأمن السياسي أو الأمن الاقتصادي إن لم يفوقهما في ذلك، وببساطة شديدة فإن المجتمع بكل ما فيه من مظاهر سياسية أو اجتماعية أو أمنية أو غير ذلك، هذا المجتمع ما هو الا مجموعة من السلوكيات نتاج الأسرة والمدرسة والشارع والنادي والمسجد وغير ذلك، وفي هذه المواقع ينشأ الفرد ويفرز أنماطاً من السلوك تلاصقه وتلاحقه طالما بقي على قيد الحياة.

لذا فإنه من الأهمية بمكان أن ننظر الى هذا الموضوع من وجهة نظر أمنية بحتة تتطلب أول ما تتطلب مناخاً صالحاً ينشأ فيه الفرد ويتعلم حتى يكون لدينا في المستقبل المواطن الصالح الذي يخدم بيته وأمته بعمله وسلوكياته وفي هذا الصدد يجب أن نتحدث عن:

الأسرة:

لابدّ من أن يكون هناك بداية تكوين سليم للأسرة، ولخطورة الأسرة على النشىء ينبغي أن يتم الكشف الطبي على الزوجين قبل الزواج خشية إصابة أحدهما بأي من الأمراض الوراثية منعاً من انجاب أطفال مشوهين جسمانياً أو عقلياً، كما ينبغي الاهتمام بصحة الزوجة الحامل أثناء فترة الحمل حتى تنجب أطفالا أصحاء . وكذا اعداد برامج تعليمية لالقاء الضوء على الأساليب العلمية الحديثة في تربية الأطفال، ويمكن أن يكون ذلك ببرامج اعلامية أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة أو المعاهد المتخصصة إن وجدت، وانشاء دور للحضانة يشرف عليها متخصصون في هذا المجال سيما بالنسبة للأمهات العاملات.

دور العلم:

وكما أسلفنا فإن الأسرة والمدرسة وجهان لعملة واحدة لهما الأثر كل الأثر في تربية النشىء وتقويمه ومن ثم ينبغي:

- اعداد برامج جيدة تتناسب وأعمار الطلاب دونما اسراف في المناهج أو اختصارها.
- اعداد دور علم مناسبة وصحية باختلاف مستوياتها
- اعداد أجيال من المعلمين على مستوى أخلاقي وعلمي يكفل

لهم حسن تربية النشء وبما يتناسب كماً مع أعداد الطلاب.
- تعزيز دور العلم بمكتبات لتثقيف النشء في أوقات فراغهم.
- العمل على تأهيل النشء على الاطلاع والبحث العلمي.

دور علماء الدين:

لما كانت النفس البشرية تتأرجح بين الخير والشر يبرز بالضرورة دور القيم الروحية والعقائد الدينية، ومن ثم ينبغي:
- الاهتمام بأعداد أجيال من علماء الدين يعيشون المجتمع ويتعايشون معه.
- أن تكون البرامج الدينية مستوحاة من واقع المجتمع ومتمشية مع العصر حتى تتقبلها العقول وترسخ في النفوس.
- أن تتنوع البرامج بتنوع المخاطبين بها وأن تكون بأسلوب بسيط يتناسب مع كل العقول من ناحية السن والثقافة.

شغل أوقات الفراغ:

قال عليه الصلاة والسلام:

«علموا أولادكم الرماية والسباحة وركوب الخيل».

وقد استهدف الحديث في جانب منه معنى كبيراً وهو الاهتمام بشغل أوقات الفراغ فيما يعود بالفائدة على الفرد

والمجتمع، فإن أخطر ما يواجه الشباب هو مشكلة شغل أوقات فراغه، لذا ينبغي:

- التوسع في إنشاء الأندية ومراكز الشباب لبناء الأجساد والعقول، فالعقل السليم في الجسم السليم.
- التوسع في اعداد المعسكرات الشبابية والطلابية ولا سيما أثناء الاجازات السنوية والعطلات الرسمية.
- بث الروح الكشفية والنظامية في دور العلم وفي نفوس الشباب.
- الاهتمام بالرياضة في المدارس.

السجون:

طغت في العصر الحديث نظرية الدفاع الاجتماعي ولم تعد العقوبة قاصرة على فكرة الردع والزجر والعقاب، بل أصبحت في جانب كبير منها لاصلاح الفرد بغية إعادته الى حظيرة المجتمع عضواً صالحاً بها ولذا ينبغي:

- الاهتمام بالسجون وتوفير حد أدنى لآدمية المحكوم عليه بها.
- تعزيز السجون باختصاصيين اجتماعيين يتعايشون مع المحكوم عليهم بغية اصلاحهم.
- الاهتمام بتصنيف المسجونين بداية، سواء بالنظر للمدد المحكوم بها أو نوع الجريمة التي ارتكبوها.
- كما ينبغي إنشاء جهاز للرعاية اللاحقة للمسجون بعد الافراج

عنه للأخذ بيده ومعاونته على السلوك السوي، وكذا الاهتمام بأسرة المحكوم عليه طوال فترة السجن ،ورعايتها صحياً واجتماعياً ومادياً.

رعاية الأحداث الجانحين:

يجب إنشاء إدارة خاصة لرعاية الأحداث وانشاء مؤسسات اجتماعية يُودع فيها الجانحون منهم لتقويم سلوكهم.

حماية الآداب العامة:

ولا يفوتنا في هذا المجال أن ننوه الى خطورة الانحراف الخلقي، فهو يجذب الشباب للتنفيس عن طاقاته بأساليب غير مشروعة تحمل في طياتها آثاراً سلبية خطيرة على المجتمع صحية واجتماعية وغير ذلك.

مكافحة المواد المخدرة:

ولا شك أن تعاطي المواد المخدرة بكافة أشكالها يدمر الشباب عماد المستقبل، ومس ثم فإنه ينبغي مكافحة الاتجار في المواد المخدرة أو تعاطيها، وحماية للشباب والمجتمع حماية للمقومات الاقتصادية للدولة.

دور الجمهور في مكافحة الجريمة:

إن الدور الاجتماعي الذي تهدف إليه الشرطة الحديثة في المجتمع المعاصر، لا يمكن وجوده بغير معاونة عملية من جانب الجمهور، ففي اعتماد الشرطة على سلطتها وحدها ـ سواء أكانت سلطات إدارية أم قانونية ـ لا يمكن أن يصل بها الى تحقيق كل أغراضها في مكافحة الجريمة وحماية الأمن العام، وسوف تظل الشرطة في حاجة الى سلطة الجمهور متمثلة في قوة الرأي العام وقوة الجمهور ذاته حينما يقدم على معاونة الشرطة ومساعدتها ـ معاونة تطوعية خالية من أي الزام.

رابعا: العوامل التقنيقية:

- يجب أن يكون هناك تناسب فعلي ـ كماً وكيفاً ـ بين رجال الشرطة في أي مجتمع وبين القاطنين بذلك المجتمع، ونقصد بالتناسب الكمي تناسب أعداد رجال الشرطة مع أعداد القاطنين به، ونعني بالتناسب الكيفي أن تتناسب درجة ثقافة رجل الشرطة بالقدر الضروري مع درجة ثقافة الموقع الذي يتولى حراسته، فالجندي الذي يتولى حراسة مناطق السفارات والهيئات الدبلوماسية يجب أن يختلف من حيث الوعي والثقافة مع من يتولى حراسة الدرك

والجندي الذي يتولى تأمين منطقة شعبية يجب أن يختلف أيضاً عمّن يتولى حراسة منطقة حضارية.

- كما أن التطوير والتدريب المستمر والتلقين الدائم لأساليب العلم الحديث في مكافحة الجريمة هو أمر واجب وضروري، والمفهوم الجديد لوظيفة رجل الشرطة في المبادأة بمنع الجريمة يجب أن تكون له الأولوية في كل المناهج التدريبية والدورات التثقيفية الشرطية، والتدريب العملي لرجل الشرطة يجب أن يكون متناسباً مع الأحداث ومتعايشاً مع الواقع الذي قد يصادفه في حياته العملية، وهكذا.

- وقد يصبح من الضروري - نظراً لتنوع الجريمة وأساليبها في العصر الحديث - أن تكون هناك شرطة تخصصية لكل نشاط اجرامي، تتغلغل بالتخصص في أساليب هذا النشاط وكيفية مواجهته، فتكون هناك شرطة للأحداث، وشرطة لمكافحة جرائم الآداب، وأخرى لمكافحة جرائم الأموال العامة، وبمعنى أكثر شمولا أن تكون هناك أجهزة للأمن السياسي وأخرى للأمن الاقتصادي وثالثة للأمن الاجتماعي، تعمل جنباً الى جنب في تناسق كامل وتام مع أجهزة الأمن الجنائي - وكما سبق القول إن الأمن هو وحدة واحدة لا تتجزأ - وأن المقصود هو ايجاد نوع س التخصص الفني في مجال العمل يكون أقدر في مجابهة نوع النشاط وتحجمه.

- وكما أن التخصص واجب، فإن ارتباط مستويات التخطيط مع مستويات التنفيذ وكذا مستويات المتابعة والرقابة يصبح أكثر وجوباً، فإن انفصال التخطيط عن التنفيذ يفقد العمل أهميته، وابتعاد مستويات الرقابة والمتابعة عن واقع العمل التنفيذي وصعوباته ومعوقاته يجعل هذا العمل روتينيا ولا يحقق الغرض منه.

- والشرطة كجهاز أمني يتحمل مسئولية استقرار الأمن الداخلي، وعليه بالضرورة أعباء خطيرة، لذا فإنه لا يجب بل لا يستطيع أن يتحملها وحدة دون مشاركة جادة وإيجابية من باقي قطاعات الدولة وهيئاتها، فالكل يجب أن يعمل لصالح المجموع وللصالح العام ولصالح الدولة في ضرورة اشباع الحاجات الأساسية للمواطن ومتطلباته الضرورية وتوفير البيئة الصالحة للفرد والمناخ الملائم لتطوير سلوكه وتهذيب عاداته حتى يصبح قادراً على خدمة المجتمع وليس عبئاً عليه

- كما تمثل مشكلة الانتماء لجهاز الشرطة جانباً هاماً وخطيراً وحيوياً في تدعيم قدرة الشرطة لتظل على الوفاء بالتزاماتها نحو المجتمع، فضعف الانتماء يجعل الفرد بالضرورة لا يعطي كل ما عنده للخدمة العامة إحساساً منه بالغبن أو الظلم، أو أنه لا ينال حقه بالكامل بينما ينال غيره أكثر مما

يستحق، ويمكن القول إن العلاج الأمثل لهذه المشكلة يكمن في توفير جميع أشكال الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية للفرد داخل الجهاز لتعميق مفهوم الانتماء لديه، بكل ما تحمله هذه الرعاية من أشكال ومعان ليس هنا مجال لذكر تفصيلاتها.

- ورجل الشرطة بالطبع عليه أعباء وخدمات إضافية لا يتحملها المواطن العادي، فوقته كله وجهده مسخر لخدمة الأمن في الليل قبل النهار مضحياً براحته وراحة أسرته، ولذا فإنه يجب أن يتلقى مقابلا يتناسب مع هذه التضحيات، أما في صورة أجور أو حوافز أو مكافآت أو غير ذلك، وبشكل آخر فإن دخله العام يجب أن يفي بحاجاته الأساسية ومتطلبات المعيشة له ولأسرته وإلا فإننا بالطبع وبالضرورة لن ننتظر منه الكثير

خامسا: دور الاعلام في مكافحة الجريمة:

من المعروف أن وسائل الاعلام تلعب دورا خطيرا في تكوين المفاهيم وتغييرها سواء بالنسبة للفرد أو للجماعة، فإذا ما أردنا احداث تغيير في مواقف الجمهور، فإن هذا يقتضي بلا شك سياسة إعلامية جديدة لتحقيق مستوى أفضل في التعاون بين أجهزة الأمن والشعب والربط بينها.

وحتى نفلح في احداث أي تغيير في المفاهيم أو المواقف وهي عملية غاية في التعقيد، علينا أن نشير الى أهم العناصر التي لها حيويتها في هذه العملية:

- صدق المعلومات وقيمتها، ومدى امكانية تصديق من يدلي بها ومكانته وقدرته على الاقناع وحسن تقديره لمدى المقاومة النفسية التي يلقاها من مستمعيه.
- يجب على رجل الاعلام ألا يتخذ موقف المواجهة من متحدثيه حتى لا يشعروا بأن محدثهم يمارس ضغطاً عليهم وأنهم موضع هجومه أو سخريته
- يمكن خفض معدل مقاومة الجمهور الذهنية للفكرة المرسلة إذا ما أبدى المتحدث تفهماً لمواقفهم وإدراكها حتى لا تكون المجادلة الفكرية من جانب واحد.
- البعد عن اظهار أبعاد الخطر الشديد الذي يهدد المخاطبين، إذ توصلت الدراسات العلمية الى أن الفرد يكاد يصاب بالصمم المؤقت إذا ما قصد إثارة خوفه أو ارهابه أو عندما يكون هدفاً لتغيير مفاهيمه، ومن ثم فإنه ينبغي:

١ - دراسة كل عمل اعلامي دراسة جيدة قبل تقديمه للجمهور، خاصة ما يتناول منها موضوع الجريمة والمجرم أو رجل الشرطة من قريب أو بعيد، بمعنى أنه يجب الا يقدم المجرم في الصورة التي تؤدي الى أن يحدث من خلالها تعاطف بينه وبين المتفرج الشاب الطموح،

فمفهوم الاجرام والجريمة مفهوم عقلي تحكمه قوانين ومبادىء وليدة العقل وليست العاطفة، ومن ذات المنطلق نوصي أن تقدم الأجهزة العلمية رجل الأمن في صورة تجسده كإنسان وفرد في المجتمع، وأن تتجنب أن ينسب إليه أي صفات عقلية خارقة أو قدرات جسدية متميزة، حتى لا يمثل عنصراً غير متجانس مع الجماعة.

٢ ـ التركيز الاعلامي على الخدمات الشرطية في المجالات الاجتماعية والخدمات الجماهيرية، وأبرازها في صورة تختلف عن كونها مجرد ممارسة من الدولة لسلطاتها بل من منطلق الخدمة الجماهيرية.

٣ ـ ضرورة التزام رجال الأمن في سلوكهم وتصرفاتهم بالمظهر اللائق الملتزم بالنظم والقيم الاجتماعية حتى يشعر المواطن أنه مواطن من بينهم يعاني ما يعانونه ويتمتع بما يتمتعون به، وأنه ليس بالفرد المتميز عن بقية أفراد الشعب.

٤ ـ تعميق المفاهيم التي تلزم رجل الأمن بالالتزام في أداء عمله بتطبيق القانون نصاً وروحاً، والا يجعل من نفسه خصماً أو عدواً لمن يتعامل معه من المواطنين حتى لو كانوا من المجرمين.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نؤكد وبحق ضرورة أن يكون رجل الأمن خلية اعلامية حية نشطة بأن يبث مفاهيمه

وأفكاره وأهداف الهيئة التي ينتمي إليها لمن حوله في العمل وفي الطريق وفي المسكن وفي أية مناسبة، فإنه ـ ولا شك ـ في أن التحرك أكثر فاعلية وجدوى من كثير من البرامج الاعلامية.

الخاتمـــــة

وتبقى لنا في النهاية كلمة موجزة فقد تحدثنا كثيراً عن عوامل اختلال الأمن العام، والعوامل الواقية من ذلك، وذهبنا شرقاً وغرباً بحثاً عن المفاهيم التي تحدد دور الشعب والمجتمع في التصدي لمكافحة الجريمة ومشاركة أجهزة الأمن في أداء واجبها

ويبقى لدينا أهم عامل وقائي من كل عوامل الانحراف، وأهم علاج شافي لكل أمراض المجتمع.

يبقى لدينا الدين الحنيف وأحكام الشريعة الاسلامية الغراء، إن المتتبع لهذه الأحكام الفاهم لأصولها وأهدافها يجد أنها قد نادت بمبادىء الخير والفضيلة وابتعدت عن مسببات الشر وعوامل الانحراف.

وليس أجل من دعوة الخالق سبحانه وتعالى لمشاركة الجماعة وتكاتفها في حماية مبادىء الخير والدعوة لها والابتعاد عن كل مظاهر الشر والانحراف، من قوله عز وجل: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾.

يكفينا في ذلك ما أكده الرسول الكريم (ﷺ) من دور الفرد ودور المجتمع في التصدي لمظاهر الشر في قوله عليه

الصلاة والسلام: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الايمان».

إن الشريعة الإسلامية شريعة متكاملة سامية تصل الى تحقيق الأمن والسلام في المجتمع عن طريق اذكاء القيم الروحية واعلاء المبادىء السامية والتعاليم القويمة، فالجريمة داء لا يخلو منه مجتمع، ولكنه قد يستشري في مجتمع على نحو كبير بحيث يسبب أضراراً بالغة بالأمة بأسرها، وقد يستخدم لمكافحته أحدث وسائل العلم والمخترعات، ولكن شيئاً من هذا لا يجدي كثيراً، وانما الاساس في مكافحة الجريمة والوقاية منها هو أساس روحي وتربوي، وهذا منهج الإسلام وشريعته الغراء.

إن الأسس الإسلامية للوقاية من الجريمة هي أسس روحية تربوية تعمد الى تربية النفس وتنشئة الأجيال واحياء الضمائر والتمثل بالأخلاق الإسلامية وتكوين رأي عام يستنكر الجريمة، وتدعو الى ترك المعاصي وستر الجرائم دون اعلانها، وعقاب الجناة بعقوبات زاجرة، وتعويض المجني عليهم وفتح باب التوبة أمام التائبين. ومن أهم أسس الوقاية من الجريمة في هذه الشريعة الغراء:

١ - الاهتمام بتربية المسلمين وتهذيب نفوسهم وإيقاظ ضمائرهم، وفي التراث الاسلامي أمثلة عديدة لما كان

عليه المسلمون في بداية انتشار الإسلام من يقظة الضمير وحساسية النفوس حتى ليقدم المسلم من تلقاء نفسه على الاقرار بجريمته ويصر على ذلك رغم علمه بما يتوقعه من عقاب شديد (يروى أن أغلب الحالات التي أقيم فيها حد الزنى في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي عهد الخلفاء الراشدين كانت بإقرار المذنبين أنفسهم وإصرارهم على الاقرار رغم مراجعتهم فيه).

والطريق الى تهذيب النفوس يتمثل في أداء العبادات الاسلامية، فالصلاة تطهر النفوس وتذهب ما فيها من حقد لأنها لقاء بين العبد وربه، والصوم يسمو بالمسلم ويقرب بينه وبين خالقه ويدفعه الى التأمل والبعد عن ماديات الحياة والامساك عن كل منكر، والزكاة فيها تضامن وتكافل بين المسلمين، والحج فيه تقريب بين المسلمين مهما اختلفت أجناسهم وطبقاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية، فأداء العبادات فيه تربية لنفس المسلم واذكاء لضميره الاسلامي، واشعار له بأنه على صلة دائمة مع الله، مما يشعره في كل تصرفاته وأفعاله بأنه تحت رقابة وملاحظة الخالق.

٢ ـ الدعوة الى التخلق بالأخلاق الاسلامية والتمثل بها في السر والعلن، فالصدق في القول والفعل والأمانة والبعد عن المنكرات، والاخلاص في العمل وحسن المعاملة وغير ذلك

من الأخلاق الفاضلة، تعتبر درعاً للمسلم تقيه من التورط في الانحراف والجريمة

٣ ـ الاهتمام بالمحافظة على كيان الأسرة، ومن مظاهر اهتمامه بها، تنظيمه لأحكام الزواج والطلاق والنسب والميراث وتحريمه للزنى والقذف، وتشديده في حالات الاحصان، وتشديده في أدلة الاثبات في هذه الجرائم التي تمس كيان الأسرة، وكذلك اهتمامه برعاية الأولاد وتنشأتهم تنشئة دينية واجتماعية سليمة

٤ ـ الدعوة الى تكوين رأي عام فاضل، يدعو الى المعروف وينهى عن المنكر، فإن وجود مثل هذا الرأي العام القوي يجعل كل مسلم يشعر برقابة الجماعة عليه وعلى تصرفاته ويردعه عن اتيان المنكرات وارتكاب المعاصي والجرائم.

٥ ـ عدم نشر أخبار الجرائم وإشاعتها بين الناس لأن في هذا اعلان ودعوة الى الجريمة وتحريض عليها، فالجريمة المعلنة جريمتان، جريمة الفعل وجريمة الاعلان، أما ستر الجرائم فهو تقليل من شأن مرتكبيها، وتنقية للجو العام من آثارها الخبيثة.

وقد توعد الله سبحانه وتعالى من يشيعون الفاحشة بعذاب أليم، كذلك يدعو الرسول عليه الصلاة والسلام الى ستر المنكرات والجرائم، ويتوعد المجاهرين بها بالعذاب يوم القيامة.

٦ ـ عقاب المجرمين بعقوبات رادعة توقع علناً، ولا يقبل فيها تخفيف أو عفو ما دامت تتعلق بحق من حقوق الله.

يقول الرسول (ﷺ): «أتشفع في حد من حدود الله يا أسامة، لقد هلك من قبلكم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد».

٧ ـ يشجع الإسلام المسلمين على العفو عن الجرائم والمجرمين وذلك بالنسبة للجرائم التي تمس حقوق العباد، كجرائم الدم، فإن العفو عن الجاني اصلاح لنفسه واشعار له بالندم والتوبة

٨ ـ كما يشجع الإسلام على التوبة بعد إقامة الحدود في كل الجرائم، وجعل التوبة قبل إقامة الحد سبباً للاعفاء من العقاب في بعض الجرائم كالحرابة.

وقصارى القول: إن أدوار الأمن تتداخل وتتشابك، تؤثر وتتأثر بالقدر الذي لا يمكن معه فصل أي منها عن الآخر، فنقيم صرحاً للأمن في واقعه هو اللبنة الأولى لأي مجتمع للبناء والتنمية والازدهار.

أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات

الدكتور عاطف عبدالفتاح عجوه(*)

التقديـــــم

تواجه الأمة العربية العديد من التحديات في مسيرتها، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن تحدي التنمية الشاملة هو أقوى وأهم هذه التحديات في عصرنا الحاضر، ذلك أن تحدي التنمية الشاملة يتعلق بوجود ومكانة الأمة العربية ذاتها، وتتعلق به آمال شعوبها قاطبة على اختلاف أنظمتها، وتتوقف عليه جميع تطلعاتها وأسباب تقدمها على اختلاف مواردها وثرواتها.

وثمة مقومات ضرورية عديدة لتحقيق التنمية الشاملة، إلا أن توفر عنصر الأمن وانتشاره يمثل أحد هذه المقومات الرئيسة، إذ هو المدرج الممهد لانطلاق مركبة التنمية نحو آفاقها المرتقبة، وبدونه يصبح تحقيق التنمية بالسرعة والشمول

(*) وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. جمهورية مصر العربية.

المطلوب بعيد المنال إن لم يكن مستحيلا.

والعلاقة بين الأمن والتنمية الشاملة علاقة تبادلية حركية، أي أن كلا منهما يؤثر على الآخر ويتأثر به في نفس الوقت، ويصبح كل متغير منهما سبباً ونتيجة للتغير الذي يلحق بالآخر

والدراسة الحالية تحاول تحديد وتحليل أثر انتشار الأمن (كمتغير مستقل) عن التنمية الشاملة (كمتغير تابع)، أي أن اهتمامنا يقتصر على شق واحد فقط من هذه العلاقة التبادلية.

وتتكون الدراسة من مباحث ثلاثة، يتناول المبحث الأول: تحديد مفهوم المتغيرين الأساسيين اللذين تحتويهما الدراسة، وهما مفهوم الأمن ومفهوم التنمية، وبذلك نتمكن من ارساء إطار واضح لأرضية الدراسة ولغتها.

ويتعرض المبحث الثاني: للعلاقة العامة بين الأمن من ناحية والتنمية الشاملة من ناحية أخرى، فيحدد ماهية وطبيعة قنوات ووسائل التأثير الرئيسة بين كل منهما في هذه العلاقة الدائرية.

وأخيراً يركز المبحث الثالث: على الشق الأول من هذه العلاقة، وهي تأثير انتشار الأمن على التنمية الاقتصادية، من خلال عدالة التوزيع (البعد المكاني)، والاستقرار (البعد الزماني).

المبحـــث الأول
تعريف مصطلحي الأمن والتنمية الشاملة

لعل من الضروري في البداية تحديد المفاهيم النظرية لكل من مصطلحي الأمن والتنمية الشاملة، اللذين يحددان الأرضية العامة للدراسة، حتى نتمكن من تعريف كل منهما تعريفاً محدداً، يساعدنا في سبيل ادراك وتحليل العلاقة بينهما، وتأثير كل منهما على الآخر

لذلك فقد تم تخصيص المبحث الأول لمحاولة تقديم تعريف دقيق لكل من المصطلحين المستخدمين على التوالي.

١ ـ مفهوم الأمن:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الشائعة التداول والاستخدام، ومع ذلك فانها تتسم علمياً بالغموض وعدم التحديد، شأنها في ذلك شأن معظم المفاهيم الانسانية التي تدور حول الانسان ومجتمعه ذلك أن مفهوم الأمن يعتبر غامضاً حيث تتعددِ معانيه، ويعتبر غير محدد حيث تتباين أنماطه ودرجة شموله.

وإذا كان من الممكن نظرياً تحديد بعض السمات الضرورية للأمن، التي بدونها لا يتوفر، إلا أن تقديم تعريف جامع مانع للأمن أمر تكتنفه بعض الصعاب، فهو يتعلق بكل من الفرد والمجتمع في نفس الوقت، ويرتبط بمكان وزمان معينين، كما أن تقديره يرجع جزئياً الى احساس الفرد والجماعة به، وبالتالي يستند الى الحالة السيكولوجية لكل من الفرد والمجتمع وهو في هذا شبيه بالسائل الذي لا يدرك لونه إلا بالاناء الذي يوضع فيه.

ومع ذلك سوف نحاول تحديد بعض السمات والأشكال العامة لمفهوم الأمن بالدرجة التي تكفي لتتبع أثر انتشاره على التنمية الشاملة.

الأمن لغة: هو نقيض الخوف، وبالتالي هو شعور بالأمان والطمأنينة، واحساس بأن حياة الانسان ومصالحه وكذلك مصالح وطنه وجماعته وأسرته مصونة ومحمية[1]

ولا يقتصر مفهوم الأمن بالنسبة للانسان على تأمين

---

١ ـ انظر الدكتور علي الدين هلال. بين الأمن العام والأمن السياسي. جريدة الجمهورية ١٣ مارس ١٩٨٦م.

مطالبه المادية فقط، وإنما يمتد ليشمل احتياجاته المعنوية والأدبية والاجتماعية والانسانية.

فالانسان جسد وعقل معاً، وترتبط الحاجات المادية بالجسد، وضرورة حمايتها وتأمينها، وهو في ذلك يتفق مع مفهوم الأمن بالنسبة للحيوان. أما الحاجات المتصلة بالعقل فهي تتصل بقيم الانسان ومبادئه وكرامته

وعلى ذلك بينما اقتصرت القوانين الحديثة على حماية ماديات الحيوان، فأنها تتطلب بالضرورة حماية الانسان وضمان أمانه وحريته في دينه وماله وكرامته وجسده.

وعلى ذلك لم يعد أمن الفرد مقتصراً على حقوقه المنصوص عليها في القوانين الوضعية فقط وإنما يمتد أمنه أساساً لحقوقه ومبادئه وحريته التي ينادي بها الدين الاسلامي الحنيف وتتطلبها الأخلاق الحميدة والعرف والمواثيق الدولية والعالمية والقيم المتجددة النابعة من روح العصر الحديث[1].

---

١ ـ الدكتور محمد نيازى حتاتة الدور الاجتماعي والانساني للشرطة في مفهومها الحديث. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. العدد الرابع عشر يوليو ١٩٨٢م. ص. ٣٩ ٦٨

وقد ورد لفظ الأمن في العديد من الآيات القرآنية الكريمة، منها سورة النساء[1] وسورة الأنعام[2]، وسورة يوسف[3]، وسورة النور[4]، وسورة سبأ[5]، وسورة الفتح[6]، وكذلك في سورة قريش فيقول سبحانه وتعالى ﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[7]، وفي تفسير ذلك يقول ابن كثير إن الله سبحانه وتعالى هو الذي أطعمهم من جوع، وتفضل عليهم بالأمن والرخص، فليفردوه بالعبادة وحده لا شريك له ومن استجاب لذلك جمع الله له بين أمن الدنيا وأمن الآخرة ومن عصاه سلبهما منه[8]

الجوانب المتعددة لمفهوم الأمن:

يرتبط المفهوم التقليدي للأمن بمحاربة الجريمة كما يحددها

---

١ سورة النساء. الآية: ٨٣.

٢ سورة الأنعام. الآيتان: ٨١، ٨٢.

٣ - سورة يوسف. الآية: ٩٩

٤ - سورة النور. الآية: ٥٥.

٥ - سورة سبأ. الآية: ١٨

٦ سورة الفتح. الآية: ٢٧

٧ - سورة قريش. الآية: ٤.

٨ - ابن كثير، مختصر تفسير ابن كثير. اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، المجلد الثالث، الطبعة السابعة، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٩٨١م، ص. ٦٨٠

القانون الوضعي بعد وقبل حدوثها. ويرتبط بذلك تأمين المواطن وحمايته من الاعتداء على شخصه وماله، وكذلك تأمين الوطن بحماية المؤسسات والمنشآت العامة.

غير أن تقدم المجتمع البشري وتطوره، والالتحام الشديد بين البلدان المختلفة من خلال التطور التقني المذهل، والطفرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شملت الفرد والأسرة والمجتمع في جميع دول العالم فرضت أبعاداً جديدة مترامية الأطراف على مفهوم الأمن التقليدي، وظهرت أبعاد جديدة لهذا المفهوم فهناك الأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن الاقتصادي، وهناك الأمن الداخلي والأمن الخارجي، ولكل جانب من هذه الجوانب المتعددة خصائصه وسياساته ووسائله. والأمن الخاص هو أمن كل فرد على حدة، أما الأمن العام فهو أمن المجتمع ككل بجميع أفراده.

أهم مقومات الأمن[1]:

١ - العقيدة الدينية:

ذلك أن العقيدة الدينية تحث على فعل الخير ومحاربة

---

١ - الدكتور مصطفى العوجى، الأمن الاجتماعي: مقوماته تقنياته ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل البيروتية، ١٩٨٤م.

الشر . والإسلام يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر والبغي، مما يجمع أفراد المجتمع ويقوي أواصرهم الاجتماعية ويبث الأمن والطمأنينة بينهم.

٢ - تبني أنساق سلوكية وأخلاقية واحدة:

وذلك يؤدي الى المحافظة على الشخصية الاجتماعية والتناسق السلوكي داخل المجتمع الواحد، ويتحقق عن طريق التنشئة الاجتماعية Socialization.

٣ - الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع:

ويقوى هذا من الولاء والارتباط بين أفراد المجتمع وطبقاته من ناحية وبين الوطن من ناحية أخرى.

٤ - الاستقرار السياسي:

ويتضمن ذلك كفالة الحقوق الدستورية الشرعية للفرد والجماعات المختلفة المكونة للبلد الواحد، بما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات والمشاركة العامة.

٥ - الاستقرار الاقتصادي:

ويتضمن ذلك توفر الغذاء والكساء والحاجات المادية الأساسية اللازمة لأن يحيا الفرد حياة كريمة، وتوفر فرص العمل والاستفادة من قدرات الفرد في إطار من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦ - العدالة الاجتماعية:

وتتضمن هذه العدالة عدلا نحو النفس، وعدلا نحو الغير، وتكافؤ الفرص أمام الأفراد وحصولهم على نصيب عادل مقابل مساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية.

شمولية مفهوم الأمن وتكامله:

وعلى الرغم من تعدد جوانب مفهوم الأمن واختلاف أركانه، إلا أن كل واحد منها مرتبط ارتباطاً مباشراً بالآخر، ويؤثر عليه ويتأثر به دائماً، ولا يمكن فصل أحدهم عن الآخر بل إن تحقيق الواحد منها رهين بتحقيق الآخر في معظم الأحيان، فلا يتصور تحقيق الأمن الداخلي مثلا بمعزل عن الأمن الخارجي، كذلك لا يمكن تحقيق الأمن العام في مفهومه التقليدي دون تحقيق قدر متناسب من الأمن الاقتصادي والسياسي.

لذلك فإن مس الضروري لأي سياسة أمنية ناجحة أن

تقوم على أساس المفهوم الواسع والمتكامل لفكرة الأمن، وإن أي نظرية للأمن يتعين أن تكون شاملة لجميع الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم، وعلاقة كل جانب منها بالآخر، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذه العلاقة

١ ـ ٢ مفهوم التنمية الشاملة:

دأب الفكر الاقتصادي الغربي حتى بداية السبعينات على تحديد مفهوم التنمية: بأنه زيادة الدخل القومي لبلد ما بنسبة تتراوح بين ٦٪ ـ ٨٪ سنوياً وبطريقة مستمرة، وبذلك كان المفهوم السائد للتنمية حتى ذلك الوقت يرتكز على عناصر اقتصادية مادية بحتة، دون اعتبار كبير للعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية في معادلة التقدم.

وعلى الرغم من أن عقد الستينات قد شهد رفع شعار عقد التنمية Development DECADE بواسطة الأمم المتحدة، ليرمز الى ضرورة تحقيق معدلات عالية لنمو الدخل القومي بنسبة لا تقل عن ٦٪ سنوياً في مختلف بلدان العالم ـ ولا سيما في الدول النامية ـ فإن العديد من هذه الدول شهد تدهوراً في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بها، بالرغم من تحقيق معدلات نمو في زيادة الدخل القومي تفوق ٦٪ سنوياً في كثير من الأحيان، فقد شهدت هذه الدول زيادة في أعداد البطالة،

وزيادة في سوء توزيع الثروة والدخول واتساع الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وتركز ثمار النمو في جيوب اقتصادية معزولة عن بقية الاقتصاد القومي والذي ظل متخلفاً كما كان وأكثر.

وقد أدرك الاقتصاديون وواضعو السياسة الاقتصادية عندئذ أن مشكلة التنمية ليست مشكلة اقتصادية مادية فحسب، بل هي مشكلة متعددة الأبعاد والجوانب، ومتسعة الأطراف لتشمل عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية الى جانب العوامل الاقتصادية. وعلى ذلك استقر الاقتناع بأن مشكلة التنمية حالياً هي مشكلة التغلب على الفقر بمعناه الواسع، وأبعاده المختلفة التي يحتوي عليها الانسان ذاته بجميع صفاته ومتطلباته المادية والعقلية والروحية

وعلى ذلك يعتبر الانسان أو المجتمع فقيراً إذا كان يفتقر الى توفر مستوى مقبول زمانياً ومكانياً من الحياة الانسانية الطيبة، هذه الحياة الانسانية هي التي تفرق بين الانسان، وقد كرمه الله بالدين والعقل، وبين الحيوان، الذي حرم منهما، ويتطلب ذلك ضرورة توفر:

١ ـ الحاجات الضرورية الأساسية للمعيشة من مأكل وملبس ومأوى.

٢ ـ الخدمات الضرورية الأساسية مثل التعليم والصحة والمواصلات.

٣ ـ الاحتياجات الروحية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

٤ ـ عدالة التوزيع بين الأفراد والجماعات وتوفر فرص العمالة المنتجة لهم.

وتوفر الاحتياجات السابقة هو وسيلة لا غاية في ذاتها، وذلك ليحقق الانسان ذاته ووجوده من خلال ممارسته لتعاليم دينه وعقيدته وتحقيقه لمبادئه ومعتقداته، مما يكفل له الحرية والعدالة والكرامة، وتخلصه من العبودية والظلم والاستغلال.

المفهوم الاسلامي للتنمية الشاملة:

سبق الفكر الاسلامي الفكر الاقتصادي المعاصر في تحديد مفهوم شامل للتنمية بقرون بعيدة، وتفوق عليه في جوانب عديدة أيضاً[١]، وذلك أن هذا المفهوم إنما يدور حول الانسان غاية ووسيلة التنمية، ويربط المفهوم الإسلامي بين التنمية وبين المشكلة الاقتصادية برمتها، فيرى أن المشكلة

---

١ ـ لمزيد من الشرح والتحليل راجع: الدكتور عاطف عجوة. مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي. مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، العدد السابع عشر، مايو ١٩٨٣م. ص: ١ ـ ٢٤

الاقتصادية، وهي في مظاهرها قصور الموارد المتاحة عن الوفاء باحتياجات الانسان المتعددة، إنما ترجع في جوهرها الى الاختيار الظالم للانسان، وعند استفحال الظلم البشري في الأرض تظهر مشكلة الفقر واضحة جلية بجميع جوانبها الروحية والاجتماعية والاقتصادية

ويذكر القرآن الكريم تعبير الفقر كمصدر تخويف صادر من الشيطان للانسان، حتى يحول بينه وبين مرضاة الله، واعداً إياه بالشر والمعاصي، فيقول تعالى: ﴿الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم﴾[1] وفي تفسير ذلك يقول ابن كثير أن الشيطان يعدكم الفقر أي يخوفكم الفقر لتمسكوا ما بأيديكم فلا تنفقوه في مرضاة الله، ومع نهيه إياكم من الانفاق خشية الاملاق، يأمركم بالمعاصي والمآثم والمحارم ومخالفة الخالق[2]

ومن ذلك يتضح أن القرآن الكريم يربط بين الفقر في مفهومه المادي البحت، وبين الفقر في مفهومه الروحي وهو اتيان المعاصي، من خلال تخويف الشيطان له، وزرع عدم الأمان في قلبه من أن الانفاق في سبيل الله سوف يعرضه للاملاق والحاجة

---

١ ـ سورة البقرة، الآية ٢٦٨

٢ مختصر تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ص ٢٤١

ومما لا شك فيه أن المفهوم الاسلامي للتنمية يتفوق على غيره من المفاهيم الغربية أو الشرقية للتنمية بعدد من السمات الرئيسة التي تتوفر فيه مجتمعة معاً وفي نفس الوقت ومن أهم هذه السمات: الاتساق والتناسق، والترابط، والشمول، والتميز، والحركية(١).

ومن حيث الشمول: فإن المفهوم الإسلامي للتنمية يتصف بالشمول، ومن ثم لا تكون التنمية الا شاملة طبقاً لهذا المفهوم، ذلك أن التنمية الشاملة تتسع لتحتوي المتغيرات الرئيسة الأخرى غير الاقتصادية، وهي متغيرات كثيراً ما أهملها المفهوم الغربي باعتبارها غير هامة أو لعدم إمكان قياسها، ومثالها القيم التي يعتنقها المجتمع، والتطلعات العقائدية والسياسية والثقافية التي تستهدفها الأمة فالتنمية الشاملة يجب أن تعكس ضمير الأمة الإسلامية كما تحدده الشريعة الإسلامية.

وقد بدأ بعض الاقتصاديين الغربيين بالتحول في تحديدهم لمفهوم التنمية الى بعض العناصر التي أقرها الفكر الإسلامي في مفهومه عنها، والالتجاء الى التحول من المعيار المادي البحت لها الى معيار أكثر شمولا، فعلى سبيل المثال لا

---

١ ـ الدكتور عاطف عجوة، المرجع السابق، ص: ١٣ ـ ١٨.

يعدو مصطلح خط الفقر Poverty Line الذي يستخدمه العديد من كتاب التنمية الغربيين مؤخراً ويعبرون به عن المستوى المعيشي الذي يضمن الضروريات الأساسية للحياة، ويجب أن تستهدفه عملية التنمية دائماً[1] إلا أن يكون مساوياً لمصطلح «حد الكفاية» الذي نادى به الفكر الإسلامي منذ قرون عديدة.

المبحـــث الثـــاني

العلاقة بين الأمن والتنمية

يرتبط الأمن بالمفهوم الشامل المتكامل ـ السابق ذكره ـ بالتنمية ارتباطاً وثيقاً ودائرياً وديناميكياً، فيكون الارتباط وثيقاً بمعنى أنه يتم بطرق مباشرة أحياناًوبطرق غير مباشرة أحياناً أخرى، ويوصف هذا الارتباط بأنه دائري أي أن تأثير كل منهما في الآخر يكون آنياً ومتبادلا، ويحدث ذلك بأن يكون كل منهما سبباً ونتيجة لحدوث الآخر في نفس الوقت، ويوصف بأنه ديناميكي بمعنى حدوث تغير مستمر في هذه العلاقة عبر الزمن

---

١ ـ راجع على سبيل المثال:

Michael P. Todaro, Economic Development in The Third world, Longman, New York, 1977, ch. 3, pp. 50 69.

وانتقالها من توازن معين الى توازن جديد في كل مرحلة من مراحل التطور.

بالاضافة الى ذلك يمكن القول بأن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة مركبة متعددة الجوانب ومختلفة الأبعاد، ذلك أنها تضم بين ثناياها العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية.

ولأغراض التحليل والدراسة يمكن فصل هذه العلاقة الى قسمين رئيسين:

الأول منهما يكون فيه الأمن هو المتغير المستقل والتنميةهي المتغير التابع.

والثاني يكون فيه العكس فتصبح التنمية هي المتغير المستقل والأمن هو المتغير التابع.

ونعرض فيما يلي لكل من القسمين السابقين من الناحية النظرية، لتحديد أهم العوامل التي تحدد هذه العلاقة، وذلك باختصار وإيجاز شديدين.

أولا: علاقة الأمن بالتنمية:

يمكن القول بأن الأمن (كمتغير مستقل) يؤثر في التنمية (كمتغير تابع) من خلال قناتين أساسيتين (انظر الشكل البياني التوضيحي) هما:

أ ـ عدالة التوزيع: فانتشار الأمن مكانياً، أي بين أقاليم البلد الواحد، يساعد على توسيع رقعة التنمية لتشمل جميع أقاليم البلد الواحد، فلا تتركز في مراكز حضارية معينة مثل المدن دون القرى والنجوع، كذلك فإن انتشار الأمن الاجتماعي والاقتصادي يؤدي الى انتشار عدالة التوزيع بين الطبقات والمجموعات المختلفة في المجتمع الواحد، ويحقق نوعاً من تكافؤ الفرص أمام أفراده، وينتهي بتجسيد فكرة التكافل الاجتماعي داخل المجتمع. ولا شك أن عدالة التوزيع اقليمياً وبين طبقات وأفراد البلد الواحد تحقق تنمية حقيقية شاملة، تتزايد سرعتها وقوتها بمضي الوقت.

ب ـ الاستقرار: يساهم انتشار الأمن مساهمة مباشرة في إيجاد استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكلوجي، مما يوفر جواً من الثقة والثبات والاستمرارية أمام رجال الأعمال وأصحاب المشروعات والمستثمرين، مما يدعم القاعدة التنموية في المجتمع.

ثانيا: علاقة التنمية بالأمن:

يرتبط الأمن بالتنمية من خلال وسيلتين أساسيتين هما:

أ ـ أنماط وهياكل التنمية ذاتها: فمن المعروف حالياً أن ثمة

أنماط متعددة للتنمية يؤثر كل منها على الهياكل الاجتماعية والتنظيمية والثقافية للمجتمع، وتعتمد هذه الهياكل في نوعيتها وسرعتها على نمط التنمية الاقتصادية والسرعة والكيفية التي تتفاعل بها المتغيرات الاقتصادية مع المتغيرات الاجتماعية والتنظيمية في المجتمع[1]. وبالرغم من أن العوامل الفردية التي تتعلق بالتكوين الفعلي أو النفسي أو العضوي للفرد تلعب دوراً في الجريمة، إلا أن الدراسات المختلفة تبين أن عملية التنمية الاقتصادية بذاتها Perse يمكن أن تؤدي الى اختلال أمني واسع النطاق.

ويفسر البعض هذه الظاهرة بأن التنمية بذاتها تؤدي الى إيجاد علاقات اجتماعية جديدة وتؤدي الى ضعف الوسائل التقليدية للرقابة والتحكم الاجتماعي كذلك ترتبط عملية التنمية الاقتصادية عادة بظهور مراكز حضرية جديدة تتركز في عدد قليل من المناطق، ومن ثم تتزايد الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة، ويظهر مع التنمية هيكل جديد للثروة ونمط حاد في توزيعها في كثير من الأحيان، وقد يؤدي ذلك الى ظهور

---

١ - راجع أعمال الحلقة الدراسية الثالثة عشرة لعلم الجريمة، عن التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي، التي عقدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، بالاشتراك مع الجمعية الدولية للعلوم الاجتماعية القاهرة، ١٩٦٣م.

البطالة في الكثير من المناطق وبين بعض الفئات دون الآخر، ويرتبط ذلك كله بأنواع من العزلة الاجتماعية، والتمييز الاقتصادي، والاحباط النفسي، والشعور بالضياع والظلم الاجتماعي عند بعض الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد[1].

ب ـ أنماط السلوك والقيم: من المسلم حالياً أن أنماط السلوك والقيم السائدة في أي مجتمع تتشكل طبقاً للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية في هذا المجتمع، وتقوم عليه وتتأثر به، وحيث أن عملية التنمية تضم بين جنباتها دائماً تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، فإن أنماط السلوك والقيم ترتبط سلباً وإيجاباً بأنماط التنمية ذاتها، ومن ثم تؤثر التنمية على الأمن من خلال تأثيرها القوي والمستمر على أنماط السلوك والقيم السائدة.

ولقد كان المفكر الاسلامي «ابن خلدون» من أوائل من أشاروا الى هذه العلاقة الأساسية الهامة بين المتغيرات الاقتصادية وأنماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة، فهو

---

١ ـ انظر على سبيل المثال:

United Nations, Social Defence Research Institute, Economic Crises and Crime, Publication No. 15, May 1976, Rome, Italy.

يقرر في «المقدمة» أن العوامل الاقتصادية تؤثر على البشر في طبائعهم وسجاياهم الخلقية والعقلية، كما أن استقرار الطبائع والأخلاق والسجايا على نمط معين يؤدي الى نتائج اقتصادية ومادية وتعليمية معينة أيضاً

وكمثال لتأثير العوامل الاقتصادية على الصفات الاجتماعية يقرر «ابن خلدون» أن «أهل البدو أقرب الى الخير من أهل الحضر»، و«أن أهل البدو أقرب الى الشجاعة مس أهل الحضر»، ويرجع ذلك كله الى طبيعة النمط الاقتصادي والحضاري المادي الذي يحيط بكل منهما ويعايشه. وكذلك فإن طبيعة العمل الذي يمارسه الشخص ونوعية المهنة التي يقوم بها، تطبع نفسه وأخلاقه وعقله بطابعها وخصائصها، فيقرر ابن خلدون «إن خلق التجار نازلة عن خلق الاشراف والملوك»، لأن طبيعة هذه المهنة «المماحكة والغش والخلابة وتعاهد الايمان الكاذبة على الايمان رداً وقبولا»[1].

وتوضح بعض الدراسات الحديثة عن المجتمع المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي طبقت منذ منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات تقريباً أن جوهر العلاقات

---

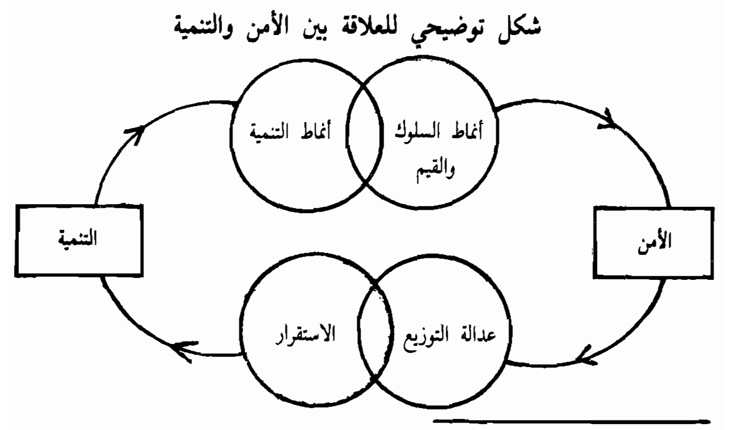
١ ـ انظر دراستنا المطولة بعنوان: المفكر الاسلامي ابن خلدون ونشأة علم الاقتصاد السياسي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠١/١٤٠٢هـ.

الاجتماعية[1] اتجه نحو الماديات على حساب العلاقات الانسانية ولا سيما في مجال الأسرة، وهو مايؤدي الى تغليب صفات الأنانية والصراع والخوف والجشع، مما يدفع الفرد الى اللجوء الى الأساليب غير القانونية لتدعيم مركزه المادي والأدبي.

ونخلص من التحليل السابق الى أن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة وثيقة ومتشابكة، فكل منهما يؤثر في الآخر ويرتبط به سبباً ونتيجة

وفي ضوء التصور النظري الموجز السابق، نركز في الجزء الأخير من هذه العلاقة على أثر انتشار الأمن على التنمية بشيء من التفصيل.

شكل توضيحي للعلاقة بين الأمن والتنمية



١ ـ انظر على سبيل المثال: الدكتور سمير نعيم. أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢، ص: ١٢١ ـ ١٤١

المبحث الثالث

أثر انتشار الأمن على التنمية الشاملة

تقدم القول أن التنمية بمعناها الشامل تمثل أهم التحديات التي تواجه الدول النامية في العصر الحديث، فلا غرو أن أصبحت الشغل الشاغل لكل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في الوطن العربي منذ حصول البلدان العربية على استقلالها من براثن الاستعمار.

ويلعب الأمن بمعناه الشامل المتكامل وانتشاره مكانياً وزمانياً، دوراً غاية في الأهمية في ارساء دعائم التنمية، ذلك أن من الضروري توفير المناخ الأمني وتدعيمه بحيث يمكن لجهود التنمية أن تحقق أهدافها المنشودة بطريقة متصلة ودون عوائق، كما أن الاستقرار وهو أحد النتائج الرئيسة لانتشار الأمن يعتبر شرطاً ضرورياً لاستمرار العملية التنموية وتراكمها كذلك فإن انتشار الأمن يساهم في زيادة الموارد المتنوعة المتاحة للتنمية سواء عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية لعناصر الانتاج أو عن طريق تقليل التكلفة الاقتصادية للجريمة[1].

---

١ - انظر: مستقبل الأمن الداخلي في الوطن العربي، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، العدد ١٤، يوليو ١٩٨٢، ص: ١٧ - ٣٧.

وعلى ذلك يمكن تحليل أثر انتشار الأمن على التنمية الشاملة من خلال علاقتين أساسيتين هما:

البعد الأول: (البعد المكاني): عدالة التوزيع.

البعد الثاني: (البعد الزماني): الاستقرار

ونقوم في هذا المبحث بدراسة هاتين العلاقتين بشيء من التفصيل على التوالي.

البعد المكاني: عدالة التوزيع:

يتضح من المفهوم الشامل للتنمية والذي تعرضنا له سابقاً، أن تحقيق التنمية الحقيقية طبقاً لهذا المفهوم يتطلب أن يستفيد جميع الأفراد والطبقات والأقاليم من ثمار التنمية، طالما أنهم يشاركون في أعبائها وتكاليفها، ويساعد انتشار الأمن بين كافة أقاليم وربوع الدولة على انتشار جهود التنمية اقليمياً أيضاً، ومن ثم تستطيع هذه الأقاليم وسكانها جني ثمار التنمية، والحصول على نصيبهم العادل منها.

ولا شك أن توفر الأمن في اقليم معين من أقاليم البَلد الواحد يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح أي مشروعات اقتصادية، ناهيك عن قدوم هذه المشروعات أساساً لهذا الاقليم ويحدثنا التاريخ عن ثراء بعض الأقاليم بالثروات الطبيعية والمعدنية وبقائها متخلفة اقتصادياً واجتماعياً لعدم توفر مظاهر

الأمن بين ربوعها، وعزوف المستثمرين وأصحاب الأعمال عن ارتيادها لفترات ممتدة من الزمن. بينما تزدهر أقاليم أخرى في نفس البلد أقل حظاً في ثرواتها الطبيعية، ولكن تتوفر بها عناصر الأمن والطمأنينة

فإذا ما انتقلنا الى عصرنا الحديث فإننا نلاحظ أن توفر الأمن السياسي في بعض المناطق دون الأخرى في البلد الواحد يؤدي الى اقبال الاستثمارات والمشاريع ورؤوس الأموال، ومن ثم زيادة فرص العمالة وارتفاع الدخول في المناطق الأولى عنها في المناطق الثانية، ومثال ذلك اقليم ايرلندا الشمالية وهو جزء من المملكة المتحدة، فنلاحظ أن معدل النمو السنوي في ايرلندا الشمالية أقل بكثير عن مثيله في انجلترا واسكتلندا وويلز، وكلها أجزاء من دولة واحدة، وترتفع في ايرلندا الشمالية أرقام البطالة والتعطل ومظاهر التخلف بأنواعها نسبياً، ويرجع ذلك أساساً الى عناصر الاضطراب والاختلال الأمني الذي يسود هذا الاقليم منذ سنوات عدة.

كذلك فإن اختلال الأمن في بعض البلدان يؤدي الى ضعف مقدرة الدولة في استغلال مواردها المتاحة، وتعبئة هذه الموارد لأغراض التنمية ومن أهمها الموارد السياحية سواء داخلياً أو خارجياً، مما يترتب عليه زيادة اعتماد الدولة على القروض والمنح الخارجية

ويمكن إيضاح العلاقة الأولى بين الأمن والتنمية من خلال تحليل ما يسمى «بالازدواجية الأمنية» في الدول النامية وأثر هذه الازدواجية على نمط توزيع الدخول والعمالة في هذه البلاد، ولعل من المناسب تحديد المقصود بهذه الازدواجية.

الازدواجية الأمنية Security Dualism

يستخدم مصطلح الازدواجية DUALISM في الأدب الاقتصادي المعاصر ليعبر عن وجود جزئين رئيسين في اقتصاد البلد الواحد، أحدهما متخلف جداً والآخر متقدم جداً، وقد تكون الصفة الأساسية للاختلاف بين هذين الجزءين تتركز في النواحي الثقافية أو النواحي الاجتماعية أو النواحي التكنولوجية، فيطلق عليها ازدواجية ثقافية أو ازدواجية اجتماعية أو ازدواجية تكنولوجية[١]

وعلى ذلك يمكن القول بأن ثمة ازدواجية أمنية، وتعني وجود اقليم أو جزء من المجتمع يتمتع باختلال أمني أيا كان نوعه، وجزء آخر من نفس المجتمع يسوده الأمن.

---

١ لمزيد من التفصيل انظر:

Michael P Todaro, op. cit.

وأهم سمات ظاهرة الازدواجية هذه ما يلي[1]:

١ ـ وجود الصفة الواحدة ونقيضها في المجتمع الواحد نفسه، وفي الوقت نفسه.

٢ ـ تغلغل هذا الوجود المزدوج واستمراره لفترات طويلة.

٣ ـ اتجاه الازدواج الى الاستفحال بمرور الوقت.

٤ ـ عدم مساهمة الجزء المتقدم في مساعدة الجزء المتخلف على التحسن بل على العكس من ذلك.

ويترتب على وجود الازدواجية الأمنية بهذه السمات الأربع المتقدمة، أن يصبح الاقليم أو الجزء الآمن مركزاً للنشاط الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ويستمر كذلك بينما يصبح الاقليم أو الجزء الذي لا يسوده الأمن أكثر طرداً لعوامل التقدم ومعاداة لأسباب التنمية، ومن ثم يزداد تخلفاً في نفس البلد الواحد، وفي ذات الوقت.

وبمرور الوقت تتسع الفجوة بين الاقليمين، ومع حركية عملية التنمية ذاتها وتراكمها تبدأ ثمار التنمية في التركز في بعض الأقاليم المحدودة دون الأخرى، وتشتد مظاهر الازدواجية مع الزمن، فتزداد دخول البعض وثرواتهم دون

---

1 ـ Hans Singer, «Dualism Revisited: a new approach to the problem of dual society in developing Countries», Journal of Development Studies, 7, No. 1, 1970.

البعض الآخر، ويظهر الرواج في أجزاء دون الأخرى، وتقل فرص العمل وترتفع أرقام البطالة بين طبقات معينة دون الأخرى، وينتهي الأمر الى جزر صغيرة متناثرة من مظاهر التنمية وسط حشد هائل من مظاهر التخلف والجمود في نفس البلد الواحد وفي ذات الوقت.

وتؤيد بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من دول العالم الثالث وجود ظاهرة الازدواجية واستفحالها رغم جهود التنمية الاقتصادية المتصلة في هذه البلاد ففي مصر تبين الأرقام أن[1] متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عام ١٩٧٩م في الريف يبلغ ٣٦٪ فقط من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المدينة، كذلك فإن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت ما يسمى بخط الفقر أي الحد الأدنى لمستوى المعيشة تبلغ ٤٤٪ في الريف مقابل ٣٣٪ في الحضر

من ذلك يتضح أن انتشار الأمن بمعناه الواسع اقليمياً وطبقياً وبين الأفراد في البلد الواحد، يقضي على ظاهرة الازدواجية الأمنية، التي تعتبر أحد عوائق التنمية الأساسية، ويترتب على ذلك ضرورة تأكيد أن «التنمية الاقتصادية»

---

١ - الدكتور فؤاد مرسي. البعد الاجتماعي للمسألة الاقتصادية الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٨٤، ٢٢ فبراير، ١٩٨٢، ص: ٢٨ - ٣٠

تتطلب «تنمية أمنية» أيضاً[1]

البعد الزماني: الاستقرار:

من المعروف أن التنمية عملية ديناميكية مستقبلية، أي أنها تغيير هيكلي شامل يتحقق خلال سنوات طويلة قادمة، ومن ثم فإن بعدها الزمني يتركز في المستقبل، ويتوقف على نوعية وكمية المتغيرات التي تحدث فيه، وعلى ذلك تلعب عناصر التوقع والتنبؤ ودرجة التأكد دوراً أساسياً في مسار المتغيرات المختلفة التي تدخل في معادلة التنمية واستمرارها وقوتها.

لذلك فإن مدرسة التحليل الزمني في الأدب الاقتصادي تمثل مكاناً بارزاً مرموقاً بين مدارسه المختلفة، وتتيح لنا امكانية ادخال صفة الديناميكية على نظرتنا وتحليلنا للظواهر الاجتماعية

ويؤثر انتشار الأمن على التنمية من منطلق التحليل الزماني من خلال عوامل الاستقرار Stability في المجتمع البشري.

---

١ - انظر: سعد الدين ابراهيم. نحو نظرية سوسيو لوجيه في العالم الثالث. المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس ١٩٧٧

ذلك أن انتشار الأمن يوطد دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي في المجتمع، وينعكس ذلك على المجهودات التنموية في اتساع الأفق الزماني أمامها فتزداد سرعتها وقوتها ويتحقق ما يسمى بالانطلاق Take-off في عملية التنمية ذاتها.

ومفهوم الاستقرار مفهوم متسع وشامل أيضاً، يشمل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي، ولكننا نقتصر في هذا المجال على دراسة الجانب الاقتصادي للاستقرار، كهمزة وصل وارتباط بين الأمن والتنمية.

ويمكن في هذا الصدد التمييز بين ثلاثة أنواع من الآثار المترتبة على انتشار الأمن:

أولا: زيادة حجم الاستثمارات الجديدة:

تلعب التوقعات دوراً حاسماً في تحديد حجم الاستثمار في الاقتصاد القومي فكلما كانت توقيعات رجال الأعمال متفائلة وإيجابية، كلما أدى ذلك الى زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital مما يغري المستثمرين بالقيام بمزيد من المشروعات الجديدة الاستثمارية، ومن ثم يرتفع حجم الاستثمار الكلي في المجتمع، مما يؤدي في النهاية الى زيادة الدخل القومي، واتاحة المزيد من فرص العمالة

وزيادة الأرباح، مما يؤدي الى دورة جديدة في الادخار والاستثمار وهكذا، وبذلك يتحقق الجانب الاقتصادي من التنمية الشاملة.

فإذا استمر انتشار الأمن واتسع وقويت جذوره، انعكس ذلك مباشرة على حدوث مزيد من الاستقرار، ومزيد من التوقعات المتفائلة، وبالتالي تصل عملية التنمية الى نقطة الانطلاق، أي تصبح ذاتية الحركة، ويبدأ المجتمع في التحليق في سماء التنمية.

ونظراً لأهمية التوقعات في الحياة الاقتصادية الحديثة فإن الدول المتقدمة اقتصادياً تقوم بعمل مسح شامل لتوقعات رجال الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويتم توجيه وتعديل السياسات الاقتصادية طبقاً لنتائج هذه الدراسات، ويقوم بهذه المهمة الحساسة في بريطانيا اتحاد الصناعات البريطانية Confederation of British Industries في فترات دورية من كل عام[1].

ومن الجدير بالملاحظة أن التوقعات تلعب دوراً أساسياً في نظرية كينز[2]، ولا شك أن الأمن بمفهومه الشامل المتكامل

---

1 B.J. Mc Cormick, et al., Introducing Economics, Penguin Education, London, 1974, p. 560.

2 - J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, London, 1936, ch. 12.

يعتبر أهم العناصر المؤثرة في طبيعة واتجاه هذه التوقعات، لذلك يمكن القول أن الأمن وانتشاره يعتبر عاملا مؤثراً طبقاً للنظرية الكينزية.

ثانيا: ارتفاع الانتاجية:

تعنى الانتاجية في أبسط صورها زيادة الانتاج أو العائد من مقدار محدد من الموارد أو عناصر الانتاج، وتظهر جلية بالنسبة للعنصر البشري، إذ يمكن القول بأن انتاجية العامل قد ارتفعت إذا أمكن زيادة انتاج عامل معين من سلعة معينة مع بقاء جميع عناصر الانتاج الأخرى على حالها دون تغيير.

ويؤدي انتشار الأمن، ولا سيما الأمن الاجتماعي[1] الى امكانية تطبيق مبدأ تقسيم العمل في العديد من مراكز الانتاج والخدمات، في جميع أنحاء وأطراف البلد الواحد، ومس المسلم به أن تقسيم العمل يؤدي الى التخصص الذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاجية.

ولا شك أن زيادة الانتاجية تساهم في تحقيق التنمية، وزيادة الاستفادة من جميع عناصر الانتاج المتاحة، وعلى ذلك يعتبر الاقتصاديون زيادة الانتاجية احدى سمات الدول

---

١ ـ راجع: مصطفى العوجي. مرجع سابق.

المتقدمة اقتصادياً التي تميزها عن الدول المتخلفة اقتصادياً.

ثالثا: انخفاض تكلفة مكافحة الجريمة:

ترتبط التنمية وسرعتها بحجم ونوعية الموارد المختلفة المتاحة، وكلما كانت هذه الموارد متوفرة كلما أمكن جني ثمارها في وقت أقصر نسبياً.

ولا شك أن الدول النامية تعاني من نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية والانفاق على مشروعاتها المتعددة، ولاسيما إذا كانت الأهداف الموضوعة طموحة والعوائق قوية وعلى ذلك فإن من الضروري توفير أكبر قدر ممكن من التمويل، ومحاولة تعبئة ما يمكن من أموال ومدخرات للاحتياجات المالية الهائلة التي تتطلبها المشروعات التنموية.

وتمثل مخصصات الانفاق الجاري في ميزانيات الدول النامية لمكافحة الجريمة نسبة عالية من جملة الانفاق الحكومي في هذه الدول مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة مما يشكل عبئاً ثقيلا على الموارد المالية المتاحة لهذه الدول، ويؤدي بالضرورة الى تخفيض حجم الأموال التي كان يمكن أن توجه الى مشروعات التنمية.

وتشير بعض التقارير المتاحة والصادرة عن الأمم المتحدة

ومنظماتها الى أن الانفاق الحكومي الجاري لمكافحة الجريمة في الدول الافريقية بلغ في المتوسط ٩٪ من جملة الانفاق الحكومي السنوي، وبلغ ٨٪ في دول أمريكا اللاتينية في المتوسط، وبلغ ٧٪ في الدول الآسيوية في المتوسط، وتبلغ هذه النسبة في الدول المتقدمة مثل فرنسا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٣٪ فقط [١]

كذلك فإن الحاجة ماسة الى ايجاد توازن بين حجم الأموال المنفقة على مرافق وأجهزة مكافحة الجريمة مثل القضاء والشرطة والسجون، وبين حجم الأموال المستثمرة في مشروعات التنمية ولا شك أن مشروعات التنمية ومؤسساتها الاجتماعية المرتبطة بها، سوف تساهم بطريقة غير مباشرة في الوقاية من الانحراف بصفة عامة[٢].

ويلعب الأمن دوراً هاماً في سبيل تحقيق هذا التوازن المنشود، فانتشار الأمن يؤدي الى تخفيض الانفاق المالي على الأجهزة الأمنية ومؤسسات مكافحة الجريمة بأنواعها، مما يتيح مزيداً من الموارد لأغراض التنمية ومشروعاتها.

---

1 Hardy wickwar, The Place of Criminal Justice in Developmental Planning, New York University Press, New York, 1977, pp. 1 2.

٢ - علي فهمي. التشريع والسياسة الاجتماعية. دراسة في الأدوار والحدود. أعمال المؤتمر الدولي السابع للحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية. القاهرة. مارس ١٩٨٢م.

وعلى ذلك يساهم الأمن في دفع مسيرة التنمية، واعطائها مزيداً من الامكانات والموارد.

المراجـــــــع

أولا: المراجع العربية:

الكتب:

- ابن خلدون ونشأة علم الاقتصاد السياسي. الدكتور عاطف عجوه. جامعة الملك سعود. الرياض: ١٤٠٢هـ.
- الأمن الاجتماعي: مقوماته وتقنياته وارتباطه بالتربية المدنية. الدكتور مصطفى العوجي مؤسسة نوفل. بيروت: ١٩٨٤م.
- مختصر تفسير ابن كثير. محمد علي الصابوني. الطبعة السابعة. دار القرآن الكريم. بيروت: ١٩٨١م.

الدوريات:

- جريدة «الأهرام الاقتصادي». البعد الاجتماعي للمسألة الاقتصادي الدكتور فؤاد مرسي. العدد ٦٨٤ ٢٢ فبراير ١٩٨٢م.
- جريدة الجمهورية بين الأمن العام والأمن السياسي. الدكتور علي الدين هلال. القاهرة: العدد الصادر في ١٣ مارس ١٩٨٦م.
- مجلة الاقتصاد والادارة. مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي والاسلامي. الدكتور عاطف عجوه. جامعة الملك عبدالعزيز جدة: العدد السابع عشر مايو ١٩٨٣م.

ـ مجلة شئون عربية. الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي: دراسة في نسق القيم والمفاهيم. عبدالخالق فاروق حسين. تونس: العدد التاسع نوفمبر. ١٩٨١م.
ـ مجلة العلوم الاجتماعية. اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر الدكتور سمير نعيم. جامعة الكويت. العدد الثاني. السنة العاشرة. يونيو ١٩٨٢م.
ـ المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. مستقبل الأمن الداخلي في الوطن العربي. المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة. العدد ١٤ يوليو ١٩٨٢م.

ثانياً: المرجع الأجنبية:

B.J. Mc Cormick, et al., Introducing Economics, Penguin Education, London, 1974.

J.M. Keynes, The General Theoryof Employment, Interest and Money, Macmillan, London 1936,

Hardy wickwar, The Place of criminal Justice in Developmental Plannig. New York University Press, New York, 1977.

Hans Singer, «Dualism Revisited: a new approach to the Problem of dual society in developing countries», Journal of Development studies, 7, No. 1, 1970.

أثر الايمان في إشاعة الأمن والاطمئنان من منظور القرآن والسنة

الدكتور محمد بن سعد الشويعر(*)

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم التنزيل: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾[1] والصلاة والسلام على من سماه قومه قبل البعثة الأمين: فكان أميناً على أموالهم، وأميناً على أسرارهم، ثم أميناً على رسالة ربه بعد أن حمل أعباءها.

وبعـــد:

فاستميحكم عذراً أيها الاخوة إن لم أشبع هذا الموضوع الذي طُلب الي التحدث فيه وهو: «أثر الايمان في إشاعة الأمن والاطمئنان من منظور القرآن والسنة»، ذلك أن هذا الموضوع واسع ومتشعب، وتتبع النصوص من الكتاب الكريم، وهدي المصطفى (ﷺ) يستوجب حيزاً أكبر، ومجالا أوسع، وكنت

(*) مستشار مكتب الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد. الرياض. المملكة العربية السعودية

١ ـ سورة الأنعام. الآية: ١٥٣

أتمنى الحصر في جانب من جوانب الأمن الاجتماعي، أو بعض التشريعات التي فرضت على المسلمين وأثرها في اتساع الاطمئنان في حياتهم، لأن راحة النفس لا تكون إلّا بالايمان، ورخاء المجتمع لا يكون إلّا بالأمان، والأمان ثمرة من ثمار الايمان، وحصيلة من حصائل العقيدة الصافية، والايمان والعقيدة الصافية لا يكونان الا بعد الدخول في الاسلام وفهمه جيداً وتطبيقه عملا .. ونفس لا إيمان فيها تبقى مضطربة وقلقة وتائهة وخائفة.

فأما اضطرابها فلأنها كالسفينة التي تتقاذفها الرياح في البحر فتموج بها تقلبات الجو يميناً وشمالا وتتقاذفها العوامل المؤثرة التي تطغى عليها، فهي لم تجد ما يرسيها، أو يوصلها لبر الأمان، لأن كل نفس تأخذ مصدراً تشريعياً في سلوكها أو منهجاً عقدياً في تصرفاتها غير المصدر الذي أوجده الله للمؤمنين وارتضاه سبحانه لعباده وبعث به رسله، فإنه لا يلبي رغبة ولا يريح نفساً ولا يحقق هدفاً.

والمصدر الذي ارتضاه الله هو كتابه القويم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لأنه تنزيل من عزيز حكيم، وما بلغ به المصطفى من وحي عن ربه أمر أوضحه من شرع لصالح الأمة وانقاذهم من الضلال، مما يعالج ما يختلج النفوس ويؤرق الضمائر

وبهذين المصدرين تسكن النفس من اضطرابها وترتاح في مسيرتها وتطمئن على حاضر أمرها ومستقبله، أما كونها قلقة فإن من الغرائز التي أودعها الله في النفوس حب استجلاء المستقبل والتخوف من العواقب ولكي تسير في اتجاهها، تلجأ يميناً وشمالاً للبحث عما يحقق من أمل أو راحة من ضمير ولا يمحو هذا القلق والحيرة من النفوس، إلاَّ بيقين يزيل دواعي هذا القلق، ويقضي على مسبباته، والايمان بالقدر خيره وشره، واليقين بأن ما قدره الله كائن لا محالة، والرضا بقسم الله من أقوى دعائم هذا اليقين كما في حديث ابن عباس.

وأما كونها تائهة: فإن منَ يسير بغير هدى، أو معرفة لشرع الله الذي شرع لعباده، فإنه كالمسافر في طريق لا يعرف اتجاهه، وطرق المسالك في العبادة والعقيدة كالطرق الموصلة من مكان الى مكان، فالذي يأخذ المعروف منها بعلاماته وارشاداته فإنه قد سلك الأمن الموصل، أما غيره من الطرق فإنها تؤدي للضياع والاضطراب النفسي، وتدعو للخوف على النفس من المخاطر العديدة وعلى المال والممتلكات، ألم يقل سبحانه: ﴿ ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون﴾[1].

---

١ - سورة الأنعام. الآية: ١٥٣

ويقترن بتلك الأمور كلها الخوف، فهو مصاحب للاضطراب بل هو المحرك وهو المؤثر في القلق كما أنه هو الذي يثير التيهان، ويدعو لعدم الاطمئنان. فالخوف على المصير والخوف من المستقبل والخوف من النتائج والخوف مما يحيط بالانسان. على نفسه وولده وماله وكل عزيز لديه، لأن أنواع الخوف كثيرة ودواعيها كثيرة لكن منهجها واحد.

وقد رسم رسول الله (ﷺ) لأصحابه بوسيلة ايضاح جيدة، ما يؤكد طريق الأمان ويزيل المخاوف عنهم، وذلك باتباع ما جاء به من عند ربه، فقد خط خطاً مستقيماً في التراب، وقال: هذا الطريق الموصل الى الله، وهو ما بعثني الله به، ثم خط خطوطاً جانبية متفرعة منه، وقال: هذه السبل، فمن اتبعها ظل وغوى (أو كما قال).

وفي كتاب الله عز وجل علاج سهل المأخذ لمن وفقه الله، يريح القلوب ويطمئنها من كل أمر مؤرق قال تعالى: ﴿. ألا بذكر الله تطمئن القلوب﴾[1] أي ترتاح وتهدأ ويسهل الأمر الصعب وهذا هو الأمن النفسي، الذي لا يكون إلا بتذكر عظمة الخالق سبحانه، فلا اله الا الله: كلمة صغيرة في حروفها سهلة في نطقها لكنها عظيمة في مدلولها كبيرة في معناها

---

١ - سورة الرعد. الآية: ٢٨

عميقة في تأثيرها: فهي مطمئنة للنفس مهدئة للأعصاب ومسكنه للجيشان.

ومادة أمن ومشتقاتها قد جاءت في كتاب الله أكثر من ثمانمئة مرة «٨٠٠»، فالمؤمنون والايمان والأمانة، والأمين، والذين آمنوا كلها من الأمور المرتبطة حساً ومعنى بالايمان ونتائجه. وكلها تؤدي برابطة قوية مع الله، ومن منطلق التمسك بشرعه . وكذلك الكلمات التي تدل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة للنفس وتذكيرها بالله وعقابه لمن عصى وانحرف، والنعيم والفوز لمن أطاع واستجاب.

وما ذلك الاهتمام الكثير في كتاب الله بهذا الجانب، إلا لما يوليه التشريع الإسلامي من عناية فائقة بالنفس البشرية، وعناية بتوجيهها مع كفل ما يريحها ويؤمنها من المخاطر، حتى تعمل وهي مطمئنة على النتيجة، مع راحة بال بالوصول لثمرة ما كلفت به لأن العمل قد حداه يقين وصدق.

والسنة النبوية قد اهتمت في هذا الجانب بترسيخ ما جاء في القرآن الكريم لزيادة تمكينه بزيادة الدلالة اللفظية والمعنوية، لأن زيادة تأكيد المعنى زيادة في تمكين المعنى ـ كما يقول بذلك البلاغيون ـ.

والتعريف اللغوي لكلمة أمن أمناً وأماناً وأمانة وأمناً

وآمنة: اطمأن ولم يخف، فهو آمن من وآمن وأمين يقال: لك الأمان أي قد آمنتك ـ والبلد اطمأن أهله فيه، وأمن الشر ومنه: سليم وأمن فلاناً على كذا، وثق به واطمأن إليه أو جعله أميناً عليه وفي التنزيل العزيز: ﴿... هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه من قبل ...﴾[1]

وآمن أمانة: كان أميناً، وآمن إيماناً: صار ذا أمن، وآمن به: وثقه وصدقه، وفي التنزيل العزيز: ﴿... وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾[2] وأمن فلاناً: جعله يأمن.

وأمن على دعائه: قال: آمين وأمن على ماله وعلى الشيء: دفع مالا منجماً لينال هو أو ورثته قدراً من المال متفقاً عليه، أو تعويضاً عما فقد، يقال: أمن على حياته أو على داره أو سيارته، وأمن فلاناً: جعله في أمن، وأمن فلاناً على كذا: أمنه والأمانة والوفاء والوديعة، والأمنة: من يؤمن بكل ما يسمح ويطمئن الى كل أحد[3].

---

١ ـ سورة يوسف. الآية: ٦٤

٢ سورة يوسف. الآية: ١٧

٣ ـ راجع المعجم الوسيط جـ ١ ص. ٢٨ وفيه تفاصيل لمعاني أمن، وكلها ترجع للاطمئنان وهذه التعريفات لا تخرج عما جاء في كتب اللغة كلها، بل فيها شمول لما جد في الحياة الحاضرة كالتأمين الذي يشعر النفس بالاطمئنان ولم يعرف من قبل لدى اللغويين.

والأمن الذي تبحث عنه النفوس في كل شأن من شئون الحياة هو جزء من هذه المشتقات التي جاء بها اللغويون وأوضحوها، وقد جعل القرآن الكريم وهدى رسول الله (ﷺ) محور هذا الأمن الايمان الذي مقره القلب سواء كان ذلك فيما يتعلق بالنفس ومتطلباتها كالأمن الصحي والأمن النفسي والأمن الغذائي والأمن الاقتصادي والأمن الأخلاقي وغيرها.

أو ما يتعلق بالمجتمع وترابطه: كالأمن في الأوطان والأمن على الأعراض والأمن على الأموال والممتلكات وغيرها.

أو ما يتعلق بالأمن على النفس من عقاب الله ونقمته بامتثال أمره، وطاعة رسوله واتخاذ طريق المتقين مسلكاً لكي تنقذ النفس بكسب رضا لله واستجلاب رحمته والأمن من عذابه في نار جهنم وغيرها. وكل هذه الأنواع من الأمن مطالب ملحة تسعى إليها البشرية في كل عصر وفي كل مكان وكل من حمل راية الزعامة في أي مجتمع وبيئة يدعو إليها لأنها هي التي تلامس أوتار الخاصة والعامة. ذلك أن النفس البشرية تبحث عن ذلك، ولا تدرك مدى الحاجة له، والضرورة الملحة إليه إلا بفقدانه أو انتقاص مرتبة من مراتبه.

ويتصل هذا المدلول بما روي عن رسول الله (ﷺ) بقوله: «نعمتان مجحودتان، وفي رواية مصبون عليها كثير من

الناس ـ الصحة في الأبدان والأمن في الأوطان». ولقد كانت الزعامات البشرية تغفل عن الأمن الأخروي، والأمن من عقاب الله، فإنما هذا عائد لنقص الأيمان لديها

أما نظرة القرآن الكريم وتوجيهات رسول الله (ﷺ): فإنها تؤصل الايمان، الذي يجعل النفس البشرية مطمئنة ترضى بما قدر الله، وتستسلم لقضائه وتحتسب ذلك عنده أجراً مدخراً.

ومن هنا فسوف نمر عرضاً ببعض من المطالب البشرية للاطمئنان على شئون الحياة، ليبرز في ذلك اهتمام التشريع الإسلامي بذلك في مصدريه: كتاب الله وسنة رسوله الكريم (ﷺ). ليتضح لنا اهتمام القرآن الكريم بالعلاج النفسي المريح، قبل اهتمام علماء ومفكري العالم به

والفرق بين الأهتمامين أن الاسلام جاء من منظور مصلحة النفس البشرية، وتوجيهها لما يسعدها، وأن المصلحة عائدة لهذه النفس في الأول والآخر، أما ما يضعه البشر من أنظمة، يخاطب بها ألباب الجماهير، وما تحمل من وعود ومطالب وخيالات، فإن هذه الأمور تتبدد كالسراب لأنه يسعى لنفسه حتى يحقق ما يطلب، ويصل الى بغيته حيث يتجاهل بعد ذلك ما وعدهم به من سعي لمصالحهم، ويتنكر لما يطمئنهم.

ورسول الله (ﷺ) الذي بعثه الله رحمة للعالمين، قد كان قدوة صالحة في نفسه أولا، بمنهج السلوك والعمل وبدعوته لتأصيل الايمان وتمكين العقيدة في النفوس لأن ذلك مما يطمئن النفس ويريحها.

ومن هنا ندرك أهمية ما جاء في القرآن الكريم وسيرة المصطفى (ﷺ) من آيات وعبر تقوي دعائم الايمان وتمكنه من النفوس في كل أمر يعترض الانسان من أمور حياته وآخرته وهذا يدعونا الى إيراد تعريف للايمان لغة وشرعاً، لأن مس التعريف يرسخ المفهوم المراد على ضوء ما يستعرض من أدلة.

فالايمان لغة: هو التصديق والاطمئنان وقد مر بنا جزء من تعريفات مادة أمن في اللغة والتي توسعت فيها كتب اللغة توسعاً يشبع نهم الباحث وهي سهلة ميسرة لمن يريدها.

أما في **الاصطلاح الشرعي**: فهو الايمان بالله والايمان بملائكته والايمان بكتبه والايمان برسله والايمان باليوم الآخر والايمان بالقدر خيره وشره.

فهذه الأمور الستة هي التي عليها مدار النفس وتفكيرها في حاضرها ومستقبل أمرها في شئون الحياة الدنيا وما يصلح الأحوال فيها، وفي المستقبل المنتظر حدوثه في هذه الحياة أيضاً أو ما يحصل بعد الموت وعند البعث والنشور

فالقرآن الكريم قد أعطى هذا الجانب اهتماماً كبيراً، لما له من أثر في توطيد النفس البشرية على الرضا والاستسلام والترقب والاهتمام، وفق منطلق عقدي، جعل التوجيه الاسلامي قاعدة متينة يرتكز عليها، وسنداً قوياً يدعمه، لتشد بذلك جوانب النفس حتى لا تنحرف أو تزيغ.

وإذا كانت النفس البشرية في عصرنا الحاضر الذي تقاربت فيه الشعوب وتداخلت الثقافات قد أهمها الاضطراب، بحيث أصبح القلق يؤرقها في كل شيء: فهي تخاف من بعضها البعض، وهي تخاف من كوارث الحياة، ريحاً أو مطراً، أو أعاصير أو ثلوجاً، وهي تخاف من الأمراض المتعددة والأوبئة، وخاصة ما يظهر جلياً في وسائل الاعلام منذ عامين عن المرض القاتل: «الايدز» كما كانت تخاف من السرطان وغيره وهي تخاف وتضطرب من أمور كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها، حتى أصبح الخوف والقلق سمة من سماتها، وانتشر تبعاً لذلك الانتحار والرغبة من الخلاص من هذه الحياة، وما ذلك إلَّا من نقص الايمان في قلوبهم وضعف الوازع العقدي المرتبَط بالله وبدينه الذي رضيه لعباده، ذلك الوازع الذي يجعل النفس تؤمن بقضاء الله وقدره بدون تسخط أو تأفف وتحتسب الأجر فيما تتحمله النفس عند الله مدخراً في يوم الجزاء والنشور، عندما يحصل ما في الصدور، ويؤكد هذا

المعنى رسول الله (ﷺ) فيما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت رديف رسول الله (ﷺ) يوماً فقال: ياغلام؟ احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم إن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطاك لم يكن ليصيبك»متفق عليه.

والله سبحانه وتعالى يسوق الكوارث على البشر في حياتهم الدنيا، لينبه النفوس من غفلتها وليعيدها الى خالقها، ويربطها بموجدها، ويذكرها به كلما بعدت، وهذا هو الايمان بالله وبكتبه وبرسله، وهو معرفة الحق المطمئن الذي جاء من عند الله، إيماناً به واعتقاداً بأنه من عند الله قال تعالى: ﴿ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين * الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون * أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون﴾[1]

فإذا كانت هذه البلوى في نزول المصائب على النفوس المؤمنة من أجل أن يقوى إيمانها وتستعين به على الصبر والتحمل في مجابهة ما ينزل من بلوى، فإن هذا س ترسيخ الايمان والاطمئنان بتمكينه، ذلك أن تسليم الأمور لله وعدم الجزع مما حل لا تتحمله بصبر وثبات ورضا واطمئنان الَّا النفوس المؤمنة

---

١ ـ سورة البقرة. الآيات: ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧

المحتسبة، وقد سماهم الله في آخر الآيات بالمهتدين السائرين على الدرب المستقيم.

والصبر يأتي على ضربين: صبر المؤمن الذي يرجو أجر الله ويخاف عقابه فيتحمل في سبيله باطمئنان ورضاً أموراً كثيرة وهذا هو الذي حث عليه القرآن الكريم في أكثر من ستين موضعاً وهو أول نوع من الجهاد فرض في الإسلام، فقد مكث (ﷺ) في مكة ثلاث عشرة سنة يرسخ في أصحابه عقيدة التوحيد، ويأمرهم بالصبر على أذى قريش حتى يجعل الله لهم مخرجاً، ويطمئنهم بنصر الله وتأييده، وأن الغلبة لله ولرسوله وللمؤمنين.

وصبر الكافر على ما ينزل عليه من مصائب وكوارث فهو إن صبر فبغير احتساب وصبره كصبر البهائم لما يحمل عليها من أثقال أو تلقى من أصحابها، وهو إن جزع فإنما يجزع بتسخط على الله الذي قدر الأشياء لحكمة وعبرة، فحياته قلق وضجر.

والقاسم المشترك ما بين المؤمن والكافر في تحمل المصائب والكوارث والاستسلام للأمر وتطبيقه أو النكوص عنه هو العامل الايماني، الذي تتفتح عنه النفوس وتتقبله القلوب كما توضحه الآية الكريمة: ﴿ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم﴾[1].

---

١ - سورة محمد. الآية: ٣١

والقرآن الكريم يربط كل عامل من عوامل الدنيا التي تجعل الانسان قلقاً بشأنها، بقوة العقيدة وسلامة الايمان ونقاوته وبذلك تخف الوطأة وتهول المصيبة، فهو يخاطب النفس بما يطمئنها ويريحها، ويهدىء ثائرتها، ولن تمر بالقارىء لكتاب الله آية إلا وفيها يلمس سراً عجيباً، وعلاجاً مريحاً، يزيل عن النفس كابوس القلق ومؤثر الاضطراب.

وهذا هو أقوى علاج نفسي للخروج من ذلك المحيط الذي لم يعرف وجوده لدى المسلمين إلا بعد ضعف الوازع الايماني والتساهل في أمور الدين والبعد عن كتاب الله الذي هو أكبر مؤثر يريح النفوس وتطمئن به لما فيه من عظات وعبر ووعد ووعيد وهدي المصطفى الذي يعطي لكل حادثة حديث، ولكل حالة مخرج.

وليس هذا المفهوم منا معاشر المسلمين الذين نجد العلاج ماثلا قولا وعملا فقط، ولكن رجال الغرب المهتمين بالنفس البشرية وما تعانيه مجتمعاتهم في قرننا الحاضر من قلق واضطراب، وأزمات عديدة، فقد جاءت دراسات منهم تقول: إن المسلمين لا يعرفون الانتحار المنتشر في بلاد الغرب، وإن المسلمين لا يعيشون الاضطرابات المتعددة التي وقع فيها أبناء الغرب، وبعضهم يطلق على أجيال ما بعد الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية أجيال القلق والضياع الفكري.

ومن هنا نلمس في ديارهم كثرة المصحات النفسية وانتشار شركات التأمين على كل شيء يخشون ضياعه أو حلول كارثة فيه

فاستغلت شركات التأمين التي أسسها اليهود بوسائل إعلامهم المختلفة وصبوا دماء الشعوب ودعوا اليها، عندما استغلوا القلق الذي يعيشه أولئك الذين فرغت قلوبهم من الايمان بالله، فسهل عليهم جذبهم الى مصائدهم، واستغلال نقطة الضعف فيهم، ومن هنا ندرك بعضاً من سر عداوة اليهود للإسلام وأهله حسبما أوضح الله عنهم في القرآن الكريم: ﴿لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون * وإذا سمعوا ما أنزل الى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين * ومالنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين﴾[1]

فاليهود وصفهم الله بشدة العداوة لأهل الايمان لأنهم

---

١ سورة المائدة. الآيات: ٨٢ ـ ٨٤.

يعرفون الله ويعرفون الحق الذي أنزل على عباده ويتركون العمل به واتباعه قصداً، وبسابق اصرار، وعن علم ودراية فلذلك كانوا أعداء الله ولأهل الايمان، وأخذوا الأسبقين من هذا قبل المشركين عبدة الأصنام، للمعاندة والمخالفة والعلم، قلوبهم قاسية وحاقدة.

أما النصارى ففيهم رقة تقربهم من المؤمنين فإذا أوضح لهم الحق استجابوا لندائه، فهم أقرب للايمان بآيات الله كما وصفتهم الآية الكريمة.

وما يحصل من قساوة قادة النصارى، ورجال الكنيسة ضد الاسلام فهو لأحد سببين:

- اما مصالح قيادية يخشى عليها.
- واما بتحريض من اليهود الذين يوالون النصارى ليجتمعوا سوياً في محاربة الاسلام.

ولذا امتن الله على أمة محمد (ﷺ) بطريق وسط بين غلو النصارى وجحود اليهود. فالمؤمنون من أمة محمد (ﷺ) المصدقون بشرع الله الذي جاءهم من عند الله والمطمئنة قلوبهم بمصدري التشريع في الإسلام عن عقيدة ويقين، يدعون الله بالاستقامة على الطريق المستقيم الذي يمثل عقيدة وسطاً، وعملا لا مشقة فيه فيكلف النفس فوق طاقتها فتمل، يقول الله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين

أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾[1]، فالمغضوب عليهم هم اليهود الذين عصوا الله عن علم ومعرفة، والضالين هم النصارى الذين يعبدون الله على جهل وضلال.

وقد قال سفيان الثوري رحمه الله: من فسد من عباد أمة محمد (ﷺ) ففيه شبه بالنصارى، ومن فسد من علمائهم ففيه شبه باليهود.

فالاسلام هو دين الحق المطمئن بتعاليمه، المريح بمنهجه، وهو دين ابراهيم الخليل عليه السلام أب الأنبياء الذي عرف آيات الله في حداثة عمره، ففي حواره عليه السلام مع قومه عندما دعاهم للايمان بعدما تبرت الآيات، نراه عليه السلام يدعوهم لترك الأصنام، ويخوفهم بها، لأن قلوبهم متعلقة بها، لاعتقادهم النفع والضر منها، أما هو فلا يرى غير الله جالباً للنفع، ودافعاً للضر، فهو سبحانه الذي يجب أن تؤمن به القلوب، وتسلم أمرها إليه لتهتدي وتطمئن، فتأمن وتستقر ويبرز هذا العامل الايماني في هاتين الآيتين الكريمتين حكاهما الله على لسان ابراهيم عليه السلام: ﴿وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً فأي

---

١ - سورة الفاتحة. الآيتان: ٦، ٧.

الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون * الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾[1]

فكان هذا الحوار الكريم من نبي الله عليه السلام دعوة للايمان تطمئن القلوب، كما أنها حجة قاطعة تسكت من يناقش، فإذا كان الايمان غريزة في القلوب، والتعلق فطرة فطر الله الناس عليها، فما هو الطريق الأفضل وما هو الشيء الذي يريح النفس، ويهدي من ثائرتها ويقضي على المشكلات التي تعترضها؟

إن ذلك لابد أن يكون شيئاً عملياً تتجاوب فيه الأحاسيس مع الوجدانيات وتتعاطف فيه الحواس مع الأعمال ويكون فيه انسجام بين المعقول والمنقول، وبين الأخذ والمأخوذ منه. وهذا كله لا يتأتى في علاقة بأوهام، ولا بمعبودات غير مستقرة لا تنفع أو تدفع عن نفسها شيئاً.

ولذا جاء وصف الله جل وعلا لحوار ابراهيم الذي يدعو للايمان عقيدة وعملا، بمقارنته بين آلهتهم التي أشركوها مع الله، في عمل لم ينزل الله به سلطاناً، وبين الرابطة مع الله الذي تطمئن بذكره القلوب، وترتاح بالتوكل عليه هواجس النفس، بحيث تبتعد عن المؤثرات عليها. جاء الوصف لذلك

---

١ سورة الأنعام. الآيتان: ٨١، ٨٢.

بأن هذه حجة قوية على قومه حيث لم يجدوا لذلك جواباً، إذ لا شك أن الأمن مع الايمان بالله وراحة الضمير مع عقيدة الوحدانية به سبحانه، فقال تعالى: ﴿وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه، نرفع درجات من نشاء إن ربك حكيم عليم﴾[1].

والايمان الذي تطمئن به القلوب، وترتاح به النفوس، يدخل في كل شأن من شئون الانسان، فالأعمال لابدَّ أن تنبثق بالايمان وترتبط به، لأن الايمان بالنسبة للعمل بمثابة المرشح للماء، فالمرشح يصفي الماء، ويمسك بالرواسب فيه فلا يخرج إلا ماء صافياً ونقياً صالحاً للشرب، يحافظ على الصحة.

وكذلك الايمان بالنسبة للأعمال قد وضحه القرآن الكريم والسنة المطهرة لأن الأعمال الصالحة مهما كانت والخصال الحميدة التي ترنو إليها الأفئدة، ونقاوة النفس من الموبقات والمحظورات كل ذلك ثمرة الايمان ... وقد قال رسول الله (ﷺ): «الايمان بضع وسبعون شعبة، فأعلاها قول لا اله الا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الايمان» رواه مسلم.

فإذا كانت اماطة الأذى عن طريق الناس حتى لا يؤذيهم

---

١ سورة الأنعام. الآية: ٨٣.

إذا مروا به، أو وقعت عليه أقدامهم وهي من أبسط الأعمال يعتبر من الايمان الذي يطمئن القلوب، لوجود رابطة تضم شمل المؤمنين، وعاطفة تجعل بعضهم يهتم بالآخرين، ولو في الشيء البسيط من الأعمال والأقوال. فإن دين الإسلام كما هي نصوص تعليماته، تمكن عقيدة الايمان بأعمال أخرى، منها ما هو عائد للنفس وحدها كالحياء الذي أخبر عنه رسول الله (ﷺ) بأنه شعبة من شعب الايمان الكثيرة التي حدد عددها في هذا الحديث»[1]

والايمان لا يكون قوياً الا إذا وفر في القلب، وسيطر على المشاعر، وقد أوضح هذا المدلول رسول الله (ﷺ) بقوله: «ذاق طعم الايمان من رضي بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد رسولا» رواه مسلم.

وكان من دعاء مالك بن دنبار رحمه الله: اللهم أذقني حلاوة الايمان.

---

١ ـ البضع ما بين الثلاثة والعشرة كما في سورة الرومَ التي اطمأن بها قلب أبي بكر الصديق رضي الله عنه وخبر بها قريشاً، وفي بعض الروايات أنه راهنهم عليها: ﴿الم * غلبت الروم * في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون * في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون * بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم﴾.

ذلك أن للايمان مذاقاً صار درجة مرغوبة، ويحث عليها الاسلام، وهذا هو العلم الذي ينفع صاحبه، وينفع الآخرين، لأن العلم يرشد العلم بطريق الصواب، ويوجهه لما فيه الخير وهذا مشهد من مشاهد يوم القيامة يوضح فيه أهل العلم الذين آمنوا بالله: حقيقة معرفتهم ما أوجبه الله عليهم، بما علموه من العلم النافع والمفيد، فطبقوه في حياتهم، واطمأنت به قلوبهم في يوم الفزع الأكبر، والخوف الشديد، فهم يقولون ذلك وبراحة نفس، واطمئنان قوي، حيث آمن الله روعهم، وسكن قلوبهم بعقيدة الايمان، يحكى الله جل وعلا هذا المشهد بقوله: ﴿وقال الذين أوتوا العلم والايمان لقد لبثتم في كتاب الله الى يوم البعث فهذا يوم البعث ولكنكم كنتم لا تعلمون﴾[1].

فأصبحت علومهم الدنيوية ومقدرتهم في اللجاج والحجج لم تنفعهم ولم يعتبر ذلك علماً لأنه لم ينقذهم من أهوال ذلك اليوم، ولم يصلهم لباب من أبواب الاطمئنان والهدوء النفسي، عندما وقعوا في الأمر، ووصلوا الى يوم البعث والجزاء، يوم القلق النفسي، أو الراحة والاطمئنان والنتيجة هذه لا تتأتى الى بالعمل وفق منهج كتاب الله، وهدي رسوله

---

١ - سورة الروم. الآية: ٥٦.

اللذان فيهما الدواء لكل داء. ولذا قال بعض العارفين من علماء الإسلام في صدره الأول: «إذا سمعت في كتاب الله: يا أيها الذين آمنوا، فاصغ إليها سمعك، فهو إما خير يأمرك الله به، أو شر يحذرك منه.

وموقف يوم القيامة يختلف عن المواقف الدنيوية، بل إن الايمان في ذلك الموقف بعد أن تذهل النفوس، وتضطرب القلوب من هول مانرى لا ينفع، لأن وقت الايمان والتبصر قد انتهى، فالايمان وقته الحياة الدنيا، حيث الفسحة من العمر، وحيث الابتلاء والاختبار، وحيث موطن الصراع بين الخير والشر، بين الشيطان وأعوانه، وبين الاستجابة للحق وهو اتباع دين الله، وما جاء في كتبه، وأنزل على رسله.

وهذا ما يؤصله القرآن الكريم والسنة المطهرة بأن مواطن الاستجابة في الدنيا حيث تصارع النفس هواها، ويدعوها الهدى الشرعي للوقوف باطمئنان دون نوازع الشر المخالفة له فالتوبة التي جعلها الله تطهيراً للنفوس، ما هي إلا عودة للايمان باطمئنان وراحة عندما تسرف النفوس في الابتعاد عن أوامر الله وتعاليم شرعه. وهي مدخل إيماني واسع تحث عليها المصادر الشرعية في مواطن كثيرة، وبترغيبات أوضحها رسول الله (ﷺ) تشد النفوس وتقويها في الاستجابة وتطمعها برجاء وخوف في الفضل العظيم المحسوس والملموس، استمع

مثلا الى قول الله تعالى: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم﴾[1].

باب التوبة مفتوح الى يوم القيامة، كما أخبر بذلك رسول الله (ﷺ)[2].

وبالنسبة للنفس البشرية فمما يطمئنها أن التوبة مقبولة مالم تغرغر الروح، وهذه بشارة مريحة تبعث الأمل.

وعلاقة أقفال باب التوبة في هذه خروج الدابة التي تسم الكافر والمؤمن، لعقيدة كل منهما فلا يخض بعضهم عن بعض كما قال تعالى: ﴿وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم إن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون﴾[3] ذلك أن الخير في الايمان وإن النجاة في التمسك به فظواهره في الدنيا بارزة في أمور من حياة الفرد والجماعة، سنمر ببعضها عرضاً، أما الحديث عنها فيطول.

وفي الآخرة بالفوز والنجاة بما تجده النفس مدخراً،

---

١ - سورة الزمر الآية: ٥٣.

٢ - راجع أحاديث التوبة في صحيح البخاري ومسلم وهي كثيرة في بابها.

٣ - سورة النمل. الآية: ٨٢.

يتمثل أمامها عيناً بارزة، بعد أن كان أمراً مخيفاً، فتتمنى العودة للايمان ولكن لا مجال لذلك يقول عز وجل في تخويف المكذبين المعاندين: ﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك، أو يأتي بعض آيات ربك، يوم يأتي بعض آيات ربك، لا ينفع نفساً ايمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في ايمانها خيراً، قل انتظروا إنا منتظرون﴾[1]

وكنموذج واقع يجب أن تأخذ منه النفوس عبرة يحكي الله قصة فرعون الذي طغى وتجبر بعد أن أدرك الغرق، وعاين العقاب، فضاع عنه عزه وسلطانه، ودب فيه الخوف لأنه لم يستطع أن يدفع عن نفسه شيئاً، فأراد أن يرجع للايمان لعله ينقذه مما حل به، فقال الله جل وعلا موضحاً هذه الحالة: ﴿. حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل وأنا من المسلمين الآن وقد عصيت من قبل وكنت من المفسدين * فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية .﴾[2]

فايمان فرعون الذي قال: يريد به الأمان والاطمئنان من عذاب الله وعقابه، بعد أن عاين المصير الذي سيؤول إليه كما

---

١ ـ سورة الانعام. الآية: ١٥٨

٢ ـ سورة يونس. الآيات: ٩٠ ـ ٩٢

جاء في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه: «بأن الميت إذا مات فإن كان محسناً قال: عجلوني عجلوني وان كان مسيئاً يصيح يا ويلتاه أين تذهبون بي فيسمعه كل شيء الا الثقلين الانس والجن ولو سمعوه لصعقوا» وما ذلك إلا أن الأول قد رأى منزلته جزاء احسانه فاطمأنت نفسه وأحب الاسراع بالوصول إليها لأنها تفضل من الله عليه

وأما الثاني فلأنه رأى منزلته السيئة جزاء تفريطه واساءته العمل فخاف من ذلك المصير فهو يريد الابتعاد عنها ولكن لا مناص س ذلك وأشد ما يستطيع الخائف التعبير عنه هو بالصراخ والدعوة بالويل والثبور والرغبة في عدم مواجهة الأمر

وفي عصرنا الحاضر تكونت أجهزة عديدة للمحافظة على المجتمعات وتأمين سلامة الفرد والجماعة على نفسهم وذويهم وممتلكاتهم وسمي بعض هذه الأجهزة بالأمن، وحرصت أجهزة الأمن هذه في كل دولة ومجتمع أن تأخذ بالأسباب التي تطمئن الفرد وتشعره بالاهتمام به بحسب متطلبات هذا الأمن فوضعت النصائح واتخذت الحيطة وتكونت الأجهزة والأعمال السرية والعلنية وابتكرت النماذج للمحافظة والاهتمام مع الحيطة في محاربة الطريق المؤدية لذلك. فهذا هو الأمن الاجتماعي والأمن الصناعي الذي يدخل تحته:

ـ حفظ المجتمع س انتشار الجريمة بالقتل حتى لا يطغى قوي على ضعيف وحتى لا يسفك دم مسلم بغير حق الا أن المجتمع الاسلامي قد حفظ بالقصاص والحدود في مثل قول النبي (ﷺ) «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الَّا الله وأن محمداً رسول الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الَّا بحقها وحسابهم على الله تعالى».

وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يحل دم امرىء مسلم الا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة» رواه البخاري ومسلم.

فالاسلام الذي اختاره الله دين آخر أمة أخرجت للناس يؤمن النفس ويحافظ عليها ويعصمها من التعدي على غيرها ويحفظ حقها في التعدي عليها بغير حق، فالنفس في الاسلام ملك لله لابد أن تعيش آمنة مطمئنة وفق شرع الله فلا يحق حتى لصاحبها أن يوردها المهالك أو يحملها فوق طاقتها ولا أن يقتل المرء نفسه للخلاص من قلق حل به في الدنيا لأي سبب من الأسباب.

فالرسول (ﷺ) يقول: «لا يتمنين أحدكم الموت لضر مسه ولكن ليقل اللهم أحيني ما دامت الحياة خيراً لي وأمتني إذا كان الموت خيراً لي» ويقول صلى الله عليه وسلم في توعد لمن قتل نفسه «من قتل نفسه بشيء فهو يجيؤها به في نار جهنم»

وقاتل نفسه في النار، وحتى يأمن المسلم من أخيه المسلم، ويطمئن الى عدم إلحاق ضرر به منه يقول (ﷺ) في خطبة الوداع وهو في عرفة: «أي يوم هذا؟ قالوا يوم عرفة قال وأي شهر هذا؟ قالوا شهر ذي الحجة المحرم قال وأي بلد هذا؟ قالوا بيت الله الحرام قال: إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا». فرسول الله (ﷺ) لم يكن يجهل اليوم والشهر والبلد ولكنه سألهم سؤالا تقريرياً ليمكن الجواب من نفوسهم ويثبت ما سوف ينبني عليه من حكم، كما يقول بذلك البلاغيون.

وكجزاء لعقاب تخويف المسلم وزعزعة الأمن من نفسه، بالاعتداء عليه جاء العقاب الشديد الذي جعله الله زاجراً لمن قتل مؤمناً خطأً ﴿ ... فتحرير رقبة مؤمنة وديه مسلمة الى أهله﴾[1] الى أن يقول سبحانه في عقاب العمد الذي أزال الاطمئنان من النفوس ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾[2].

وأنواع العقوبات المفروضة تطمئن المجتمع وتزيل الحقد من النفوس وتردع من تسول له نفسه الاقدام على أمر فيه جناية وإقلاق للمجتمع حيث يقول سبحانه ﴿ولكم في القصاص

---

١ - سورة النساء. الآية: ٩٢

٢ - سورة النساء. الآية: ٩٣

حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون﴾[1].

فالقصاص من أسباب الاطمئنان في المجتمع والقضاء على الجريمة لأنه يقضي على الفئات الفاسدة في المجتمع حتى لا يتوسع نطاقها في أجزاء أخرى منه حسبما نرى في المجتمعات الغربية التي رأفت بالمجرم لأنه في نظرهم يحتاج الى الرعاية والعطف فهو لم يرتكب الاجرام في نظر المهتمين بأمره الا من مؤثرات تحيط به من صحية أو اجتماعية أو أسرية أو غيرها، فماذا كانت النتيجة؟

إنها بالنسبة للمجتمع حسبما واقع الحال: خوف واضطراب وقلق مستمر وبالنسبة للأفراد انتهاك أعراض، وقتل أنفس بريئة وتشويه وعقاب لمن لم يقتل، وبالنسبة للأموال: نهب واعتداء وتسلط.

أما بالنسبة للمجرم نفسه: فسجن محدود وغرامة مالية قليلة، ثم يخرج للمجتمع من جديد وبنفس جديد في عالم الجريمة، وهكذا تستمر الحلقة.

لكن شرع الله الذي شرع لعباده في القرآن الكريم، هو الذي يصلح المجتمعات ويقضي على جذور الاعتداء

---

١ - سورة البقرة. الآية: ١٧٩

والاستخفاف بالنفوس واخافة الآمنين لما فيه من جزاء رادع يقضي بتطبيقه على الشر لأنه لا يصلح النفوس ويردها عن ذلك إلا هذا الأسلوب قال تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص . ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ﴾[2].

وهذا هو حكم الله الذي فيه طمأنينة المجتمع واخافة الفاعل والردع عن التمادي في العمل الضار قد أنزله سبحانه على بني إسرائيل في توراتهم فخالفوا وعاندوا وبدلوا، فكانت النتيجة جرائم متتالية واضطرابات تزعزع النفوس، وسار على منوالهم النصارى فحل بهم ما لحق بسابقيهم حسبما نلمسه اليوم في قوانينهم الوضعية من امتداد لذلك العمل حيث تجني الثمرات السيئة، بما يطفح على الصحافة من أخبار، وما يبرز في تقارير الجريمة من أرقام.

واختار الله هذه الأمة لتطبيق ذلك فأمن مجتمعهم وطمأن الناس على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم عند الامتثال، ثم دب

---

١ - سورة المائدة. الآية: ٤٥

٢ - سورة البقرة. الآية: ١٧٨

القلق في بعض المجتمعات الاسلامية لأن أقواماً استبدلوا بحكم الله قانوناً بشرياً وغيروا ما أراده الله بما أخذوه عن غيرهم تقليداً واستبدلوا الذي هو أدنا بالذي هو خير.

ولا شيء يؤمن المجتمع ويحفظ الأمة ويقضي على أسباب الخوف، إلّا بتطبيق ما ارتضاه الله في شرعه وأكده رسوله الكريم، بحماية الأفراد والمحافظة على الجماعات لأن الله بعباده رؤوف رحيم.

حفظ الأموال من التعدي والحقوق من التطاول، فالاسلام قد جعل لكل مال حرزه المعتاد حفظه فيه فمن أخذ شيئاً من حرزه اعتبر سارقاً، والسارق أعطي جزاء بقطع يده التي تطاولت على ما ليس لها لضياع الأمانة من القلب وضعف الايمان في النفس، قال تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم﴾[1].

فقطع اليد ليس عدواناً أو بقصد التشويه للسارق أو السارقة ولكنه جزاء لهما باستخفافهما بالأمن، وترويعهما الناس الآمنين، واعتدائهما على ما ليس لهما، وعدم احترامهما لشرع الله الذي يحفظ الحقوق، ويوفي الناس بالمحافظة على الأنفس والأموال من التعدي والتطاول بغير حق ونكالا من الله لعدم

---

١ ـ سورة المائدة. الآية: ٣٨.

الوقوف عند حدوده التي شرع لعباده لأن التعدي استخفاف بذلك، والله عزيز في ملكه حكيم في إرادته وتشريعه.

وقد يعتد اللصوص بتنظيمهم وقدراتهم في إخافة الناس وسطوهم هنا وهناك على ممتلكات الآخرين، فيقطعوا السبل، ويفسدوا في الأرض، ويعلنوها حرباً على الله بامتهان شرعه وتسلطاً على المجتمع بقطع الطرق وإخافة الناس، والاعتداء على الأموال والأعراض، والافساد في الأرض، حيث يضطرب ميزان العدل، وتتخلخل أركانه، فإذا نشأ شيء من ذلك في مجتمع من المجتمعات أزعج السلطة، وضعف كيانها، وضاعت الحيلة لهذا المجتمع وإعادة الهدوء والأمن إليه فيأتي شرع الله العزيز الحكيم ليحل هذه المشكلة، ويقضي على هذه المعضلة، بحل قاطع حسبما يقول سبحانه ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم * إلّا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم * يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون﴾[1].

---

١ - سورة المائدة. الآيات: ٣٣ - ٣٥.

وقد قال الباحثون في أصول الجريمة، المهتمون بطمأنينة المجتمعات   إن الإسلام قد وضع قاعدة قوية في القضاء على الجريمة، في تحريمه الأمور التي تتسبب عنها أو تدعو إليها كالخمر والزنى والربا والميسر، ثم بوضعه قواعد تريح العاملين بها وفق منهج سليم يرضي النفوس، ويعطي كل ذي حق حقه، ويمنع التعدي، ثم يفرض جزاءات تجتث الشرور من المجتمع، لأن من فيه نزعة شر لا يرتاح الا بإزعاج الآخرين، ومثل هؤلاء كالجرثومة التي لابد أن تكافح أو كالعضو الفاسد لابد من بتره، وإلا انتشر الداء في الجسد وإن من يتمعن في مدلول الآيات الكريمات الآنفة الذكر، يدرك منهج الإسلام الصارم في القضاء على الأمور التي يترتب عليها اخلال بالأمن وازعاج للبشر وإضرار بالأمة   ومعلوم كما يقول علماء الاقتصاد: بأن رأس المال جبان لا يطمئن الا بالأمان، ولا يتحرك وينمو إلا مع الأمن الوطني، والقضاء على مثيري القلاقل الآخذين بجهد الآخرين، المخيفين للسبل، وذلك بسلطة تجازيهم في الدنيا، وتقطع دابرهم من المجتمع، وعمل هذه السلطة يدعمه تشريع قوي، ولا أقوى من حكم الله ورسوله وتطبيقهما يخيف من تسول له نفسه العمل مثل عملهم.

وفي المجتمع الغربي والأمريكي بصفة خاصة الذي أزعجته الجريمة، وأقلقت مواطنيه وسائل الاستخفاف بالحياة،

من فئة معينة من البشر، ضج الناس هناك، وتأثرت كثير من مصالحهم، فرأى بعض رجال الأمن عندهم أن الحل الوحيد في تخليص المجتمع الأمريكي مما يؤرقه، وتخفيف ما يسببه المجرمون للمجتمع من أمور كثيرة، يكمن في تعاليم الإسلام الذي يجعل على النفس رقابة قوية أقوى من رقابة الشرطة «البوليس» وأنظمتها.

وقد جاءوا بأمثلة: إن مجرمين متأصلين في الاجرام، ومن أصحاب السوابق قد أسلموا في داخل السجن فصلحوا، ولم يعودوا للسجن بعدما خرجوا منه، أما من خرج منه وهو على ديانته السابقة فإنه لا يكبت حتى يعود للسجن مرة ومرات.

ومن هذه الدعوة بدأ كثير من الولايات يدعو المشرفين الاجتماعيين والدعاة من المسلمين لتأدية محاضرات وزيارات منتظمة للسجون التي أصبحت أوسع ميدان للدعوة الإسلامية، وقد قال بعض المسئولين في الأمن عندهم إن الخلاص من الجريمة لا يكون إلا على يد الإسلام وهذا أكبر برهان محسوس على أن الايمان يقترن بالأمان والاطمئنان وراحة النفس.

ولما كان المال من أعز ما يملك الانسان وهو الذي يسير الحياة في المجتمعات، فإن سبل الخوف عليه ساقت عبادة

اليهود ومن يشايعهم الى ابتكار أساليب للمحافظة عليه وكنزه، وكان مما فرضوه على المجتمعات التي يعيشون فيها: الربا وهو زيادة المال بدون جهد، فلا يحصل النفع من المال بالتداول، ولا يزداد الفقير إلا فقراً وحقداً على الغني الذي تتضاعف أرباحه بجهد هذا الفقير

ومن هنا جاء تشديد الإسلام في الربا، واعتباره محاربة لله، ومن ذا الذي يستطيع محاربة الله ومحاربة رسوله.

وقد قرن الايمان وطمأنينة القلب على النفس وعلى المال بترك هذا الربا وطرقه المتعددة، التي اخبر صلى الله عليه وسلم بأنها ثمانون باباً، أدناها أن ينكح الرجل أمه علانية، وهي كلها أمور مخيفة، تبعث القلق والقشعريرة في الانسان وحواسه ومن ذا الذي يجابه ربه، ويعاند رسوله في حرب معلنة، اسمع الى قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾[1].

وحتى يرتاح المديون، وتطمئن نفسه الى وجود قلوب

---

١ - سورة البقرة. الآيتان: ٢٧٨، ٢٧٩

رحيمة ترق له، وتهتم به ولا تقسوا عليه وتراعي حالته التي حلت به، من عسر أو فقر أو كارثة، فقد أمر الله صاحب المال بمراعاة الموقف، وطمأنة اخوانه المسلمين، وعدم التضييق عليهم في المطالبة فقال تعالى موجهاً لهذا الأمر ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾[1]

ويقول صلى الله عليه وسلم في حكاية الرجل الذي كان له ديون على الناس، فكان يرسل غلمانه فيقول لهم: إذا رأيتم لمعسر فتجاوزا عنه لعل الله أن يتجاوز عنا، فلقي الله وقد تجاوز عنه

وبعكس ذلك، فقد اعتبر صلى الله عليه وسلم: مطل الغني ظلم، لأنه قادر على الوفاء ويمنع الناس حقوقهم الواجبة.

وآيات الربا التي نزلت في تحريمه في سورة البقرة، وتأكيدات رسول الله (ﷺ) في خطبة الوداع، وفي توضيحاته لأنواع الربا، كل هذا من أجل تكوين مجتمع صالح، متماسك لا يتسلط عليه قوي على ضعيف أو يستغله من أجل ضعفه،

---

١ - سورة البقرة. الآية: ٢٨

ولا يكنزَ صاحب مال ماله لمنفعته الخاصة أو ليتحكم في قوت خلق الله.

بل لابد أن يعمل فيه ما يسعد المجتمع، ويحقق الرخاء والنماء فيه وليفتح مجالات العمل لفئات عديدة من البشر، هم في حاجة إليه ليقتاتوا بعمل شريف، وجهد حلال. وحتى لا يترك أمر البيع والشراء بدون قيود أو التداين بدون محافظة، نظم القرآن الكريم كما في آية الدين في آخر سورة البقرة[1]، ما يجعل صاحب المال متوثقاً على ماله، مطمئناً على حقه بأنه سوف يأتي إليه عند أجله فيحصل بذلك النفع للاخذ والمعطي، واطمئنان كل منهما على الذي له والذي عليه.

وهذا ما يحقق أمناً اقتصادياً لأنهم يقولون رأس المال جبان، لا يتحرك إلا في الأمن والطمأنينة، ولأن المال هو موطن الأثرة في النفوس وانتظام الحياة في المجتمعات، وموطن الشح للنفوس فقد روعي فيه أمور تطمئن وتريح وتنظم الحياة الاقتصادية مثل:

- كتابته والاستشهاد عليه: برجلين ثقتين أو رجل وامرأتين ممن ترضون شهادتهن.
- تحديد الأجل.

---

١ ـ سورة البقرة. الآية: ٢٨٢.

- عدالة الكاتب والشهود.
- مراقبة الله بالنسبة للدائن والمدين وأن تقواه سبحانه هي المحرك لكل منهما لأنها تردع عن الظلم والجور.
- الوصاية على من كان عليه الحق إن كان سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع الاملاء في هذا الدين، بأن يتولى ذلك عنه وليه العدل.
- عدم الاضرار بالكاتب والشهود أو اخافتهم حتى لا يوجد حجاب دون التعاون بالخير وعليه.
- التأكيد على الاهتمام بالمعروف والتفضل من القادر على أخيه، وأن يكون التعامل حسناً وعدم الاضرار عليه الحق.

ثم تزيد تعاليم القرآن الكريم الأمر تمكيناً بالترغيب في البذل والصدقة والاحسان في أوجه الخير التي تريح أبناء المجتمع الإسلامي، وتزيل عنهم أسباب البغضاء والقلق والحقد والكراهية وذلك في مثل قوله تعالى ﴿. وآتوهم من مال الله الذي آتاكم .﴾[1] وقوله ﴿. وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه .﴾[2] وقوله سبحانه ﴿والذين يؤتون ما أوتوا وقلوبهم وجلة .﴾[3]، أي ينفقون بسخاء ويخافون الا يقبل

---

١ سورة النور. الآية: ٣٣
٢ ـ سورة الحديد. الآية: ٧.
٣ سورة المؤمنون. الآية: ٦٠

منهم، فهم لا يريدون السمعة والجاه، بل يمتثلون الى أمر الله . وقوله ﴿والذين في أموالهم حق معلوم * للسائل والمحروم﴾[1]

وفي سبيل الانفاق والحث على عدم البخل بالمال وتوضيح أوجه الخير التي يبذل المال فيها ومقارنة ذلك بالجزاء الذي يريح النفوس، وتطمئن به الأفئدة، جاء حث كثير في كتاب الله الكريم على ذلك، مما يستوجب دراسة مستفيضة، وتأليفاً واسعاً

ورسول الله (ﷺ)، الذي بلَّغ شرع الله واجتمعت القلوب نحوه قد زاد الأمر توضيحاً بثروة كبيرة تعين الباحث، وتريح المتلقي في مثل قوله «ما من يوم تطلع فيه الشمس إلا وملكان يقولان: اللهم اعط منفقاً خلفاً واعط ممسكاً تلفاً» وقوله صلى الله عليه وسلم «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» رواه مسلم وقوله «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخر» فالشحناء والبغضاء يقضي عليها الاسلام بالقضاء على مسبباتها بحيث وضع حلولا تطمئن إليها الفئات المؤمنة، وترضى عنها لأن هذا هو حكم الله، ومن لم يرض بحكم الله

---

١ ـ سورة المعارج. الآيتان: ٢٤، ٢٥

ويأتمر بأمره فقد وصف بأنه كافر وظالم وفاسق»[1]

لذا تولى رب العزة والجلال تنظيم ما يتعلق بحياة الناس في الأموال لانها مبعث القلق النفسي في كل مجتمع:

- فالتركات وزعت وأعطي كل فرد نصيبه ذكراً كان أو أنثى (كما في سورة النساء).
- والمتوفى حدد له رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدار ما يتصرف فيه بماله وهو الثلث والثلث كثير.
- ومنع الانسان أن يوصي بشيء من ماله لأحد أبنائه حتى لا يفضل اخوته، واعتبره الرسول ظلماً كما في قصة أبي طلحة.
- والغنائم حددت انصبة كل من يستحقها، وحرم الغلول وهو الأخذ من مال الغنيمة قبل أن يقسم كما في سورة الأنفال.
- والمستحقون للزكاة وهم أهلها الثمانية الذين تدفع إليهم ولا يجوز دفعها الى غيرهم حددتهم (سورة التوبة).
- والربا ومداخله حرم كما في (سورة البقرة).
- والبيع والمداينة أحلت ونظمت كما في (سورة البقرة)، الاَّ أن فيها قوام المجتمع بالتعامل والتسهيلات.
- والصدقة على المحتاج واليتيم والقريب والاحسان إليهم والانفاق على الأولاد والزوجة نظمت ذلك آيات كثيرة في سورة من كتاب الله الكريم.

---

١ ـ سورة المائدة. الآيات: ٤٤، ٤٥، ٤٧.

كل هذا حرص عليه الاسلام لتسيير الحياة في المجتمع واشعار أفراده بالراحة والاطمئنان على معاشهم، وانتظام أحوالهم، والتعاطف فيما بينهم.

فالنفس لا تنتج عملا في جو مضطرب أو وهي غير مرتاحة، ولذا جاءت تعاليم الاسلام لتريح النفوس بما شرع أمامها، فيتهيأ الجو للعمل والانتاج، وجوهر ذلك العلاقة مع الله فيوصل ذلك العمل لرضاه وجنته في الآخرة، والثمرة المفيدة التي تعود على الفرد نفسه وعلى مجتمعه بالفائدة الظاهرة. وفي هذا يقول (ﷺ) «رحم الله امرءاً صنع صنعة فأتقنها».

فمن تعاليم الاسلام التي جاءت في كتاب الله الكريم، أو في سنة رسوله المصطفى (ﷺ) وهي تخاطب أهل الايمان، وتطمئنهم بنتيجة ما يعملون، وتريح نفوسهم بما تقوم به من عمل، يلمس المستقر نظاماً متكاملا للناحية المالية، التي هي محك الأمور وسبب المشكلات في المجتمعات في كل عصر

- وإذا كان أصحاب الأموال في المجتمعات غير الاسلامية - وخاصة اليهود منهم - قد حرصوا على زيادة أموالهم بأساليب الربا فإنهم في هذا العصر قد ابتكروا أساليب جديدة من باب أخذ أموال الناس بالباطل وأكلها بالاثم ولأن مبدأهم الحلال ما حل في يدك، وذلك بابتكار شركات التأمين

المتعددة حيث نسمع ونقرأ عن:

- شركات التأمن على الحياة بأنواعها لمن حياتهم وأعمالهم في الأرض أو البر أو الجو.
- وشركات التأمينِ على الممتلكات من سيارات ومتاجر وبيوت ومزارع ومصانع وغيرها.
- وشركات التأمن ضد الأعاصير - كما هو الحال في أمريكا ضد الزنى وغيره.
- وشركات التأمين على الحنجرة للمغنين.
- والتأمن على الساقين للفتيات اللواتي يباهين بسيقانهن ويدخلن مسابقات تقام لهذا الغرض.
- والتأمين على العينين والعنق والذراعين والوجه ضد التشويه.
- والتأمين ضد السرطان، والتأمين على الكلاب والقطط.
- والتأمين ضد الحريق والكوارث الأخرى والاضرار المختلفة.

وغير هذا من أساليب التأمين التي حركتها دعاياتهم واعلامهم لاخافة الناس وجعل القلق يسيطر عليهم فحياتهم في جحيم مستمر، وأعمالهم في بلبلة دائمة، لأن قلوبهم خالية من الايمان، وقلب خلا من الايمان أصبح نهباً للنوازع المختلفة، وقد وصفه رسول الله (ﷺ): بأنه كالبيت الخرب.

وإذا كان المسيطرون في مجتمعاتهم يعملون لهم تلك الأمور للسيطرة على عقولهم والتحكم في مقدرات أمورهم

لسلب أموالهم واستعبادهم . فإن الاسلام قضى على ذلك بحسن التوكل على الله، وملء القلب إيماناً بخشيته، ومراقبته فقد جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله (ﷺ): «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات:

بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، فوالله الذي لا اله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» رواه البخاري ومسلم.

ويقول (ﷺ) في حسن التوكل وتسليم الأمر لله «لو تتوكلون على الله حق التوكل لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً».

وحسن التوكل على الله لا يكون إلا مع كمال الايمان، ذلك العمل الذي يطمئن النفوس ويزيل عن القلوب القلق والضجر وفي سبيل المحافظة على المال والاهتمام بأداء حق الله فيه يقول (ﷺ): «ما نفذ مال من صدقة بل تزيده بل تزيده».

وتحصين المال وحراسته والاطمئنان عليه، ليست بدفع أقساط لشركات التأمين، ولكن بالزكاة التي تذهب للفقراء والمحتاجين، فتحسن من حالهم وتريح ضمائرهم كما جاء في الأثر: «حصنوا أموالكم بالزكاة».

والاعتماد على الله وحسن التوكل عليه مدخل إيماني قوي للنفوس ومبعث على الاطمئنان والراحة كما في وصية رسول الله (ﷺ) لابن عباس رضي الله عنهما، قال كنت رديف رسول الله (ﷺ) يوماً، فقال: «يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك رفعت الأقلام وجفت الصحف» رواه الترمذي.

- والأمن من الكوارث لا يكون إلا بقوة الايمان وسلامة العقيدة ومراقبة الله دائماً، فالمؤمن يدرك من نصوص كتاب الله، وهدي رسوله الكريم (ﷺ). إن الكوارث تساق للعبرة والعظة وتنبيه الغافلين، ومعاقبة العاصين المعاندين وإن الخير الذي ينزل على النفوس فهو من عند الله ، أما الشر فمما كسبت أيدي الناس قال الله تعالى: ﴿ما أصابك من حسنة

فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾[1]، وإن المؤمن هو الذي يتعض ويرتبط بالله، أما غيره فتمر عليه الأحداث كما تمر على الجمادات بل ان من الجمادات ما يخشى ويخاف قال تعالى: ﴿وما تغني الآيات والذكرى قوم لا يؤمنون﴾[2]

وفرق بين المؤمن وغيره بأن المؤمن يتحمل ما ينزل به في نفسه أو ماله أو ولده أو ما يحيط به بصبر وطمأنينة ورضاً، فيؤجر على ذلك، أما غيره فيتسخط ربه ويبطل عمله، وتبقى نازلة عليه ـ كما قل بذلك بعض العارفين: يقول (ﷺ): «أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأكمل إيماناً فالأمثل» ويقول (ﷺ): «لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يلقى الله وليس عليه ذنب» رواه مسلم ولذا قيل «المؤمن مبتلى» ليكون في ذلك محك لايمانه، وميزان الدرجة صبره واطمئنان قلبه.

ومكر الله وعقابه وغيرته سبحانه على نعمه، تكون دائماً نصب عيني المؤمن، فهو يخشى ويخاف على نفسه أولا وهل هو من المقبولين أم لا؟ كما جاء في الأثر «المؤمن بين مخافتين: أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع فيه، وأجل قد بقي لا يدري ما الله قاض فيه، فهو يخشى من عقابه ويخاف من مكره سبحانه

---

١ ـ سورة النساء. الآية: ٧٩

٢ ـ سورة يونس. الآية: ١٠١

ونقمته، قال تعالى: ﴿أفأَمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون﴾[1]

وخوف من نقمة عامة تصيب الجميع بعمل البعض قال تعالى: ﴿أفأَمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون * أو أَمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون﴾[2]، أو قوله تعالى: ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور * أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً فستعلمون كيف نذير﴾[3]، وما سياق ما حصل للأمم السابقة التي عاندت شرع الله وكذبت كتبه ولم تؤمن برسله إلا عبر وعضات للقلوب المؤمنة، لتدرك أن الراحة والاطمئنان في أمور الحياة وبعد الممات في طاعة الله واتباع رسوله (ﷺ) وما جاء به من شرع من عند الله.

- لكن من هو هذا المؤمن الذي تساق له، التوجيهات ويبلغ بالأوامر؟

إن مبعث الأمن في المجتمع هو الاعتقاد الحازم بسلامة الأوامر والتصديق بها، وتطبيقها وجعلها منهج حياة . يقول

---

١ - سورة الأعراف. الآيتان: ٩٧، ٩٨

٢ - سورة الملك. الآيتان: ١٦، ١٧.

٣ - سورة الأعراف. الآية: ٩٩

(ﷺ) «والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن». فهنا قرن الايمان بتأمين الجار والمحافظة عليه. وهذا أدب من آداب الاسلام العالية وكل أدابه عليه، لأنها مبعث للأمن فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ﷺ) قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه» رواه البخاري ومسلم. وقوله (ﷺ): «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» رواه البخاري ومسلم.

والايمان يهذب الطباع ويزكي النفوس، ويعطيها نظاماً يؤلف بين القلوب فقد روى رسول الله (ﷺ) قوله في حديث رواه أبو هريرة «لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله اخوانا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره التقوى هاهنا ويشير الى صدره ثلاث مرات ـ بحسب امرىء من البشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» متفق عليه.

فالايمان مرتبته أعلى من الاسلام لأنه أمكن في النفس وأثبت للجنان قال تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم وإن تطيعو الله

ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً إن الله غفور رحيم * إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾[1]. فالايمان الذي يلامس بشاشة القلب ليبعث الاطمئنان فيها حيث يوجد مجتمعاً مثالياً في نظامه وتسييره للحياة، وأفراداً متميزين في أعمالهم وتصرفاتهم واهتمامهم بغيرهم، ويراقبون الله في كل عمل ويخشونه ويخافون عقابه فتطمئن قلوبهم ويطمئنوا غيرهم.

هذا الايمان الذي جاءهم هو منّة من الله ونعمة كبيرة لا يحس بدورها الا من ذاق طعمها لأن لها تأثيراً في تخفيف المصاب، وتحمل الصعاب، والتبصر في الأمور والصبر على كل نازلة والرضا بقدر الله والانفاق في سبيله والطمع في جنته والخوف من عقابه والتعلق به في كل أمر لأن له سبحانه الحكمة ويفعل ما يريد قال الله تعالى: ﴿قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الأرض والله بكل شيء عليم * يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنّوا علي اسلامكم بل الله يمنُّ عليكم أن هداكم للايمان إن كنتم صادقين﴾[2].

وحقيقة هذا الايمان هو الاستجابة لأمر الله طاعة لله

---

١ ـ سورة الحجرات. الأيتان: ١٤، ١٥.

٢ سورة الحجرات. الأيتان: ١٦، ١٧

واستجابة لرسوله، وطاعة لولاة الأمور الذي سلمهم الله أمر قيادة الأمة والنصح لهم ما أطاعوا الله فينا ولم يأمروا بمعصية تخالف شرع الله، قال تعالى مخاطباً الفئة المؤمنة ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾[1].

والايمان إذا استقر في القلوب يشيع الأمن في المجتمع، ويدعو بوازع باطني كل فرد من أفراد هذا المجتمع مهما كانت مسئوليته الى ايجاد رقابة على نفسه، واهتمام بكل ما وكل إليه ليعمل بهدوء واطمئنان، رأفة بمن يتعلق به أمره من أبناء المجتمع احتساباً للنتيجة عند الله أجراً مدخراً ائتماراً بهذا الدين وشرائعه وهذا هو أكبر مهدىء للنفوس، وأقوى منشط يدفعها للعمل ونكران الذات يطمئنها على النتائج، يلمس القارىء مثل هذا في نصوص كثيرة مثل حديث رسول الله (ﷺ) الذي رواه مسلم في صحيحه: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله: إمام عادل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل معلق قلبه بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا فيه وافترقا عليه ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفقه

---

١ سورة النساء. الآية: ٥٩.

يمينه ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه».

وأثر الايمان حسب النصوص الشرعية، يطمئن النفوس ويهدىء المجتمعات والقلاقل والفتن والأزمات في أمور كثيرة واضطربت فيها أنظمة الأمم وتباينت فيها الآراء رغبة في وجود حل، والقضاء على مشكلة اجد ان هذا الحيز لا يفيها حقها، ولكن حسبنا الاشارة الى نماذج منها مثل:

- الأمن الزراعي وتوفير الغذاء نجد هذا في آيات كثيرة من كتاب الله الكريم مثل سورة يوسف[1] والنحل[2] وغيرهما.
- الأمن الصحي والاهتمام بالمريض كوصايا رسول الله (ﷺ) بزيارة المريض وهديه في العلاج الطبي حسبما ذكر ابن القيم في كتابه: زاد المعاد في هدي خير العباد.
- الأمن الأسري ورباط الزوجية، كما في قول الله تعالى: ﴿والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين﴾[3] وقوله تعالى ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾[4]

---

١ - اقرأ الآيات من ٤٧ - ٤٩ وغيرها.

٢ اقرأ الآيات من ٦٦ - ٧٨.

٣ - سورة الفرقان. الآية: ٧٤

٤ - سورة الروم. الآية: ٢١

- الأمن العائلي والاهتمام بالأولاد كما جاء في سورة النساء في تقسيم التركات، وفي قول الرسول (ﷺ): «لئن تترك أولادك أغنياء خير من تركهم فقراء يتعففون الناس، وفي منعه صلى الله عليه وسلم الوصية للولد وقوله: «لا وصية لوارث».

- الأمن التربوي وتعليم الأبناء يوضح مثل هذا وصية لقمان لابنه وحديث رسول الله (ﷺ) في تعليم الأولاد الصلاة: «مروا أبنائكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع» متفق عليه.

- الأمن في الأوطان وحمايتها كما قال (ﷺ) «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الأمن في الأوطان والصحة في الابدان» والبلد الأمن هو ما جاء ذكرها في سورة البقرة وسورة ابراهيم وغيرهما.

- الأمن الاخلاقي وتهذيب النفوس، كما في آيات من سورة النور في تحريم الزنى ومنع الخوض في أعراض الناس وفي آداب الاستئذان وفي فرضية الحجاب . وآياته في سورة الأحزاب.

- أمن العقيدة وسلامة القلوب لارتباطها بالله وحده ونبذ كل ما سواه، يقول تعالى في هذا ﴿الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب﴾ وآيات من سورة الروم

وسورة الواقعة تربط الانسان بخالقه المتصرف سبحانه في جميع الأمور.

- أمن المسكن وتوفير المعيشة وتوضح ذلك آيات متعددة من كتاب الله الكريم كما في سورة النحل.
- الأمن الاقتصادي وحرية الحركة في الأموال بيعاً وشراء بعد أداء حق الله فيها بالزكاة والصدقة وقد حظيت الزكاة والصدقة بتوجيهات كبيرة من القرآن الكريم والسنة المطهرة لتهذيب النفوس وتعويدها على البذل والعطاء براحة نفس واطمئنان خاطر وفي السر آكد لأنها أبعد عن المراءات.
- تأمين الجار ورعايته في أهله حيث كان جبريل يوصي رسول الله (ﷺ) بالجار حتى ظن أنه سيورثه.
- الأمن بالهجرة لمكان آخر إذا كان لا يستطيع أداء شعائر دينه ويجد مضايقات من أعداء دينه وقد حكى الله عمن لم ينج بدينه وهو قادر فقال ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها اولائك مأواهم جهنم وساءت مصيرا﴾.

ولكي يجعل الله لهؤلاء المستضعفين غير القادرين على الهجرة والنجاة بأنفسهم، فإنما يطمئنهم إن الفئة المؤمنة مأمورة بالجهاد لتخليصهم ونصرتهم قال تعالى ﴿ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء

والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيرا﴾.

ـ الأمن بالتوبة وهذا هو أمن المصير وراحة النفس في الدنيا بالابتعاد عن أمر يؤرق النفس ويخيفها التلبس به وآيات التوبة في كتاب الله الكريم كثيرة ومتعددة.

ويوضح نماذج من ذلك رسول الله (ﷺ) في قوله: «لله أشد فرحاً بتوبة أحدكم من صاحب راحلة ضاعت منه في أرض فلاة وعليها طعامه وشرابه فلما ايس منها نام فاستيقض فإذا هي واقفة بجانبه فقال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك (أو كما قال)».

ـ أمن النفوس بمجاهدة الكفار لاظهار دين الله ولا سعادة البشرية بتبليغه لهم. كما توضح ذلك سورة الانفال وسورة التوبة وسورة البقرة وغيرها، وفي مواطن كثيرة من كتاب الله لأن قمع أعداء الله وأعداء رسالاته لا تكون الا بقوة السلاح ودفاع المجاهدين المتحمسين لاظهار دينه، يقول (ﷺ) «ما ترك قوم الجهاد الا ذلوا».

ـ تأمين النفوس من التأثيرات الخفية وحفظها من أثر ذلك كالسحر ونفثات الشيطان كما جاء في المعوذتين، وقل هو الله أحد، وآية الكرسي، ففي هذا حرز للنفس، وأمان لها من المؤثرات النفسية ووساوس الشيطان واتباعه.

- الرضا والقناعة بما قسم الله حتى لا تتطلع النفس الى مافي أيدي الناس فيكون ذلك من دواعي كفر النعم، فقد قال رسول الله (ﷺ) «إذا رأى أحدكم من فضل عليه بمال أو سلطان فلينظر الى من هو أسفل منه ولا ينظر الى من هو فوقه، فإن ذلك أجدر بشكر نعمة الله عليه» رواه مسلم.
- راحة النفس بالعبادة وفي مقدمتها الصلاة فقد كان رسول الله (ﷺ) إذا حز به أمر أو داهمه قال: «يابلال أرحنا بالصلاة»، كما كان من قوله عليه الصلاة والسلام «وجعلت قرة عيني في الصلاة».
- والأمن بالمشورة في كل أمر حتى يخف ما على كاهل الانسان باعطائه للآخرين فيشاركون في الرأي، كما في قوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾.

وغير هذا من الأمور التي جعلت الشريعة الاسلامية فيها حلولا لكل ما يعترض الانسان في هذه الحياة حيث يخرج من المخارج ما يريح نفسه ويعينه بالتغلب على المشكلة التي اعترضته لأن في كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ما ينير الطريق، ويوضح المعالم ويهدي النفوس.

وصدق الله إذ يقول ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾، وقد وصف الله الفئة المؤمنة بآيات كريمات في مطلع سورة

سميت باسمهم أعطتهم صفاتاً مطمئنة مريحة لأنهم في يقين ورضا، قال تعالى ﴿قد أفلح المؤمنون * الذين هم في صلاتهم خاشعون * والذين هم عن اللغو معرضون * والذين هم للزكاة فاعلون * والذين هم لفروجهم حافظون * الاَّ على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين * فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون * والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون * والذين هم على صلواتهم يحافظون * أولئك هم الوارثون * الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون﴾[1]

أما رسول الله (ﷺ) فقد ترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك، وترك فيهم وصية خالدة تريح النفوس، وتهدي المجتمعات وتضمن العدالة وسمو المكانة والاستقرار لمن اتبع ذلك يقوله (ﷺ): «تركت فيكم أمرين لن تظلوا بعدي ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي». ففيهما المخرج من كل معضلة، وفيهما الحل لكل مشكلة، وفيهما هدوء البال وراحة الضمير والراحة من كل قلق، وفيهما الرابطة القوية بالله عملا وبشرعه منهج سلوك.

فقد قال بعض العارفين: كنت كلما ألَّمت بي مشكلة، أو

---

١ ـ سورة المؤمنون. الآيات ١ ـ ١١

ضجرت من أمر يقلقني، ألجأ لكتاب الله فأفتحه وينفتح معه الهدوء والاطمئنان لنفسي لأنني أجد فيه حلا لكل أمر وخروجاً من كل مصيبة نسأل الله أن يعيننا على فهم كتابه وسنة رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام وامتثالهما عملا وتطبيقاً والسير وفق شرعهما باستحضارهما في كل وقت والاهتمام بهما في كل مناسبة والرضا بما فيهما والعمل بهما فهماً وتحقيقاً، والله الموفق لكل خير

دور الأمن في نهضة المجتمع من منظور علم الاجتماع واحداث التاريخ

الدكتور ابراهيم بن مبارك الجوير(*)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد :

فقد قرأت في الأثر (أن إقامة الحد خير للبلاد والعباد من أن يمطروا أربعين صباحاً) وتساءلت وأنا من مجتمع يستبشر بالمطر ويرى فيه بعض رزقه أو جله عن أبعاد هذا الأثر في حياة الناس فعلمت أن خير وسيلة للقضاء على الجريمة والاجرام هو تطبيق منهج قويم يقوم على البناء للنفس وللمجتمع من جهة، وإقامة الحدود على من يحاول الاساءة الى هذا البناء من جهة أخرى، ومتى ما قضى على الجريمة واختنقت فإن الأمر يستقر وتتوفر في البلاد روح السكينة والطمأنينة وحينما يقل الاجرام والجرائم تتوفر أيد عاملة فتتجه الى الانتاج بدل أن كانت تتجه الى الافساد والعدوان، وبذلك يتوفر الرخاء، وتتسع أرزاق البلاد، ويصبح المجتمع مستقراً هادئاً، لا قلاقل فيه ولا اضطرابات وتسعد الأمم بأمنها الذي يحقق لها القدرة

(*) أستاذ علم الاجتماع. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

على التنبؤ بوقائع التعامل الاجتماعي، ومس ثم يستطيع الفرد أن يقوم بدوره وهذا الأمن هو الأمن الشامل الذي يشمل صيانة الفكر والمعتقدات، واحترام حق الحياة وحق الدماء، وصيانة الأنساب وطهارة الأعـراض، وحفظ الأموال والممتلكات ووقاية العقل من الخلل، والاخلاق من الفساد، إنه تحقيق المجتمع الطاهر النقي.

هذا المفهوم للأمن، وهذا التصور لدوره هو ما أحاول أن أطرحه في هذه الأسطر ونتعرف من خلال منظور اجتماعي تاريخي عليه، ولا أزعم أن هذه الأسطر قادرة على بيان ذلك أو الاجابة على التساؤل، ولا كاتب هذه الأسطر له هذه القدرة ولكنه يحاول مستعيناً بالله مستمداً منه التوفيق مدركاً لواجبه ومسئوليته وفي الوقت نفسه لمحدودية قدرته، متطلعاً لمشاركة أساتذته واخوته في إغناء تجربته واثراء علمه علَّ في ذلك خيراً للجميع، وفق الله على النور خطانا.

ارتباط الاجتماع الانساني بالأمن:

لقد أجمع الفلاسفة وأصحاب الفكر الاجتماعي في القديم وفي الحديث على هذا الارتباط مس خلال مناقشاتهم لموضوع قيام الدولة على أساس أنها تمثل الاطار التنظيمي للمجتمع، وباستعراض موجز لأولئك الفلاسفة والمفكرين ندرك جلياً وضوح هذا الارتباط.

فنجد عند أفلاطون: (٣٤٧ ق.م) الذي وضع مؤلفات من أهمها الجمهورية، والسياسي، والقوانين، وتدور كلها حول الدراسات الاجتماعية غير أن مؤلفه الأول (الجمهورية) أكثر عمقاً، ذلك أن المؤلف كان يهدف من تأليفه الى انشاء جمهورية فاضلة خيالية خالية من كل الموبقات التي كانت سائدة في ذلك الحين، ويؤكد على الوحدة الاجتماعية، ويرى أنها هي أساس النظام الاجتماعي الذي يتجسد في المجتمع، وأن الدولة ضرورة لتحقيق ذلك، وإن لها وظائف ثلاث هي: الانتاج، والدفاع، والادارة، وهذه الوظائف تتشابه مع القوى الثلاث في النفس الانسانية وهي القوة الشهوانية والقوة الغضبية أو قوة النزوع والقوة الناطقة، ويربط أفلاطون بين كل وظيفة من وظائف الدولة والقوة التي تماثلها ثم يحدد من يقوم بكل وظيفة من تلك الوظائف (هكذا في الجمهورية ترجمة حنا خباز بتصرف).

أما أرسطو (٢٢٢ ق.م) فقد كانت فلسفته متأثرة بفلسفة أستاذه أفلاطون ورد فعل لها في الوقت نفسه، وكان أكثر تلمساً للحياة الواقعية وأشد اعتماداً على التجربة بوجه عام سواء في بحوثه الاجتماعية أو الفلسفية، ويرى أن للدولة وظيفتين هما: «توفير أسباب الحياة المادية، وتحقيق السعادة» ولها مقومات أدبية هي «الثقافة والتعليم والاستقرار والأمن

والسلام» ونتنقل نقلة أو نقفز قفزة طويلة حتى نصل الى القرن الرابع عشر الميلادي حيث يوافينا هناك عالم مسلم توفي ٨٥٨هـ ١٤٠٦م وهو العلامة:

عبدالرحمن بن خلدون: فقد أوضح ابن خلدون أن المجتمع يمر بمراحل ثابتة لا تتغير، بمعنى أنه يشبه أدوار المجتمع بدائرة مقسمة الى أربعة أجزاء، الجزء الأول منها هي مرحلة البداوة أو مرحلة القبيلة، والثاني مرحلة الحضارة، والثالث مرحلة الملك والرابع مرحلة الهرم، وتصور أن المجتمع يسير على هذه الدائرة من فترة الى اخرى ماراً بالمراحل السابقة دون تغيير، وتلك الأفكار وإن وصمت بالتشاؤم من جهة فإنها تدل على دراسة المجتمع والحذر من جهة أخرى، ومن رأيه أن التحضر يؤدي الى آثار سيئة في الجسم والعقل وأن الترف يؤدي الى فساد الأخلاق نتيجة لجوء الأفراد الى السكون والدعة والاستمتاع بطيبات التحضر، ومن ثم تقل درجة الانتهاء، وتصاب مظاهر الحضارة بالتخلف وتضمحل شيئاً فشيئاً ليتدهور الأمن الى أن ينتهي المجتمع . مؤكداً على دور الدين في قوة الدولة، وأكد على أن هناك مجموعة من الضرورات التي تدفع الأفراد الى تكوين مجتمع ومنها:

١ ـ ضرورة التعاون.

٢ ـ الضرورة الدفاعية.

٣ ـ ضرورة السلطة.

٤ ـ ضرورة الاستئناس بالآخرين.

٥ ـ ضرورة الحياة الجمعية.

(مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبدالواحد وافي لجنة البيان العربي القاهرة ١٩٥٧).

وهكذا نجد أن ابن خلدون ومن سبقه أيضاً من الفلاسفة قد ربطوا التقدم بظهور الدولة التي تحافظ على الأمن وتقوم به.

أما أصحاب نظريات التعاقد الاجتماعي فإنهم كذلك يؤكدون هذا الارتباط ونستعرض هنا بعض آراء هؤلاء:

هوبز ١٦٧٩م Hobbes

فقد كانت أفكاره رد فعل للظلم والتوتر السياسي في عصره، ويرى أن على الانسان أن يخضع للدولة التي هي نتاج المنطق الانساني والعقد الاجتماعي، وإذا أريد للسلام أن يحقق فإن على الدولة أن تكون قادرة على كل أمر

لــوك ١٧٠٤م

في كتابه (مقال يتعلق بالفهم الانساني) Essay

concerning human understanding تناول لوك موضوع الحكومة، مؤكداً أن العقد التبادلي هو الأصل في وجود الدولة، كما وافق على أن الشعب صاحب السيادة قد يقيد أو يحدد شروط العقد الاجتماعي كي يواجه الظروف المتغيرة.

وعرض في كتابه (أفكار عن التعليم Thoughts on Education) نظاماً للتعليم الرسمي يؤكد فيه موضوع الضبط الذاتي وأهميته في تحقيق التقدم ويؤكد على أن هناك أسباباً ثلاثة للاستقرار هي:

١ - قانون مستقر واضح

٢ - قاضي عادل يحكم بين الأفراد.

٣ - قوة تنفيذ تستطيع تنفيذ القانون.

فيكو ١٧٤٤ Vico

ومجمل نظرية فيكو في فلسفة التاريخ، حيث يرى أن التاريخ يمثل وحدة متماسكة وأنه من خلال التطور تمر كل الشعوب ومظاهر حضارتها في مراحل، وأن الناس في تطورهم يتقدمون ويرتقون فينتقلون من الهمجية الى معرفة أصول التعامل الانساني والأخلاقي والخضوع لتنظيم القوانين واشراف الحكومات.

منتسكيو: ١٧٥٥م Montesquieu

مؤلفاته تهم كثيراً كل من يدرس فلسفة التاريخ فهو يذهب في كتابه:

(أفكار عن أسباب عظمة وانهيار الرومان) (١٧٣٤) الى أن نشأة وسقوط الامبراطوريات يرجع الى أسباب عامة ذات طبيعة خلقية ومادية أكثر مما يرجع الى المصادفة المحضة، أما في كتابه (روح القوانين) وهو من أحسن مؤلفاته فهو يعالج القانون على العموم كما يعالج أشكال الحكومات، ويرى أن القانون الطبيعي هو في حقيقة الأمر علاقات ضرورية مستمدة من الطبيعة واهتم أيضاً بالترتيبات العسكرية والضرائب والأخلاق، والأعراف والتقاليد والرأي العام، وأوضح أن كل هذه الظواهر تعتمد من جانبها على بعض العوامل الأخرى كالطقس والتربة والظروف الطبيعية، كما اهتم الى جانب ذلك بالنواحي الاقتصادية والدينية فضلا عن القانون الروماني منه والفرنسي، ويذكر أن العوامل العقلية، وكذا الطبيعة تؤثر في سلوك الانسان وفي نظم المجتمع.

جان جاك روسو ١٧٧٨:

يرى أن ليس ثمة وسيلة لإنقاذ الأفراد الا البحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع من شأنه أن يحمي ويقي كل عضو وممتلكاته، ويكون كلَ عضور قد اتحد مع الأعضاء الآخرين

ويظل متمتعاً في الوقت نفسه بالحرية التي كان يتمتع بها من قبل وهذه الفكرة هي محور كتابه (العقد الاجتماعي).

سان سيمون ١٨٢٥م:

لقد حاول سان سيمون في مؤلفه عن إعادةتنظيم المجتمع الأوربي، أن يستعرض التطور التاريخي للانسانية، فأهمل الأحداث التاريخية والوقائع الحربية وتاريخ الزعماء، وراح ينصح بأن يبحث فقط عن الصفات الأساسية للمعرفة وروح التفكير في كل قرن، وأن نتعرف على البواعث الحقيقية للثورات والنتائج الاجتماعية المترتبة عليها، ذلك أن هذه الأمور وحدها هي التي تفسر التاريخ وهي التي تعطي لكل قرن صفاته التي تميزه عن غيره.

فولتير ١٨٧٨م Voltaire:

تتلخص فلسفة فولتير في التاريخ بأن الانسانية مرت بعهدين هما:
العهد الأول: وهو حالة افتراضية لحياة الانسان تشتق من طبيعته باعتباره كائناً عاقلا يمكنه أن يعيش خاضعاً لقوانين العقل أو قوانين الفطرة.
والعهد الثاني: عهد القوانين المصنوعة المتأثرة بغرائز الانسان

المتداخلة فيها العادات والأعراف والتقاليد، وأن ثمة انحرافات تعوق الانسانية عن الوصول الى مرحلة الاستقرار.

ويتضح من عرض آراء أصحاب نظريات التعاقد الاجتماعي أنهم بحثوا في قيام الدولة وربطوا ذلك بضرورة وجود الأمن والاستقرار. أي أن ظهور الدولة هو استجابة لهذه الضرورة وربطوا التقدم بظهور الدولة كما فعل ابن خلدون من قبل.

آراء علماء الاجتماع:

وإذا انتقلنا من الفلاسفة والمفكرين الى علم الاجتماع الحديث لنحاول التعرف على آراء علمائه في هذه القضية فإننا نجد أن عدداً كبيراً منهم قد تحدث في مفاهيم التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعن تطبيقاتها وعوامل الاستقرار وعدم الاستقرار المؤثرة في مسيرة الانسانية.

ومن أولئك، يناقش جورج فوستر في كتابه: (الثقافات التقليدية وتأثيرها على التغير التكنولوجي) ملامح ديناميكية التغير، وهو يدّعي بأن احد العوامل الرئيسة في هذا المجال هي كيفية تصور وتفسير الظواهر الجديدة فقد تتصور الجماعات المختلفة هذه الظواهر بطرق مختلفة، وحتى قد تقوم بتفسيرها لكي تطابق أشكال المعاني الخاصة بهذه الجماعات وتقوم

بالاحتفاظ بالوظيفة الأصلية بواسطة عملية تسمى بالتوفيق بين المعتقدات المتعارضة، إلا أن احتمال القبول يزداد بقدر ما تكون التجديدات   ويستطرد فوستر قائلا: بأن التغير لا يحدث بطريقة عشوائية أو غير قابلة للتكهن بها، وتأخذ أحداث التكيف الثقافي أشكالا مماثلة للظواهر الاجتماعية، وتعتبر عمليات التغير مستقلة عن صور ثقافية معينة، وانما تنتج عن ظروف مشابهة وإن تحديد هذه الظواهر المستديمة عبر الثقافات المختلفة والأشكال المشابهة للتغير على مر الزمن يعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة لجهود التنمية لأن ذلك يقرر الحدود التي بداخلها يمكن تنفيذ البرامج، وتسمح كذلك بقدر معين من التكهن المطلوب لجميع أعمال التخطيط.

ويستمر فوستر في الاشارة الى أن المدن تكون النقط المحورية للتغير، وأن التحولات الرئيسة في القاعدة الاقتصادية للمعيشة تتبعها دائماً تغيرات هامة في طبيعة تنظيم الأسرة وان ادخال المحصولات النقدية يؤدي عادة الى تفتيت أشكال العمل التعاوني التقليدي في القرية، وإن تدهور التغذية ينتج عنه دائماً تحول من اقتصاد معيشة الى اقتصاد ذي أساس نقدي، وأن التثقيف السريع ينمي عادة دور القرية الوظيفي ويجعل اتجاهات الانقسام أكثر وضوحاً بالمقارنة مع ما يكون عليه الوضع عندما تكون التقاليد هي عامل الضبط الوحيد في ترابط المجتمع.

يذكر فوستر أن كل المجتمعات تكون دائماً في حالة توتر نسبية، ويمكن النظر الى كل المجتمع على أنه يحمل في طياته نوعين من القوى:

١ - القوى التي تهدف الى انعاش التغيير.

٢ - القوى التي تعمل جاهدة على المحافظة على الوضع الراهن.

وتنهمك هذه القوى في صراع مستمر، حيث تحاول الأولى إزاحة القوة الثانية والتربع على العرش بينما تحاول الأخيرة الحيلولة دون حدوث ذلك، إن الاتجاه نحو التغير أمر أساسي في الثقافة ولذا فإن قوى التجديد سيكون لها الغلبة على المدى البعيد وقد تكون هذه القوى مسيطرة لفترة من الزمن غير أن هذا قد يمثل فترة السكون حين تعمل عناصر الثقافة على التجمع من جديد وعلى التعايش معاً بسلام.

ويلاحظ فوستر عدة عوائق للتغير فالعوائق الثقافية تتضمن القيم والتعصب الثقافي، الكرامة والفخر، مبادىء التواضع، القيم النسبية، عدم التوافق بين الخصائص الثقافية، وكذلك النتائج غير المتوقعة للتجديد المخطط. أما العوائق الاجتماعية للتغيير فتتمثل في الواجبات المشتركة في إطار العائلة، القرابة الوهمية، أشكال الصداقة، ديناميكية الجماعات الصغيرة، الرأي العام، الطوائفية، المصالح

الذاتية، وكذلك تأثير شخصيات السلطة. أما الحواجز النفسية فمنها التصورات المتباينة غير الثقافات، مفاهيم دور الحكومة، المزايا والأهداف.

وعلى العكس من ذلك فإن مثيري التغيير يشملون التنافس والمواقف التنافسية الرغبة في الجاه والمكاسب الاقتصادية، الرغبة في التقيد مع مسئوليات الصداقة، الالعاب، الدافع وكذلك المغريات الدينية.

لقد لخص ج. دنكان متشل، في كتابه «مائة عام من علم الاجتماع»، اسهامات عدد من علماء الاجتماع في مجال التغيير الاجتماعي، وقد اتبعت كتابة أوروالد اسبيخلرطرق دانلفسكي وسوروكين وتيما شيف التي تدعي أن الاجزاء المختلفة للعالم تنتمي لطرازات ثقافية تاريخية مختلفة، فقد كان لكل واحدة منها تاريخها الخاص، وفترات نموها واضحة لها وحتى مماتها.

تخيل ارنولد توينبي تحليلا لعدد معقول من الوحدات المتعلقة بتاريخ البشرية، فالمجتمعات قد بدأت كتركيبات بدائية ثم تطور بعض منها الى حضارات أولية كالمصريين، الهنود واليونان. الخ ثم بعدها تطور في كل من هذه الحضارات العناصر الأولى لدين ذي مستوى عال، ومن هناك

تطورت الدول الكبيرة: الفرس، الامبراطورية الرومانية الخ

إن طبيعة التغيير الثقافي أساسية في نظرية توينبي لأن دراما الحضارة تقع في طريقة اثارة التحدي للاستجابة، وهو يشير الى أن هناك مصادر كثيرة للدوافع وان وجود اختلافات في معدل التغييرات الثقافية تشهد بسيطرة البشر على تكوين مصائره رغماً عن كل العوامل المعطاة، ويرى توينبي أنه ليست هناك قوانين ثابتة للتغير الاجتماعي.

يورد متشل مناقشة لبتييريم سوروكين والذي يقسم الأنظمة الى حسية وتصورية ومثالية، وذكر أن هناك نوعاً من الواقع الذي يفهمه كحقيقة أناس يشاركون ثقافة معينة، تعتبر المعتقدات أساساً لكل المعارف، وأن هذه المعتقدات هي مفتاح تحديد أي ثقافة، وتشجع هذه المعتقدات خلق درجة من الوحدة خلال فترة التغيير بأكملها.

يشير تالكوت بارسونس، في كتابه «تطور المجتمعات» الى أن احدى آثار الثورات الديمقراطية والصناعية كان يتمثل في أضعاف الاطار النسبي للمجتمعات العصرية الأولى، ويضيف قائلا بأن النشاط الذي يتم تنظيمة كاملا أو شبه كامل، يحدث داخل البيئات التي يلزم فيها التحكم في

الأوضاع أو التكيف معها، إن الاتجاه نحو تحسين التكيف هي السمة الرئيسة في الثورة الاجتماعية.

وكتب ماكس فيبر، في كتابه «نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي»، عن كون المجتمعات التقليدية تلك التي تتلقى دلائل العمل من الماضي، وأن هذه الدلائل تتعرض للارتباك اذ أنها تصبح بالتدريج غير متوازنة مع البيئات المتغيرة أما المجتمعات المنطقية على النقيض الآخر، فهي منظمة بطريقة بيروقراطية، وتسعى الى الأهداف بدلاً من الوسائل، ولذا فهي قادرة على التكيف الذي يجابه تحديات التغيير.

يقترح اى. اى. هيجن، في دراسته عن نظرية التغيير الاجتماعي، أن المجتمعات التقليدية مستقرة لأن التطلعات والتقاليد تنتقل في شكل طراز محدد. إن أي انحراف عن المألوف تتم معارضته في ذلك المجتمع، وتمثل القوة الواعية سلطة في حد ذاتها. يوضح هيجن أن التغيير يأتي عادة من خلال النكبات: غزو، وباء، كارثة وطنية .. الخ. وفي هذه الحالات فإن كثيراً من أعضاء النخبة يتم تدميرهم، غير أن عدداً كافياً منهم يبقى حياً لكي يقوم بإعادة جزء كبير من المجتمع.

يوضح وليام اوغبيرن، في كتابه «التغيير الاجتماعي»، كيف أن الاشكال الاجتماعية المرتبطة بالتكنولوجيا قابلة للتغيير

بسرعة أكثر من تغيير المؤسسات الاجتماعية، وهذا هو مفهوم التباطؤ الثقافي والذي يمكن توسيع نطاقه ليشمل أي موقف حيث يؤدي أي تغيير في قطاع معين من المجتمع الى خلل أو عدم توازن في القطاعات الأخرى.

يقدم د.س ملكيلاند، في كتابه «المجتمع المنجز» فكرة مفادها أن الانجاز يتم تشجيعه عن طريق النظام التعليمي، إن تبرير التطور يبدأ بقياس الدوافع البشرية وخصائص التصرفات. ومن بين هذه الدوافع والتصرفات الحاجة الى تحقيق انجاز، والحاجة الى الانتماء، والحاجة الى القوة، ويعزو ملكيلاند الحاجة الى تحقيق انجاز على أنها عامل نفسي ضروري للتطور السريع لكل من المجتمعات التاريخية والمعاصرة.

يربط ب.ف. هوسيليتز، في كتابه «المظاهر الاجتماعية للنمو الاقتصادي» التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بالنظريات الكلاسيكية للدراسات الاحصائية للسكان، والتركيب الاجتماعي والتنظيم في دراسة نظرية التنمية الاقتصادية

و ا. لويسى، ركز على أهمية التعليم والادارة والمؤسسات والمعرفة لتنفيذ عمليةالتطور الاقتصادي في الاقتصاديات المختلطة.

يوضح تالكوت بارسونسي، في مؤلفه «نحو نظرية عامة للحركة» أن النظم لا بدَّ لها من أن تتغير، غير أنها إذا ما تغيرت بسرعة فائقة فإنه لن يكون هناك نظام، إذ أن قدرا معيناً من الاستمرار يجب أن يبقى لتحقيق النظام والاستقرار، ويجب أن تكون المجتمعات مستقرة بما فيه الكفاية من أجل حصول أعضائها على دوافع مناسبة حتى يستطيعوا التصرف بطريقة يمكن التكهن بها، ومن ضمن وظائف عملية الضبط الاجتماعي المحافظة على النظام الاجتماعي في توازن مستقر أو متحرك، وبالقدر الذي تفشل هذه الضوابط في انجاز ذلك تحدث ارتباكات جوهرية قبل اعادة ايجاد التوازن.

أوضح ولبرت أي. مور: التوتر الموجود بين النظام والتغيير في كل من المجتمع العصري والمجتمع النامي، في كتابه «النظام والتغيير: مقالات عن علم الاجتماع المقارن»، فالمجتمع المتغير قد يكون متغيراً في محاولة لتحقيق النظام، واقترح مور في دراسة أخرى بعنوان «الاقتصاد نمو المجتمع»، وهذا لا يعني، بالطبع أن طبيعة المجتمع تحدد بالعامل الاقتصادي، كما ادعى ماركس. ويقدم مور أيضاً نظرة مبلان التي تقول إن التغيير الاجتماعي يجب أن ينظر إليه على أساس أنه مقاومة وتكيف مع التكنولوجيا التي تكبر باستمرار.

ويقدم لويس شفيلدر، في كتابه (على الطريقة

الاجتماعية للنظر الى العالم) الرأي التالي: (إنها ملاحظة بدهية لوقلنا ان الصناعة والتغيير الاجتماعي مرتبطان بصورة وثيقة جداً فعلماء الاجتماع يستطيعون، عند تفكيرهم في أصول المجتمع الحديث، عدم الاشارة الى كون الصناعة والزراعة مرتبطتين بثورات القرن الثامن عشر).

ويناقش شيندر التباين الهيكلي - حيث تتفتت وحدة تركيبية في مجتمع ما الى وحدات مختلفة وخاصة في النشاط الاقتصادي.

فمثلا مجتمع ما قبل الصناعة يتميز بكون صلات القرابة والنشاطات الاقتصادية مترابطة للغاية، ولكن مع مرور التطور الصناعي فإن النشاط الانتاجي الجوهري يتخذ كموقع له وحدات مختلفة كمصانع ومكاتب. وبذا يصبح تركيب صلات القرابة متميزاً عن الوظائف الاقتصادية وتصبح الصناعة بالتالي منفصلة. وينتج عن ذلك ارتفاع عام في الكفاءة والانتاجية ويستطرد شيندر قائلا بأن مشاكل جديدة ستظهر مثل:

مشاكل تلوث البيئة ومشاكل تواجد مساحات الأرض لمعيشة الناس. فالشخص يمكن ابعاده جسمانياً عن الأهل والبيت. وهناك بالتالي مشاكل أخرى في عامل المسئولية، إذ أن دور الأب في علاقة النسب يكون غائباً.

كيف يمكن الانتقال من سلطة تقليدية الى واحدة

بيروقراطية؟ إن شيندر يقترح أن هناك غالبا حاجة الى تغيرات معينة عامة في القيم حين تجري عملية التطور.

يورد شيندر أيضاً وجهات نظر علماء الاجتماع الأوائل حول التطور فقد كتب أوغست كونت أن المجتمع قد مر بمراحل لاهوتية ومتيافيزيائية وايجابية، أي من عدم تفكير الى التفكير على أساس كيانات وقوى تجريدية الى التفكير العلمي، وقد أصبح التفكير أكثر تكيفاً وملاءمة مع حقيقة الأوضاع، وإن هذه الحركة التي يمكن اطلاق اسم التطور عليها تمثل حركة تقدمية.

وابتعد هربرت سبنسر عن التركيز على تفكير الانسان ووضع تركيزاً أكثر على ظواهر أخرى منها التباين الهيكلي.

ودرس اميل دوركايهم صور الاندماج أو التضامن أو الالتحام في المجتمع فقد ادعى أن المجتمع البدائي يغلب عليه طابع التضامن الميكانيكي.

فتقسيم العمل هناك قليل والناس متشابهون للغاية.

ويتمثل التباين الوحيد، بينهم في الخبرات الاجتماعية ولكن تقسيم العمل يمثل تغيراً هائلا، ففي التقسيم المعقد للعمل يصبح الأفراد متباينين للغاية، يصبح أعضاء المجتمع معتمدين على بعضهم البعض بدرجة عالية جداً ويصبحون غير قادرين على العيش فرادا

والآن يصبح التضامن شيئاً عضوياً بدلا من أن يكون ميكانيكياً، غير أن الافراد والجماعات في نفس المجتمع سيظلون متماسكين بالقيم والمعتقدات المشتركة والتي ستساعد المجتمع أثناء أوقات التغيير.

في كتابه «نظريات المجتمع» يقدم تالكوت بارسونس وجهات النظر التي طرحها كل من وليما توماسرو و.ب. سوروكين يدعي توماس أن المشكلة الرئيسة للتغير الاجتماعي تتمثل في التوفيق بين استقرار النظم الاجتماعية وكفاءة النشاطات الفردية. إن أهم سمة في الرقي الاجتماعي هي الصعوبة المتزايدة في المحافظة في مجتمع مستقر في وجه الأهمية المتزايدة للكفاءة الفردية في الحياة الثقافية. يقترح سوروكين أن سبب التغيير هو النظام نفسه، فالنظام نفسه يحمل في طياته قوة خلق المصير.

وهو يضيف أن أي تركيب اجتماعي لديه ميزات خالدة ستساعد أو تعوق التحديث. ويقترح هنا أربع مراحل للتحديث:

١ ـ ظهور فئة قليلة تجبر الآخرين على التحديث.
٢ ـ وجود بحث لبديلات تلك العوامل التي كانت شروطاً أساسية للتطور في أماكن أخرى.
٣ ـ يجب أن تتدخل الدولة وتلعب دوراً رئيساً.

٤ ـ تعطى أهمية كبرى للتعليم كوسيلة هامة للتحديث.

ويقترح كتاب «استراتيجية التطور» لجون بارات عدة دوافع للتنمية.

إن التنمية قضية عالمية بمعنى أن هناك واجباً على الكل من أجل الاسهام، غير أن الارادة والادارة الوطنية للتطور هي العامل ذو الأهمية القصوى.

يمثل التطور تحدياً ضمنياً يستجيب له الناس.

وهو يضيف أن الحاجة الى التطور مشكلة خاصة بالقرن العشرين إذ أن هناك خيارات محدودة لمسألة النمو

وأخيراً كتب بارات يقول إن التنمية مستحيلة بدون إعادة توزيع المميزات الاجتماعية.

مسيرة الانسانية من خلال آيات القرآن الكريم:

لقد خلق الله الخلق وهو أعلم بهم من أنفسهم، يعلم أنهم بحاجة الى معرفته، بحاجة الى معرفة الطريق إليه، ويعلم أن العقل البشري الذي وهبه الله للانسان لا يمكن أن يصل بنفسه الى هذه المعرفة فتكفل الله لآدم عليه السلام عندما أهبطه الى الأرض أن يمده وذريته بالنور والهدي، قال تعالى: ﴿قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فأما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن

ذكري فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى * قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى﴾[1].

هذا عهد الله الى الانسانية أن تتبع هداه، الذي يهديها الى ربها والى الطريق الموصلة إليه ويعرفها بالحق والباطل والخير والشر وبذلك تسير في هذه الحياة على نور من الله فلا ضلال ولا شقاء، فان اتبع البشر عقولهم وأعرضوا عن هداية السماء، وعموا عن الحق الالهي فهناك الشقاء الدنيوي والمعيشة الضنكة، وفي يوم القيامة عذاب يناسب العمل.

ومضت البشرية في طريقها تتناسل وتتكاثر وتعمر هذا الكوكب، وبقيت الانسانية فترة طويلة طاهرة نقية، كما يقول ابن عباس فيما يرويه البخاري في صحيحه (كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الاسلام) قال تعالى ﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين﴾ أي كانوا أمة واحدة على التوحيد والايمان وعبادة الخالق فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ومضت البشرية تنحرف عن الطريق الواضح المستقيم وتعرض عن الهدي الالهي فيبعث الله لها من يضيء حنادس الظلماء ويجدد معالم الطريق، فيستجيب للدعاة قوم ويعرض آخرون فيصبهم العذاب قال تعالى: ﴿ثم ارسلنا

---

١ ـ سورة طه. الآيات: ١٢٣ ١٢٦

رسلنا تترا كُلَّ ما جاء أمة رسولها كذبوه فأتبعنا بعضهم بعضاً وجعلناهم أحاديث فبعداً لقوم لا يؤمنون﴾[1]

الأمن في القرآن الكريم:

لقد وردت كلمة الأمن ومشتقاتها كثيراً في القرآن وقد كان الأمن مطلباً فطرياً عبر عنه إبراهيم عليه السلام في دعوته إذ قال الله تعالى في سورة البقرة (١٢٦) ﴿وإذ قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً﴾ ووصف الله تعالى تلك الطمأنينة والأمن التي تحصل للمرء عند دخوله البيت الحرام فقال تعالى في سورة آل عمران (٩٧) ﴿فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً﴾، ووصف الله البلد الحرام بأهم مميزات رقي البلدان وهو الأمن فقال تعالى ماناً عليهم في سورة القصص (٥٧) ﴿أولم نمكن لهم حرماً آمناً يُجبى إليه ثمرات كل شيء﴾ وفي سورة العنكبوت (٦٧) ﴿أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً﴾، ويبين الله تعالى أن الأمن نعمة وأنه مناط به الرزق والسعة والازدهار وأن الكفر بنعم الله مما يسبب فقدان الأمن، وأن الأمن هو الأمن الشامل، أمن النفس والأمن من الجوع وغيره قال تعالى في أبلغ تصوير في سورة النحل (١١٢) ﴿وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾.

١ - سورة المؤمنون. الآية: ٤٤.

وبين الله أن عامل الأمن من عوامل ازدهار التجارة ومن ثم الحضارة عندما ذكر قصة سبأ فقال تعالى في سورة سبأ (١٨) ﴿وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين﴾.

ثم بين الله تعالى من الذي يستحق الأمن الحقيقي والطمأنينة الشاملة إنهم هم الذين اهتدوا فأخلصوا لله ووحدوه ولم يشركوا به أحداً لأن الشرك خوف والخوف مذلة والتوحيد عزة والعزة أمن وبالأمن تسمو النفس وتزدهر الأمم: قال تعالى في سورة الأنعام (٨١، ٨٢): ﴿وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله مالم ينزل به عليكم سلطاناً فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون * الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾

عوامل انهيار الأمن في القرآن الكريم:

من بين تلك العوامل التي تكون مرتبطة بانهيار الأمن:

١ ـ الطغيان الطغيان بالمال، بالعلم، بالقوة قال تعالى في سورة العلق (٦ ـ ٨) ﴿كلا إن الانسان ليطغى * إن رءاه استغنى * إن الى ربك الرجعى﴾ والذي يعمل الضبط لسلوك الانسان ويجعل لسلوكه قيمة هو إيمانه بالبعث بعد الموت، إيمانه بأنه راجع الى الله فيثيبه على

الاحسان ويعاقبه على الاساءة.

٢ ـ امتداداً لهذا الطغيان نجد أن سوء استخدام نعم الله، والترف الذي يقود الى الدعة والفساد والفراغ مما يسبب اختلال التوازن في المجتمع ومن ثم الاخلال بالأمن ونجد هذا واضحاً في كتاب الله تعالى حيث قال سبحانه في سورة الاسراء (١٦): ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾ ونجد مصادق ذلك في وقائع التاريخ عبر الزمن وفي كل الدول، وأن المكذبين للرسل هم من أولئك الذين أترفوا في الحياة وأفسدوا وفسدوا قال تعالى في سورة المؤمنون (٣٣): ﴿وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾ وقال تعالى في السورة نفسها آية (٦٤) ﴿حتى إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب إذا هم يجأرون﴾، وقال تعالى في سورة سبأ (٣٤) ﴿وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون﴾، وقال سبحانه في سورة الزخرف (٢٣) ﴿وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾.

٣ ـ التغير سلبا أو إيجاباً يبدأ من النفس، من المجتمع الذي

يتبنى التغير ويقوم به ويؤثر فيه قال الله تعالى في سورة الأنفال (٥٣): ﴿ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾، وقال تعالى في سورة الرعد (١١) ﴿إن الله لا يغر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

٤ ـ من خلال التصور القرآني لمفهوم الأمن نجد أن هناك بعداً شاملا لمفهوم الأمن لا ينحصر في جزئية صغيرة كما قد يتوهم بل انه يشمل أصولا وقواعد أو أركاناً خمسة أو كما يطلق عليها علماء الشريعة بالكليات الخمس التي يجب مراعاتها وتوفرها وهي مسئولية الفرد والمجتمع والدولة ـ هذه الكليات الخمس هي: (العقيدة والعقل، والعرض، والمال، والحياة)، ولا يتحقق الأمن الشامل إلا بتحقق هذه الكليات جميعا وأي خلل في واحدة يؤدي الى خلل في التركيبة البنائية لكل كلية من الكليات وللأمن الشامل في المجتمع.

فالعقيدة: هي الغاية العليا التي من أجلها خلق الانسان ﴿ما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون﴾ الذاريات.

أما العقل: فهو الميزة التي امتاز بها الانسان على سكان هذه الأرض، وبه سخر الله له ما في العالم، وكرمه على كثير ممن خلق، وجعله خليفة في الأرض.

أما العرض: فعليه تبنى الروابط الأسرية وبه تعلق الكرامة الانسانية وتتوثق الروابط الاجتماعية ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات﴾ النحل.

وأما المال: فإنه ـ كما يقال ـ عصب الحياة وشقيق النفس والولد، وهو الوسيلة للخير إن كان طيباً صالحاً، وهو الذريعة الى الشر إن كان خبيثاً فاسداً، ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك﴾ الكهف.

وأما الحياة: فإنها الأساس الأول لهذه الأمور كلها، وهي النعمة الأولى التي سبقت في الوجود كل نعمة ﴿الله الذي خلقكم ثم رزقكم﴾ الروم.

هذه هي القواعد الخمس التي اتفق العقلاء جميعاً على وجوب صيانتها والمحافظة عليها وسعى المشرعون من مختلف الأمم في القديم والحديث الى ذلك، كذلك دعت المنظمات الدولية للعناية بحقوق الانسان المنبثقة من هذه القواعد والأصول (فحق الحياة والحرية والتملك) و(واجب المحافظة على حقوق الآخرين)، إنما يدوران في تلك الكليات الخمس والتي جاء محمد (ﷺ) يؤكد احترامها، ووجوب المحافظة عليها، ويحذر من انتهاكها والعدوان عليها، وما بقيت هذه

الكليات أو القواعد مرعية ثابتة محفوظة بقيت الأمة على أسس متينة من القوة، والنقاء والأمن السلام، واستحقت أن تتبوأ مركز القيادة والريادة لأبناء البشر، وأن تمتطي سنام المجد والعزة بين الأمم، (انظر أثر تطبيق الحدود في المجتمع من بحوث مؤتمر الفقه الاسلامي. الرياض ١٣٩٦هـ).

الارتباط التاريخي بين النهضة الحضارية وتحقيق الأمن في الدول:

إن الارتباط بين النهضة الحضارية وتحقيق الأمن أمر لا يحتاج الى إثبات فأي مطالعة عابرة على التاريخ يجد شواهد تصرخ معلنة على رؤوس الأشهاد ألا تقدم بلا أمن واستقرار، فالأوضاع الاقتصادية لا تزدهر الاّ مع وجود الأمن، السياسة لا تقوي الا مع وجود الأمن، الأوضاع الاجتماعية لا تجد مجالها رحباً إلا في ظل الأمن، التعليم لا يمكن إقامته إلا في ظل الأمن، شواهد التاريخ كلها تقول لنا ماذا حصل في دولة الرومان، الاغريق حتى في ظل الدولة الاسلامية نجد أن ازدهارهاكان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأمن ففي فترة ازدهار الأمن يزدهر العلم، التجارة، الاقتصاد، الفنون، الآداب، الحضارة كلها وفي الفترة التي اضطرب فيها الأمن تأثر ذلك كله سلبياً

نجد ذلك واضحاً في العصور التاريخية كلها وفي كل البلدان والدول نجد ذلك بارزاً في العالم المتقدم والنامي نجد ذلك في أمريكا، كيف كانت قبل الاتحاد وكيف أصبحت بعده وأوضح دليل على أهمية الأمن في التقدم وضرورته ما يمكن أن نقرأه في سطور المملكة العربية السعودية، كيف كانت هذه البلاد قبل أن تنعم بالأمس والاستقرار بعد أن وحدها المغفور له جلالة الملك عبدالعزيز بعد أن كانت مثالا للسلب والنهب والتخلف فأصبحت مثالا يحتذى في الأمن والاستقرار، في انخفاض نسبة الجريمة حتى أصبحت ظاهرة فريدة تؤكد عظمة التشريع الاسلامي الذي حقق هذه المعجزة في ظل عالم عاصف، وماذا تحقق من خلال هذا النموذج الأمني الفريد إن هذه التنمية الشاملة لكل نواحي الحياة، التعليم: من مدارس معدودة في أمهات المدن الى سبع جامعات وعدد من الكليات والمعاهد العليا والمدارس في كل مدينة وقرية، في كل ريف، وآلاف من الطلاب والطالبات ينهلون من مناهل العلم والمعرفة

والصحة: من بلد تفتك به الأمراض، ثم الى بلد يرسل المرضى الى الخارج الى أن أصبح بلداً يفخر بمستشفياته وأطبائه، بل تجرى فيه وعلى يد أحد أبنائه عمليات القلب

الطرق: من بلد يستخدم الجمل في التنقلات الى أن أصبحت الطرق تضاهي ما في بلدان العالم المتقدم جمالا وسلامة ودقة،

من بلد صحراوي الى بلد ينتج كفايته من القمح وعدد من السلع الغذائية الرئيسة.

من بلد يبحث عن قطرة الماء الى بلد يشرب من ماء البحر ماء زلالا حلواً من أقصاه الى أقصاه،من بلد يخاف الراكب أن يسافر من قرية الى قرية، وهاجس الحاج كيف يعود بالسلامة الى أن أصبح بلداً يسافر المسافر عبر طرقه دون أن يحمل مدية صغيرة.

إنها نهضة عظيمة لا يستطيع انسان مهما أوتي من قدرة أن يحصيها . وما ذكرته ليس إلا مجرد عناصر لبعض النقاط التي تحتاج الى تفصيل وبحث ودراسة، والسؤال الذي يمكن أن يطرح هل يمكن أن تتحقق هذه الانجازات وتلك النهضة لو لم يكن الوضع الأمني يمثل هذا الاشراق؟ إننا نجد أمثلة واضحة في بلدان تجري فيها حروب أهلية وخارجية وكيف اخرتهم الحروب عشرات السنين والعالم يتقدم وهم يتأخرون، وتمتد المسافة وتزداد الهوة بين التقدم والتأخر

الأمن وتنمية المجتمع:

إن ارتباط التنمية بالأمن أمر مقرر مدرك، ونحاول أن نتعرف على هذه الرابطة من خلال النقاط الآتية:

١ ـ إن كل أمة وكل بلد بحاجة الى النهضة في المجالات كلها،

والنهضة بحاجة الى تنمية والتنمية هي عملية تغير مقصود ومخطط الى الأمام تهدف الى رفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى المجتمع في المجالات كلها وتتم عن طريق تظافر الجهد الأهلي والحكومي.

٢ ـ حيث إن التنمية تحتاج الى تخطيط فإن التخطيط يعتمد على معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ولا يمكن التنبؤ بمعرفة العوامل هذه في وضع فوضوي لأن حالة الفوضى لا يمكن التوقع بنتائجها

٣ ـ بعد التخطيط ستبقى المخططات حبراً على ورق أو في أذهان المخططين إذا لم تنقل تلك المخططات الى مشروعات تنفذ، وتنفيذ المشروعات يحتاج الى استقرار هذا الاحتياج للمشروع نفسه وللعامل البشري الذي لا يمكن أن يعمل إلا في ظروف آمنة مستقرة نفسياً واقتصادياً واجتماعياً الخ.

٤ ـ هناك علاقة متبادلة بين التوتر الاجتماعي وقلة الأمن.

٥ ـ قلة التوتر الاجتماعي (بأنواعه المختلفة) يعني أمناً أكثر مما يساعد على زيادة التعاون بين قطاعات المجتمع المختلفة وتنصرف العقول الى الإبداع والإنتاج مع وجود الأمن.

٦ ـ الأمن يعني ثباتاً في العلاقات الاجتماعية (وطبعاً هذا الثبات هو ثبات نسبي) مما يتيح الفرصة لتنظيم أفضل

واستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية وبهذا تتحقق نهضة المجتمع وتقدمه.

وسائل تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على المستويين الوطني والقومي

الدكتور أحمد ولد الطلبه(*)

اهتم الناس منذ القديم بالجريمة ودوافعها وعلاجها منذ أن قتل قابيل هابيل، وتدرجت الجرائم وعلم الاجرام عبر التاريخ، وتطور بتطور الجماعات والمجتمعات، تعددت مظاهره وتنوعت دوافعه، وتفنن العلماء والخبراء في تحليل أسبابه عن طريق الفراسة تارة وعن طريق العلم تارة أخرى.

فهذا «أرسطو» يقول بإمكانيةالتعرف على شخصية الانسان وطبيعة الخير والشر فيه من خلال التعرف على الخصائص والسمات الجسمية، مثل اللون والطول، وعلى نظريته هذه نشأت المدرسة المعروفة بمدرسة «الحتمية البيولوجية».

أما «أميل دوركايم» فيقول: إن الجريمة أمر طبيعي بل وسنة حتمية في كل تطور اجتماعي.

(*) خبير لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس.

وشغل تفسير الجريمة الناس في مختلف العصور، وكل نظر إليها من زاوية تخصصه: فقال رجال التصوف انها ترجع الى نوازع نفسية، في مقدمتها ضعف الشعور الديني، وعلاجه تطبيق أحكام الشرع الاسلامي عليه.

وقال الجغرافيون: إنها ترجع الى تقلبات المناخ واختلاف المناطق حتى، أن بعضهم يطالعنا بما يسميه (القانون الحراري للجريمة) وزع فيه أنواع الجريمة توزيعاً جغرافياً.

وقال رجال التربية: إن الجريمة تأتي نتيجة لتفاعل الفرد مع المجتمع وعندما يعجز عن مسايرته لا يجد مكاناً يؤكد فيه ذاته، إلا الخروج على العرف والقانون لزعزعة الوضع السائد.

وشط الخيال العلمي بعلماء آخرين، فذكروا أن من الناس من يولد وكأنه لا مناص له من الجريمة، وترتسم علامات بيولوجية عليه، مثل صغر الجمجمة وبروز الذقن، وأن هذا الصنف لا أمل في اصلاحه ولا بد للمجتمع من التخلص منه بالاعدام أو النفي لتوقي شروره.

ومنهم من ميز المجرم بالعاطفة، بأنه شخص عصبي مرهف الحاسة يقترف الجريمة تحت تأثير عاطفة جامحة كالحقد أو الغيرة، الا أنه سرعان ما ينتابه الندم وينهار بمجرد رجوعه الى احساسه العادي، ويكفيه عقاباً أن يبعد عن مكان الجريمة

واصلاحه مرجو. الى آخر تلك النظريات.

إلا أنه على الرغم من نظريات الفراسة والتحليل العلمي فقد ظلت الجريمة ظاهرة ملازمة لأكثر المجتمعات، بغض النظر عن درجة تطورها ورقي أو تخلف الوسائل التي تتبع في مكافحتها ومعالجتها أما الفارق بين الجرائم هنا وهناك فهو البيئة الاجتماعية والوسائل التي يتم اقترافها بواسطتها، أو تلك التي تستعمل للوقاية منها أو لاستباقها ومعالجتها.

فالمجرم في أمريكا أو بريطانيا يحتاج في الغالب الى وسائل يقترف بها جرمه تختلف عن تلك التي يحتاجها المجرم في موريتانيا أو مالي، لأن وسائل الرقابة والكشف عن المجرمين تختلف بطبيعة الحال بين بلد متقدم وبلد متخلف، ومع ذلك فإن هذا لن يجعل أمريكا ولا بريطانيا في مأمن من الجريمة والمجرمين، بل إن الاحصاءات تدل على أن الجريمة تتفشى في الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة، وهي على العموم أكثر بشاعة وأشد فظاعة.

وقبل الحديث عن الجرائم العامة ودوافعها، فإني أريد أن أتحدث قليلا عن الجرائم السياسية، لما لها من صلة في الوقت الحاضر بأمن الأمم وسلامتها أكثر من غيرها.

إن الدولة في مفهوم القانون هي التعبير الدائم عن الأمة دائمة بدوامها ومنقرضة بانقراضها، وهي لهذا شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكام، ومرتكب الجريمة ضد الدولة - انطلاقاً من هذا المفهوم - ليس عدواً فقط للحاكم ولكنه عدو للمجتمع ومؤسسات وأجهزة سلطاته.

ورغم أن المجرم السياسي يبدو دائماً وكأنه صاحب عقيدة ومثل عليا وداعية اصلاح تدفعه مبادؤه الى الكفاح والتضحية، فهذا لا يغير نقيرا من واقع الجريمة، إذا كان الاعتداء يعرّض سلامة الدولة للخطر من الداخل أو الخارج، فالمجرم الذي يقع منه الاعتداء على أرواح الناس مهما كانت دوافعه، هو في نظر القانون الدولي مجرم عادي، بغض النظر عن مقاصده ونواياه، ولا يعبأ الا بالحق الذي وقع عليه الاعتداء، سواء كان الدافع الخصومات السياسية أو روح الانتقام أو حب السلطة، إذ أن قانون الدولة يبسط حمايته على مؤسساتها وأرواح مواطنيها وممتلكاتهم، دون تفريق بين الصغير والكبير والحاكم والمحكوم، وهذا ما استندت إليه اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (المادة الرابعة) في شهر يونيو ١٩٥٣م، وتقضي بأن التسليم يكون واجباً في جرائم الاعتداء على الملوك ورؤساء الدول أو

اصولهم أو فروعهم، وكذلك في جرائم القتل المقصود والجرائم الارهابية.

وأكثرية فقهاء القانون يعارضون الفكرة القائلة أن الاغتيال السياسي لم يكن في الحقيقة موجها الى الشخصية السياسية التي يقع عليها الاعتداء كفرد، بقدر ما هو موجه الى جهاز من أجهزة النظام القائم، إذ هو من الناحية الموضوعية يستهدف تقويض السلطة القائمة بالقضاء على أحد أركانها، ويكاد يجمعون على أن الذين يرتكبون جرائم الاغتيال السياسي يجب أخذهم بقوة، وينكرون عليهم الحق في أي تمتع بالحقوق التي تضمن الحرية والحقوق السياسية ابرازاً للشعور بالاستياء من كل ما يعرض أرواح البشر للإزهاق عن طريق العنف والارهاب.

والأعمال الإرهابية السياسية فضلا عن كونها تستهدف أمن الدولة من خلال مؤسساتها أو شخصياتها، فهي تبث حالة من الرعب بين المواطنين يزعزع استقرارهم النفسي ويؤثر على أساليب التفكير والعمل المنتج لديهم.

ولذلك كانت التشريعات الجزائية التي تفرض العقوبات بمختلف أنواعها ترمي الى بسط أكبر قدر ممكن من الحماية والأمن على شخصية الدولة وهيبتها في الداخل والخارج، لأن

الدولة هي التجسيد الواقعي للأمة والحقيقة الثابتة التي لا يمكن التنكر لها، ودفاع الحكومات عن سلامة الدولة وسلامة مواطنيها في أرواحهم وممتلكاتهم هو الذي يبرر وجودها ويفسر أسباب تماسكها واستقرارها، وهذا ما جعل القوانين في مختلف نواحي العالم باختلاف أنظمتها ومللها وفلسفاتها، تعاقب على كل تعد يقع على شخصية الدولة.

والقانون الدولي لا يميز في الغالب بين كلمتي الدولة والوطن في هذا المجال، إذ أن بعض رجال القانون يطلق على الجرائم السياسية «الجرائم المقترفة ضد شخصية الدولة» وبعضهم يطلق عليها «الجرائم المقترفة ضد الوطن».

والحقيقة أن أمن الدولة ـ أي دولة ـ يتأثر في الوقت الحاضر الى درجة كبيرة بأمن الدولة المجاورة، وهذا ما أصبح واضحاً في التشريعات الحديثة لأكثر الأمم، إذ لم تعد القوانين مقتصرة على الاهتمام بحماية الدولة نفسها، وإنما يتلمس القانون الحرص على حماية الدول الأخرى، ويعبر عن ذلك بأساليب متنوعة مثل التعايش السلمي بين الشعوب والتعاون الاقليمي والدولي لمكافحة الجريمة والاتفاقيات الثنائية لتبادل تسليم المجرمين.

والتشريعات العربية ـ كباقي التشريعات الأخرى ـ

تتشابه في معالجتها للجريمة السياسية، سواء كانت ذات صبغة داخلية أو خارجية، وهي في مجملها تعاقب بالاعدام كل من يرتكب عمداً فعلا يؤدي الى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها، كما تعاقب بالحبس وبالغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين على كل من يذيع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة، إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو القاء الرعب بين الناس أو الحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وهي تشريعات تدل في مجملها على مدى الخطورة التي تحس بها هذه الدول، فيما يتعلق بالجرائم السياسية ومدى العقوبة التي يمكن أن يتعرض لها مرتكبوها، وانطلاقاً من هذا المفهوم، «فإن الجريمة السياسية هي كل ما من شأنه أن يدفع سياسة البلاد الى وجهة تخالف المصلحة الوطنية، أو يقربها الى خطر الحرب أو القلاقل الداخلية أو التأثير على الروح المعنوية للشعب باشاعة الرعب بين أفراده، لاضعاف قدرته على تحمل مسئولياته وممارسة حقوقه».

وليس هنالك من تفسير للجرائم التي يرتكبها المواطن ضد أمن دولته الداخلي أو الخارجي، إلا الخيانة التي قد تدفعه الى الاتصال بجهات أجنبية لدفعها الى العدوان أو توفير الوسائل للاعتداء على وطنه أو الحاق الضرر بوسائل الدفاع

الوطني أو الوحدة الترابية أو مد الجواسيس بالمعلومات أو ايوائهم، كما أن الخيانة قد تدفعه مباشرة الى حمل السلاح ضد أمته، وهذه كلها تصرفات تنم عن انفصام الولاء للوطن، الذي بدونه يفقد الوطن كل مقومات استقراره ورخائه.

وهكذا فإن الجريمة السياسية تختلف عن الجريمة العادية في دوافعها ومظاهرها، إذ هي تنبع من صميم نزعتين متأصلتين في الطبيعة البشرية، وهما حب الحرية وحب السيطرة، فيندفع لتحصيل الأولى الى التحلل من الموازين والقيود عندما يستعصي عليه الوصول الى هدفه بالطرق الشرعية، كما يندفع بدافع حب السيطرة الى الاستبداد والطغيان في سبيل تحقيق الذات بالسيطرة والتسلط.

أما المجرم العادي فيندفع بأسباب وعوامل متعددة ومعقدة يصعب حصرها، إذ أنه يقع حال ارتكاب الجريمة تحت تأثير أكثر من عامل، ولو يبدو أنه ارتكب فعلته تحت وطأة عامل معين سيطر على احساسه وانفعلت به مشاعره فعبر عنه بطريقة من طرق العنف المألوفة أو غير المألوفة، وهذا هو التيار التكاملي الذي يدعو الى الأخذ بجميع الأبعاد النفسية والعقلية والجسمية في فهم السلوك الاجرامي، وطبقاً للتحليل النفسي فإن عجز الشخص عن كبت نزعاته الفكرية أو تحويلها الى

سلوك اجتماعي مقبول في المجتمع، يدفعه في النهاية الى ارتكاب الجريمة.

لهذا فإنه في حديثنا عن تحليل أسباب ارتكاب الجريمة، لابد أن نستعين بنظريات عالم النفس وعالم الاجتماع وخبير القانون، لنغوص الى أعماق النفس البشرية ضمن أبعادها المختلفة التي تتسم بالغموض والتعقيد، ويصعب على المرء مهما كان صواب فكره ووضوح رؤيته أن يضع لها قواعد ثابتة ويرسم لها حدوداً دقيقة تشفي الغليل وتوصل الى الحقيقة المطلقة.

ولنبدأ بالعامل الأول وهو العامل النفسي:

إن التحليلات السيكولوجية بالغة الأهمية في اكتشاف خفايا النفس البشرية وما يفتعل في داخلها من مشاعر وخواطر وعقد وانفعالات تظهر في سلوك الانسان، ولذلك فإن المختصين في القانون الجنائي وعلم الجريمة أصبحوا يعتمدون عليها أكثر فأكثر في تحليلهم للدافع الى الجريمة، بل ان أكثرية مدارس الشرطة والأمن ادخلت في مناهجها الدراسية علم النفس التحليلي لتستعين به في الاستجواب والتحقيقات الجنائية، إضافة الى تفهم دوافع ارتكاب الجريمة

وكثير من المشاكل والأمراض النفسية تبدأ في الطفولة

وترافق المرء في مختلف مراحل عمره، ولعل أخطرها ما يعرف بالطفولة البائسة، فبعض الأطفال ينشأون في ظروف مادية صعبة، يشاهدون أطفالا عديدين غيرهم يعيشون في بحبوحة من الترف تختلف عما هم عليه من شظف العيش وشحة موارد الرزق، وبما أنهم لا يفهمون السبب في هذا التفاوت، إذ أن عقولهم لا تتمكن إلا من تسجيل الواقع كما هو بدون قدرة على التحليل، فإنهم يعزون الى قطبي العائلة «الأب والأم» السبب المباشر لهذا الحرمان، وتنصب أحقادهم عليهما في كل مرة يعجز فيها الوالدان عن تلبية رغباتهم التي يرون كثيراً من أقرانهم يتمتعون بها، فتنمو لديهم العقد والمركبات وتتفاعل في نفوسهم الأحقاد ضد الاملاق وضيق الحياة.

وهنا تنشأ حالة التمرد الأولى ويتبلور لديه الشعور بالحيف، فيصبح مشاكساً عنيداً عصبياً ينفر من كل ارشاد ويتمرد على أوامر الأبوين باستمرار، وعقوق الولد للوالدين في هذه المرحلة قد يرافقه في مراحل عمره المختلفة ويتوسع بتوسع البيئة، حتى يصبح عقوقاً للمجتمع بكامله ثم عقوقاً للانسانية وتمرداً على قيمها وقوانينها.

فالطفل هنا يعيش صراعاً داخلياً رهيباً ينغص عليه حياته، فتتعثر مراهقته بالانزلاق في ديمومة من الحيرة لا يجد لها تفسيراً، وعندما ينتقل الى مرحلة النضج والرجولة يكون قد

بلغ درجة التشبع بالكبت المتأصل والحرمان المضني، فلا يجد متنفساً إلا في تدمير قانون المجتمع والاعتداء على قيمه وموازينه، وهو بهذا يرضي نزعته الاستقلالية، وينتقم من هذا المجهول الذي تعذب به هذه الفترة الطويلة، فتنعكس المشاعر والغرائز المكبوتة على سلوكه، وخصوصاً إذا لم يتلق القسط الكافي من التعليم الذي يوجه بعض السلوك ويغير بعض المفاهيم التي نشأ عليها في طفولته المبكرة - كما سنبين في فقرة لاحقة -.

ويتوسع علماء النفس في هذا التحليل فيتحدثون عن دور الغدد المنتشرة داخل الجسم في توجيه تصرفات الانسان وسلوكه، وسأتعرض بايجاز الى دور بعض الغدد، ولو أنه موضوع علمي وجاف وليس من طبيعة اختصاصي:

يقول بعض المحللين: إن المجرم يقدم على جريمته أحياناً بدون وعي منه، وانما يقع ضحية نشاط غير اعتيادي للهرمونات التي تفرزها بعض الغدد فيتمرد على المقاييس المنطقية والقوانين الاجتماعية، ويذكرون أن علاج انحراف من هذا النوع لا يتم الا عن طريق تنظيم افرازات الغدد ذاتها

وهكذا يعزون للغدة الدرقية - مثلا - الواقعة أسفل الرقبة، وتتولى تخزين مادة اليود - يعزون إليها في حالة نقص

افرازها، أن يكون الشخص غبياً مغفلا أقرب الى البَلادة.

أما إذا نشطت الغدة وزادت افرازاتها عن الحد المألوف فإن الشخص يصبح عصبياً متوتراً كثير الحركة والانفعالات لا يستقر على حال، يتأثر وينفعل لأتفه الأسباب، ويندفع الى الجريمة بسهولة

وينسبون الى الغدة «الادرينالية» الواقعة فوق الكلية، الاحساس بالخور والتكاسل والنفور من التعاون والخطأ في التصور والحكم، وسرعة نفاذ الصبر والانفعال الحاد في حالة انخفاض نشاطها.

وبالمقابل فإن كل زيادة في الهرمونات التي تفرزها هذه الغدة ينتج عنه مزيد من الحيوية ومظاهر الرجولة والقوة النفسية والجسمية، ومن وظائفها تنبيه المرء لأي خطر يتعرض له فيواجهه بالهرب أو المقاومة.

وتتولد عن هذه التأثيرات النفسية وافرازات الغدد المتنوعة أصناف من الشخصيات التي لها علاقة بهذا البحث من حيث استعدادها ونزوعها الى الجريمة، ونأخذ منها كنموذج الشخصية «السيكوباتية»:

يعاني صاحب هذه الشخصية من انحراف اجتماعي

متميز، والغالب أن هذا الانحراف يرافقه من الصغر، فطفولته تمتاز بالمشاجرة والشغب والصخب والعناد مع اخوته وأصدقائه ومع الغرباء كذلك، وقلما يرتدع أو ينزجر مهما سلط عليه من توبيخ وعقاب، ولا يهمه ما يلقى من ثناء وشتيمة من الآخرين، رغم أنه لا يمتاز بأي تخلف عقلي في الظاهر، الا أنه لا يأبه بالمسئولية.

والغريب أن الانسان السكوباتي يتمتع بجاذبية اجتماعية كبيرة تجعله محبباً الى الناس ويثير اعجابهم، وهو حريص على امتلاك كل ما يمتلكه الآخرون ويستغل كل الوسائل ليحصل على ما يريد، ولو أدى به ذلك الى السرقة أو السطو وهو عندما يفقد الأمل في الحصول على ما عند الآخرين يسعى الى تدميره حتى يفتقد الآخرون تلك الميزة عليه، وعندما يرتكب السلوك الاجرامي يبدو وكأنه انسان عادي لم يقم بأي عمل شاذ، ولا يظهر عليه أي نوع من الاشمئزاز أو القلق من فعلته

وأصحاب هذه الشخصية يمتازون بالتقلب وعدم الاستقرار في العمل، وهم مولعون بالانتقال من عمل الى آخر ويصعب عليهم البقاء أكثر من أشهر معدودة في عمل ما.

ويرى الدكتور «علي كمال» أنه عدواني بطبيعته يندفع الى الاعتداء لأتفه أسباب الاثارة ولا يكترث لما يترتب على ذلك

من عواقب وعقوبات، ولا ينتفع بالاجراءات التأديبية مهما اشتدت وتكررت، وهو عندما يقوم بالقتل والضرب فإنه يتأمل الدم الذي ينزف من جروح ضحيته، وعندما يقوم باشعال الحرائق تحت تأثير الدوافع الاجرامية فإنه يقف متأملا عليها كما فعل «نيرون» عندما حرق روما، وهو بصورة عامة لا يقيم أي وزن للمعايير الأخلاقية بل هو شخص يتلذذ بالجريمة ويطرب لأثرها، ولو لم تكون دوافعه واضحة بالنسبة لما يرتكب من جرائم، وكل الوسائل في شرعته مقبولة ما دامت توصله الى بغيته بأقل عناء وأبسط وسيلة.

فالتعامل مع شخصية من هذا النوع غير سهل وقد اثبتت التجارب أن علاجها غير ميسور، إذ أن كل الاجراءات التحفظية من حبس وأبعاد تبوء بالفشل في اصلاحها أو تعديل سلوكها، إلا أن المختصين في فهم السلوك «السيكوباتي» قد يستطيعون ـ إثر المتابعة مدة معينة لهذه الشخصية ـ أن يتنبأوا بأن صاحبها على وشك أن تقوده طبيعته المنحرفة الى اقتراف جريمة ما، فيراقبه رجال الأمن حتى يمنعوه من الوقوع فيها قبل فوات الأوان، وهذا مكسب علمي كبير على طريق دراسة الجريمة واستباقها.

وفي طليعة الأسباب الوضع الاقتصادي للفرد، وقد أشرنا الى شيء من ذلك في استعراض بعض الأسباب النفسية، الا أننا نتوسع هنا أكثر. فالخصاصة داعية الى الانحراف في السلوك والاندفاع الى البطش والجريمة، ومرتكبو الجريمة ـ في أغلب البلدان ـ هم من الطبقات الفقيرة، ونزلاء السجون ـ تبعاً لذلك ـ هم من هذه الطبقة، ذلك أن الفقر يدعو الى اليأس ويولد الحقد في النفوس، لما يرى فيه المرء من تفاوت الفرص والمقادير والغبن الواضح، وكلما اشتدت وطأة الحياة وقست الظروف ـ التي لم يستطع ترويضها لصالحه ـ كان أميل الى التعبير عن يأسه بما يسبب الضرر لمجتمعه وأبناء جنسه.

وواضح أن سوء الوضع الاقتصادي، كثيراً ما يكون سبباً في التشرد والضياع وعدم الانسجام مع البيئة والانفلات من ربقة قانون الجماعة، وكلها أمور تسهل على المرء ارتكاب الجريمة

وينسب «توينبي» العنف في بعض المجتمعات الحديثة الى ذوبان شخصية الفرد في الحياة الميكانيكية؛ فالنظم الاجتماعية التي تنعدم فيها ذاتية الفرد تسير في الاتجاه المعاكس لطبيعة البشر التي تصر على تأكيد الوجود والاستقلالية، وربما يرى

المرء ـ خصوصاً إذا كان محدود التعليم والقدرات العقلية وذا خلفية نفسية مضطربة ـ ربما يرى أن اللجوء الى العنف هو أقصر طريق لاجتذاب الانتباه إليه.

وبالاضافة الى انعدام الذاتية، فإنه عندما يسود سوء التغذية وافتقاد الرعاية الطبية والاجتماعية بصورة عامة، فسرعان ما يتحول الحرمان الى معارضة للمجتمع وتمرد عليه، فالطفل الذي ينشأ في الأحياء أو القرى الفقيرة ويعيش المآسي التي تترتب على ذلك، لا غرابة أن يتعلم نمطاً من الحياة يختلف عن نمط الحياة التي يعيشها أبناء المترفين، وغالباً ما يكون هذا النمط هو احتراف الجريمة تجاه من يراهم يحيون حياة نعيم ورغد عيش، وإن لم يرتكب الجريمة فإنه ـ في الغالب ـ يكون سلبياً قليل الاكتراث بمشاكل مجتمعه غير معني بما يدور فيه من مآسٍ وشرور.

ومن مشاكل المجتمعات الحديثة مشكلة الهجرة من الأرياف الى المدن الكبرى، فالجفاف الذي يصيب بعض المناطق التي يعيش سكانها تقليدياً على الزراعة والثروة الحيوانية، يجعلهم يفتقدون وسائل الحياة في مناطقهم الأصلية، فيلجأون الى المدن بحثاً عن العمل ومورد الرزق، ولكنهم يصطدمون بوضع لا يسمح لهم بالحصول على مورد ملائم للانسجام مع الحياة الجديدة، حيث أن حالة الكساد

الاقتصادي التي تجتاح العالم وافتقار هؤلاء الى المستوى العلمي والمهارات الفنية، كلها عوامل تحول دون اندماجهم في الدورة الاقتصادية الصعبة، فلا يجدون أمامهم الا التسكع في الشوارع والتزاحم في الأماكن العامة المقاهي ودور السينما، وربما ينتظمون في عصابات تمتهن السرقة والسطو ومختلف أنواع الجريمة التقليدية والحديثة.

والانفجار السكاني أصبح من مشاكل العصر الملحة، ففي بعض البلدان يتزايد السكان بسرعة لا تتلاءم والتخطيط الاقتصادي المتبع في البلد، إذا كان هنالك تخطيط أصلا، فتزايد اليد العاطلة من الشباب الذي يدفعه الفراغ والجوع الى عمل أي شيء يدر عليه الرزق من الحلال أو الحرام، مع ما يمتاز به شباب المدن من طموحات غير واقعية إطلاقاً بالنسبة لأكثر طبقات المجتمع، مثل الحصول على السكن الملائم والسيارة، وباقي الأمور الكمالية التي لا تتناسب مع الدخل المحدود تبعاً للحالة الاقتصادية العامة.

فالكثافة السكانية في المدن تحدث نوعاً من القلق والارهاق النفسي وتزيد من المزاحمة على امتلاك الثروة، وتضخم المدينة يخلق جواً مناسباً لتزايد الاجرام، فالتصنيع رغم توفيره للتجهيزات الضرورية، فإنه يخلق لدى الأفراد حاجيات يصعب حصرها في الحدود المعقولة، ويزيد من

صعوبة توزيع الثروة توزيعاً عادلا.

وعلى كل حال فإن ظاهرة التفاوت الاجتماعي ظاهرة أزلية لم تفد فيها محاولات النظم الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجتمعات عبر العصور المختلفة، ومع ذلك تبقى عنصراً من عناصر القلاقل الاجتماعية التي تسبب الانحراف والتذمر، وبالتالي ارتكاب الجريمة لفرض الارادة بالقوة واكتساب الثروة ومختلف الامتيازات بالعنف.

وعلاج الجريمة الناتجة عن اليأس والحرمان ليس من أسهل الجرائم علاجاً، ذلك أن الحرمان يخفف الخوف من العقوبة التي تنص عليها القوانين، بل إن بعض المجرمين المحرومين يفضلون أن يصبحوا نزلاء للسجون على أن يبقوا أحراراً في أرض لا توفر لهم الحد الأدنى من ضروراتهم، ويتعللون علانية بأن الحرمان داخل السجن أهون منه خارجه، لأن السجين لا يشاهد حوله الا من هم في وضع مماثل لوضعه، وفي هذا نوع من الارتياح النفسي ولو كان فيه قهر جسمي.

وبعد أن استعرضنا بعض دوافع الجريمة، نحاول أن نستعرض بعض وسائل مكافحتها. إنه من الصعوبة بمكان أن يحدد الخبير في هذا المجال طرقاً ثابتة ومحددة تكون صالحة وجاهزة للتنفيذ في الحوادث الاجرامية على مختلف أنواعها، نظراً لاختلاف الدوافع والمظاهر والنتائج لهذه الجريمة وتلك.

الا أن القائمين على دراسة ظواهر الاجرام واتجاهاتها تصبح لديهم بعض الثوابت النسبية يحاولون بواسطتها رصد بعض الحوادث والتنبؤ بمجرياتها واتجاهاتها، بالرجوع الى أنواع الجرائم وكثافتها في الأعوام السابقة مثل القتل والاختطاف والسطو، وذلك في الأجهزة التي تتمكن من الاعتماد على دراسات وافية ومفصلة واحصاءات دقيقة.

ولمواجهة جرائم العنف أصبح الأمر يقتضي توفير الوسائل التقنية التي تتنوع بأنواع الجرائم ذاتها، فوسائل الكشف عن المواد المتفجرة والطرود الملغومة والمواد الناسفة تختلف عن بعضها البعض، ومستوى تدريب الأفراد وتسليحهم يتحكم في أدائهم، كما تلعب وسائل الانتقال والاتصال دوراً رئيساً في استباق الجريمة وحصر أضرارها.

وغني عن البيان أن رجال الشرطة السريين يقومون بدور مكمل هام في استمرار اليقظة والرقابة الفعالة والملاحقة الدؤوبة لعناصر الشر التي تتربص الدوائر بالآمنين للقضاء على حياتهم واستلاب أموالهم.

فاحتياطات الأمن لا بد أن تتنوع ـ المنظور منها وغير المنظور، الرسمي وغير الرسمي ـ لمجابهة الجريمة، وذلك بالحراسة المشددة على الأماكن العامة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، وعلى الشخصيات التي تمثل سلطة

الدولة، وذلك بضبط الأسلحة غير المسموح بها والتأكد من مصير الأسلحة المرخصة حتى لا تتحول الى أطراف غير مأمونة، كما يلزم استمرار متابعة أصحاب السوابق الذين لم تتأكد توبتهم ورجوعهم النهائي الى الصواب والرشد.

ونظراً لتطور الجريمة ووسائل مرتكبيها، أصبحت بعض الدول تجهز قوات خاصة بمواجهتها عندما تظهر في العنف المخطط أو التلقائي من بعض المنظمات الجماهيرية، كالدور الذي يقوم به الحرس الوطني في أمريكا، أو فرق الدرك الوطني في فرنسا، الا أن القوات الخاصة والجمعيات المساندة لا تعوض - بطبيعة الحال - الدور الرئيس في مكافحة الجريمة ورعاية الأمن العام الموكول الى الشرطة الوطنية لكل بلد.

ولاستعراض وسائل تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على المستويين الوطني والقومي، نركز على أربع وسائل هي: التربية - الاعلام - دور الجمهور - العقوبة والاصلاح.

١ - دور التربية والتعليم:

تبدأ التربية من الأسرة، اذ هي نواة المجتمع فبصلاحها صلاحه، وبانفصامها وأهمالها للقيم العامة يتآكل ويسير الى الهاوية، فدورها حيوي وفعال، إذ هي المعلم الأول، وأي تخطيط سليم لمكافحة الجريمة عليه أن يضع في حسبانه دور

الأسرة في تنشئة المواطن الصالح، ولهذا كانت ضرورة رعاية الأمومة والطفولة لتثبيت دعائم الأسرة في البنية الاجتماعية، لمساعدتها على القيام بدورها كاملا في التربية السليمة لأفرادها.

وبعد الأسرة يأتي دور المدرسة التي تقوم بدور أساسي ومؤثر من خلال المناهج التعليمية والعملية التربوية، وذلك بالتركيز على المثل العليا والقيم الأخلاقية الخاصة بكل مجتمع، والتعليم هو وحده القادر على توجيه السلوك وتغيير بعض المفاهيم التي نشأ عليها الانسان في طفولته المبكرة وما اعتراها من هزات ومشاكل، يمكن أن تقوده الى الجنوح والانحراف.

وقد بالغ أحد الباحثين في أهمية الدور المنوط بالمدرسة، حيث قال: «اعطوني مجموعة من الأطفال الأصحاء سليمي البنية، وأنا كفيل أن أخرج منهم الطبيب والمحامي والفنان والتاجر ورئيس العمل، بل والشحاذ واللص بصرف النظر عن استعداداتهم وميولهم وقدراتهم وأعمال آبائهم وأصولهم الوراثية».

وانا اقتصر في هذا المقام على الحديث عن دور التربية الاسلامية، لما لموضوع التربية العامة من تشعب.

إن التربية الاسلامية تعالج موضوع الجريمة في جذورها ومسبباتها، فهي تعالج الحسد والحقد والغضب، وترسم فلسفة

متكاملة للناس للتعامل فيما بينهم فتأمر المسلم بمجاهدة النفس حتى لا تطغى عليه نوازع الشر وتقوده لما لا تحمد عقباه ﴿ونهى النفس عن الهوى﴾ ﴿والذين جاهدوا فينا لنهديهم سبلنا﴾.
والمسلم ينشأ على الاعتراف بأن الله مطّلع على السرائر وأن كل ما يضمره الانسان من شر ونزوع الى الجريمة فالله مطلع عليه. ﴿يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور﴾، ويشعر أنه ليس مطلق الحرية، وأنه سوف يحاسب على كل عمل يصدر منه ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾.

فالتربية الاسلامية ـ إذن ـ تصارع قوى الشر في الانسان لتحل محلها قوة العقل والحكمة، وتعلم الناس أن الشرع الاسلامي يحميهم، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وحتى اذا وقع في الخطيئة فإن ربه فتح له باب التوبة على مصراعيه، وأن الوقت لم يفت أبدا للارتداع والرجوع الى الصواب، لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

ولما كان من طبيعة الانسان الانقياد لأهوائه ونزواته التي لا ترشد الا الى الانحراف والضلال، فقد نبهه الاسلام الى أنه إذا لم يستعمل عقله فلا فرق بينه وبين البهائم.

وفي هذا الموضوع يقول محيي الدين بن العربي: «إن

الانسان إذا لم يستعمل فكره ويتمسك بفضيلة الحياء كان الغالب عليه طبيعة البهائم، لأنه إنما يتميز عنها بالفكر، فإن لم يستعمله كان مشاركاً لها في شهواتها يستفزه الغضب والحقد والحرص، والشر لا يفارقه».

وإنما تحصل الجريمة في الغالب تحت سيطرة الشهوة والغضب عندما ينقاد لهما المرء، فالشهوة تدفعه الى الاستسلام لتتبع المتعة والملذات ـ بغض النظر عن طريقة الوصول اليها ـ فينعدم الحياء لديه، ويصبح أقرب الى الوحوش الكاسرة منه الى الانسان السوي، فيقع في المحظورات ويستسهل الجرائم فيسطو على أرواح الناس وممتلكاتهم، ويتفنن في أنواع اللصوصية والخديعة والخيانة، إذ أن نزوات نفسه الأمارة بالسوء والاسترسال مع أهوائه قاداه الى الحضيض الخلقي.

وتحت تأثير الغضب يتأجج الحقد وينعدم الحلم، ولذلك فإن العباس رضي الله عنه عندما طلب من النبي (ﷺ) أن يوصيه قال له: «لا تغضب وكررها ثلاثاً، فالغضب يدفع الى الانتقام والاسراف في العقوبة، وكثيرا ما يحمل المرء على الفتك بأحب الناس وأقربهم إليه، ويوقعه في أبشع الجرائم وأفظعها.

أما من تمكن من السيطرة على هواه، وتوجيه نوازع نفسه الى الخير، فقد ابتعد عن الغش والخديعة والنفاق، ومن العسير

عليه أن يقدم على أي عمل مشين أو مخل بالأخلاق العامة. ولهذا سعى الفلاسفة المسلمون والمتصوفة والمربون الى صقل الملكة الانسانية، إذ هي الطريقة المثلى للسيطرة على النفس والهوى والابتعاد بالانسان عن الأخلاق الحيوانية ﴿أرأيت من اتخذ الٰهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلا أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم الا كالأنعام بل هم أضل سبيلا﴾.

ومن أهم مبادىء التربية الاسلامية أنها تلزم الناس بالتعلم ليدركوا حقوقهم وواجباتهم، وليعرفوا حدود الله حتى لا يتعدوها ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾، وليعرفوا السلوك الاسلامي الصحيح، بعيداً عن تأثير الأهواء والانحراف فيتمكنوا بذلك من السيطرة على النفوس ومحاسبتها ودفعها الى الاتصاف بالأخلاق الحميدة والابتعاد عن الرذيلة، التي من أخطرها اقتراف الجريمة حيال النفس وحيال الآخرين.

فالتربية الاسلامية ـ بواسطة التعليم ـ تهدف الى خلق مواطن متوازن نفسياً يهتم بدينه ودنياه، يعطي للخالق حقه من العبادة ولنفسه حقها من حفظ الدين والنفس والمال، وللمجتمع حقه من الرعاية والتعاون على البر والتقوى ومجابهة كل ما يخل بتوازنه وتكامله، ويغرس بين الجميع روح الأخوة ﴿إنما المؤمنون أخوة﴾ وبدهي أن الأخ لا يرتكب الجريمة تجاه أخيه الا في ظروف شاذة، وهذه الظروف الشاذة هي التي تهتم

التربية الاسلامية باستئصالها من كافة المسلمين.

وللوصول بالمجتمع الاسلامي الى أهدافه المثلى، حث الاسلام على التعلم وشجع عليه، فالجاهل لا يمكن أن يكون عضوا صالحا وفاعلا في المجتمع لأنه لا يعرف ما له وما عليه، والدلالة واضحة في أن أول آية نزلت من القرآن الكريم تحث على القراءة والعلم. وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أهمية العلم وتمجد أهله ﴿إنما يتذكر أولو الألباب﴾ ﴿فهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾.

وجاء في الحديث الشريف «اطلب العلم ولو في الصين» و «اطلبوا العلم من المهد الى اللحد» و «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاء بما يصنع».

فبواسطة العلم تنمو الشخصية وتزكو النفس وتتعزز الثقة بها فيؤمن المرء بالحرية لنفسه ولغيره، ويلتزم حدود الله تعالى، فتنعكس آثار ذلك كله على احترام الغير والنفور من الجريمة والمساعدة على القضاء عليها، بالتزام فضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنع الاعتداء والبغي ﴿إن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلك تذكرون﴾.

وفي الحديث الشريف «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه».

ويقول الامام ابن تيمية في تعريف الأخوة الاسلامية: إنها التزام الأخوّة الانسانية التي أثبتها الله بين المؤمنين بقوله ﴿إنما المؤمنون اخوة﴾ وهذا التزام أساسه التكليف بوصف الأخوة الذي يترتب عليه مؤاخذة المسلم المتهاون.

٢ ـ دور وسائل الاعلام:

بعد التقدم التكنولوجي الذي طرأ على وسائل الاعلام كما وكيفا، حدثت قفزة هائلة في أنماط التأثير على الجمهور، حيث أن الأضواء مسلطة باستمرار على كافة جوانب الحياة، فوسائل الاعلام تسهم في الحفاظ على تماسك المجتمع وانسجامه وحفزه الى التغير الاجتماعي النوعي، والتبدل الدائم في الحالة الاجتماعية والاقتصادية تنجم عنه تحولات في العلاقات الاجتماعية، مما يؤثر في توسيع دائرة المعلومات لدى الفرد وتغيير المفاهيم في ذهنه وجعله يتوجه وجهة معينة.

ووسائل الاعلام في العصر الحديث تمثل قوة ذات تأثير مغناطيسي، سريعة النفاذ الى عقول الناس وعواطفهم، تكمل أحيانا أو تفوق تأثير التربية والتعليم الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة

وللاستفادة مما توفر من فرص ومناسبات للوقاية من الجريمة ومعالجة أسبابها أمر بالغ الأهمية في أي تخطيط أمني،

فعن طريقها يمكن علاج كثير من مظاهر الانحراف عند الشباب الذين يقعون تحت تأثير المراهقة المتقلبة والمليئة بالاحداث المتناقضة، تناقض ما يسمعون ويشاهدون يوميا.

وللرقابة على نشر أنباء الجريمة في البلاد التي لها حضارتها وتراثها الخاص مثل بلداننا الاسلامية أهمية كبيرة كذلك، حيث ان نشر أنبائها يعطيها حجما يفوق حجمها الطبيعي، ويهتم الرأي العام بمتابعة مشاهدها وآثارها، ويذكي أحيانا الصراعات الطائفية والانقسامات الداخلية، ويسبب تفككا وتناحرا وأخذا بالثأر بين من تقع هذه الجرائم في محيطهم، وتشل نشاط المواطن بسبب الخوف واختلال الأمن وامكانية الوقوع ضحية اعتداء لا يعرف مصدره في أي وقت.

نعم إن كل تسيب أو انحلال فيما تبثه وسائل الاعلام ينعكس أثره بصورة أو بأخرى على المجتمع، فالبرامج التي تضيف الى الامتاع والتشويق الاهتمام بالقيم الرفيعة والاخلاق الحميدة تنعكس آثارها على المجتمع نفسه.

فالاعلام لم يعد كما كان مجرد دعاية لخدمة مصالح معينة، وانما أصبح يمثل التعبير الواعي عن مشاعر الجمهور، للرفع من المستوى الاجتماعي والثقافي ورعاية القيم وصيانة الاخلاقيات واحتواء المضامين التي تعوق التناسق الاجتماعي والانسجام بين أفراد المجتمع وطبقاته، كما أنه بات وعاء العلم

والثقافة، ولهذا نجح في أكثر البلاد في توجيه الجمهور توجيها خاصاً، فتغيرت قيمه وبالتالي مواقفه واستعاض عنها بقيم قد لا تناسب بالضرورة المثل الحضارية التاريخية لهذا المجتمع، كما ساهم في تطور الجريمة كما وكيفا.

وللتدليل على خطورة وسائل الاعلام في عصرنا الحاضر وتأثيرها على الأفرادوتوجيههم الى الاتصاف بالفضيلة واحتراف الرذيلة، نختار التلفزيون كنموذج لذلك:

يستمد التلفزيون أهميته من أنه يستحوذ على حاستي السمع والبصر في آن واحد، بينما تقتصر الاذاعة على السمع والصحف على البصر، فهو ينقل الصورة والصوت دفعة واحدة، كما ينقل للمشاهد المظهر الخارجي والتغييرات المعبرة في وجوه الممثلين ويأسر المشاهد لمدة لا يقضيها في القراءة ولا الاستماع، ومع الوقت تنشأ لدى المرء ثقة مطلقة في كل ما يشاهد، لأن التلفزيون يفتح الباب واسعا على مختلف أنحاء العالم، ويقدم نماذج مختلفة عن الناس وطباعهم وعاداتهم واعرافهم، ويخلق لدى البعض ـ وخصوصا الصغار ـ أبطالا اسطوريين عن طريق ما يعرض من مشاهد ومناظر

وأول وسيلة يتعرف عليها الطفل من وسائل الاعلام هي التلفزيون وسرعان ما يتكون لديه ذوق خاص وميول خاصة تزرع في ذهنه المثل والقيم الأولى خارجا عن محيط أسرته، فهو

يحدث علاقات جديدة ويمارس تأثيرا لوصوله الى جمهور غير محدود، ولكونه ينقل الأحداث نقلا حيا حتى ليتوهم المرء المشاركة بنفسه في الأحداث.

والتلفزيون يمكن أن يصبح وسيلة للتسلية والمتعة والترفيه، كما يمكن أن يصبح وسيلة للتعليم والتربية المفيدة وعونا للطفل على الاستقرار في البيت والركون الى أسرته، كما ينمي الملكات العقلية وحب الاستطلاع، خصوصا اذا كانت البرامج موجهة ضمن أحداث تتصل بحياة الطفل أو المشاهد بصورة عامة وقد يصبح من الضروري أحيانا أن تقدم الأسرة للطفل تفسيرا مناسبا لبعض المشاهد التي تبدو غريبة بالنسبة له، أو يمكن أن تثير لديه بعض التساؤلات الملحة، أو توجه سلوكه وجهة غير سليمة.

هذا من الناحية الايجابية، أما من الناحية السلبية فهو قد يستحوذ على فترة أطول من اللازم من زمن المشاهد الذي كان يمكن أن يستعمل بعض هذه الفترة فيما هو أهم، كما أنه يعرض بعض البرامج التي ليست من مصلحة العموم، وتطلق الحرية على أشدها بعرض أفلام ذات أهداف عدوانية كأفلام العنف والجريمة، مما يدفع الى اتخاذ مواقف تتنافى مع القيم الأخلاقية والمثل العليا للمجتمع، بل وتسرع بالانسان الى ارتكاب الجريمة لمجرد التقليد والهواية.

ويقول «جيرهاردجوش» مدير احدى محطات التلفزيون الألماني في بحث مطول حول تأثير التلفزيون على الجمهور: إن فتاتين ألمانيتين قتلتا صبيا في السابعة من عمره، واعترفتا أثناء التحقيق معهما أنهما اتفقتا أثناء متابعتهما لمسلسل لأحد الأفلام الفرنسية أن تقلدا احدى الجرائم التي وقعت خلاله، فكان هذا مبعث قتلهما للصبي.

ولا شك أن التلفزيون أكثر تأثيرا على الأطفال لأنهم أكثر حساسية واستعداداً للتقبل والتكيف، فالطفل الذي يشاهد يوميا مظاهر العنف والجريمة كالضرب والطعن واطلاق النار، لابد أن تتكون لديه مع مرور الوقت خلفية اجرامية، إذا لم تنجح التربية في تخفيض درجة التصديق لديه بما يشاهد من مناظر الجريمة، إذ العلاقة أصبحت واضحة بين تزايد ظاهرة الجنوح لدى الأحداث وبين البرامج التلفزيونية التي تعج بالمشاهد العنيفة

ومن وظيفة التلفزيون بالنسبة للأطفال أنها تنشط المدارك السمعية والبصرية وتنمي الملكات والمهارات وتساعد في تكوين الشخصية المستقلة، كما تهذب الغرائز وتسهم في تنشئة الطفل الاجتماعية، ويكتشف بواسطتها الكثير من مظاهر الحياة المختلفة، ومن هنا تأتي أهمية البرامج المعروضة للأطفال، فمحتواها سيكون له تأثير بارز على مستقبل حياتهم

وميلهم الى الخير والشر.

وفي إطار استغلال الاذاعة المرئية في مكافحة الجريمة وتثبيت سلطة القانون وجعل الجمهور يساند دور رجال الشرطة الذين يقومون بالدور الأساسي في العملية، علينا أن نغير الصورة الذهنية التي لدى المواطن العادي عن رجل الشرطة، ويتلخص ذلك فيما يلي:

- إنه يقتحم بيوت الناس ويصادر ممتلكاتهم بحجج واهية
- إنه مولع باعتقال الناس وايداعهم السجون.
- إنه يحمي النظام القائم من غضب الجمهور مهما ارتكب من ظلم وجور.
- إنه مسلح «بالهراوات» والقنابل لفض تجمعات الاحتجاج العادلة.

أما الصورة التي يجب أن يقدمها التلفزيون ووسائل الاعلام بصورة عامة عن الشرطي، هي التي تلائم الرسالة النبيلة المنوطة بعهدته ويتحمل من أجلها المشاق والمخاطر، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- إنه يحمي ممتلكات الدولة والأفراد من عبث العابثين.
- إنه يرشد المواطنين ويدل الحائرين على ما لا يهتدون اليه بأنفسهم.
- إنه يساعد على تنظيم الحياة الاجتماعية بالدفاع عن القانون العام.

- إنه يقوم بتنظيم المرور ونقل المصابين في الحوادث عند الضرورة.
- إنه حرب على المجرمين والاشرار بكافة أنواعهم.

فوسائل الاعلام بهذه الطريقة تقدم للمجتمع خدمة جليلة بالتقريب فيما بين رجال الأمن والجمهور، بإزالة الحواجز والريبة فيما بينهما وتجعلهما يتقاسمان الشعور الوطني بأهمية استتباب النظام والأمن بدل الخوف والشك، وهي صورة سائدة في أغلب مجتمعاتنا العربية، وسائر المجتمعات النامية، ومن الضروري أن تحل محلها عقلية جديدة، تمجد رجل الأمن ليحتل في النفوس والعقول مكانته اللائقة، وبالمقابل تندد بالمجرمين الذين يمارسون شتى أنواع الانحراف الذي يسبب الضرر والأذى للمجتمع بكافة فئاته، بينما الشرطي يسهم مساهمة لا غنى عنها في غرس القيم الصالحة ويعمق الثقة بالدولة ومؤسساتها، ويدعو الى احترام النظام والقانون ويدافع عن ذلك بالقوة اذا اقتضى الأمر

٣ - دور الجمهور:

تولي المحافل الدولية اهتماما متزايدا باشراك الجمهور في مكافحة الجريمة والوقاية منها، وترسم بعض الأدوار والواجبات له بالتعاون مع الأجهزة المختصة، وقد ظهر هذا الاهتمام في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة، إذ أوصى بعض هذه

المؤتمرات الحكومات المختلفة بأهمية توعية الجماهير بخطر الجريمة والتنبيه الى الواجب الوطني في الحيلولة دون وقوعها، كما تناولت الدراسات دور الفرد العادي والجمهور في هذه المكافحة، وخصوصا فئات الشباب التي يلزم اشراكها على نحو فعال.

اما هذا البحث فيقتصر على القاء بعض الضوء على دور الجمهور في مكافحة الجريمة من وجهة النظر الاسلامية.

في المفهوم الاسلامي يتمتع الفرد بنوعين من الشخصية احدهما تقع عليه المسئولية عن كل ما يتعلق به شخصيا من حفظ نفس ومال وعقل. والآخر ينصب عليه التكليف الاجتماعي، إذ هي مسئولة ضمن المسئولية الجماعية عن صلاح المجتمع وخدمته وتجنيبه السوء والأذى.

ومن هذا المنطلق فإنه كلما ازداد الأفراد الذين يشعرون بمسئوليتهم والذين شرفت مقاصدهم وعلت هممهم في أي مجتمع، كانت فرصة للرقي الاجتماعي والاستقرار في جميع المجالات أفضل، فصلاح الفرد ينجم عنه بالتأكيد صلاح المجتمع، ولهذا كانت العناية بتربية الأفراد أهم لبنة في البناء الاجتماعي.

والضمير الديني أو (القلب) في التربية الاسلامية هو

أساس كل عمل، فبصلاحه يصلح الفرد والمجتمع، وبانحرافه يقع الزيغ والضلال وفي الحديث الشريف «إن في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب» وفيه «الاثم ما حاك في الصدر وكرهت أن يطلع عليه الناس». فالضمير الديني حاضر لا يتخلف ورقيب لا يغفل، يحاسب صاحبه على الصغيرة والكبيرة، لأنه نابع من ذات الفرد يسيطر على مشاعره ويوجه سلوكه وتصرفاته

اما القوانين الوضعية والاعراف الاجتماعية فقد فرضها الآخرون فرضا، وقد يكون الفرد غير مقتنع بعدالتها أو يرى أنها تخدم مصالح فئة دون أخرى، وهو وأن جاراها وامتثل أوامرها مخافة محاكمة القاضي أو حكم الحاكم، فإنه يحل لنفسه التحلل منها عندما يكون في منأى عن عيون الرقباء.

والدين الاسلامي يكفل للفرد الحرية ليكون ذا تأثير في مجتمعه، متمكنا من تأدية واجبه في عزة ومنعة، الا انه ليس من معنى الحرية في الاسلام الانفكاك من القيود والضوابط، بل هو ملزم بالانقياد لسلطان العقل الواعي لا لسلطان الهوى، وملزم بمراعاة حقوق الآخرين، والا كان انانيا منفصما لا فائدة فيه لمجتمعه وأمته.

أوّلى الدين الاسلامي - إذاً - كل عناية للضمير الفردي، لجعل هذا الفرد صالحا للقيام بحقوق نفسه وحقوق مجتمعه،

فاجتماع الضمائر الواعية المسئولة كفيل برد كل فرد أراد الخروج على السلطة الجماعية والمصلحة العامة الى رشده والزامه بالحدود المرسومة، بل إن الاسلام يحذر من متابعة المجتمع الفاسد على الانحراف والخطيئة.

فالقرآن الكريم يؤنب المشركين على التمسك بعادات أسلافهم الفاسدة ﴿إنّا وجدنا آباءنا على أمة وإنّا على آثارهم مهتدون﴾.

وفي الحديث الشريف «لا يكن أحدكم إمعة يقول: إن أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا أسأت. وطّنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا أن تجتنبوا اساءتهم».

والاسلام يريد مجتمعا متماسكا تحفظ فيه مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ذلك أن المجتمع الذي يتكون أفراده من أفاضل يخضعون لرقابة ذاتية صارمة، لا بدَّ أن تنمو فيه مظاهر الخير والفضل والتعاون والأثرة، وتذبل فيه نوازع الأنانية والشر والميل الى ارتكاب الجريمة.

ولمكافحة الجريمة والتحلل من الضوابط أوكل الاسلام الى العموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن حق الجمهور بل ومن واجبه أن يظل الرقيب الواعي على البنية الاجتماعية حتى لا تهتز أركانها أمام عبث المنحرفين والطائشين، فقال جل من قائل ﴿ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير

ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾. فجماعة المسلمين مسئولة عن استئصال الظلم ومحاربة الجريمة والاستهانة بالقيم والأخلاق، وقد ذم الله بني اسرائيل بقوله ﴿كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾ ۞ وربط القيام بهذا الواجب باستجابة الدعاء، فقد قال (ﷺ) «مروا بالمعروف وانهوا عن المنكر قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم» واي منكر أفظع من قتل النفس وسرقة الأموال واختطاف الطائرات وارسال الرسائل الملغومة، وكل الجرائم الاجتماعية والحضارية التي ترتكب في هذا العصر.

والرقابة على المجتمع وملاحقة المفسدين والمجرمين في نظر الاسلام ليست انتقاما وعقابا بقدر ما هي دفاع عنهم ورعاية لشئونهم واصلاح أمورهم، أما وقوف المجتمع من الجريمة والفساد موقف المشاهد، فيسرع بالمجتمع الى التفكك والخراب ﴿واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب﴾. فعدم التعرض للجريمة بعقاب المجرم ـ مهما كانت مكانته الاجتماعية ـ جريمة في نظر الاسلام، ويقول الرسول الكريم في هذا الصدد «إنما هلك من كان قبلكم إنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد».

ودور الجمهور في الشريعة لا يقتصر على الرقابة

والابلاغ، بل يتعداه في رأي بعض الفقهاء الى مباشرة تطبيق الأحكام نيابة عن السلطة في حالات خاصة مثل اتلاف الكتب الفاسدة التي لها ضرر على عقيدة المجتمع وقيمه، واغلاق دور الدعارة والفساد. ورغم رأي الفقهاء فإن لكل عصر أسلوبه وطريقته في علاج الجريمة والتعامل مع المجرمين، وقد لا يكون الجمهور في عصرنا مكلفا بمباشرة تطبيق القانون الا في غياب السلطة الشرعية أو الخشية من افلات المجرم قبل أن تمتد اليه يد العدالة، وانما يكتفي الجمهور في أغلب الحالات بالارشاد والتبليغ مساعدة للسلطات المختصة.

والمهم أن يدرك الجمهور أن سيادة القانون واستتباب النظام فرض عين على كل فرد، بغض النظر عن انتمائه السياسي والطائفي وبغض النظر عن مكانته في المجتمع وعن الوظيفة التي يمارسها، فهو يتجاوز المفهوم الشرطي الذي ينحصر في أذهان الناس حوله، بل هو واجب ديني يستدعي تضافر كافة الجهود والتنسيق بين أفراد طبقات المجتمع وكافة مؤسساته للاضطلاع بمهامه، فالأمن عندما يتوفر يستفيد منه كل فرد مهما كان انتماؤه ومكانته، وعندما يختل فان الجميع يتضرر، ويصبح الناس عرضة في أي وقت للجريمة في النفوس والأموال.

٤ ـ العقوبة والاصلاح (الجوابر أو الزواجر):

فكرة العقوبة رافقت ظاهرة الجريمة من قديم العصور وتطورت بتطورها حيث بدأت بالانتقام والتعذيب الجسدي بأشكاله المختلفة، الى أن وصلت الى مفهوم الاصلاح والتأهيل.

في البداية كان الأمر يقتصر على حبس المجرمين وانزال العقاب الجسدي بهم وفق ما يتطلبه نوع الجريمة ومدى خطورتها. ومع التقدم الحضاري أصبح المفهوم يتحول الى محاولة الأخذ بيد المجرمين لاعادتهم الى الصواب كأفراد في المجتمع قادرين على التكيف معه، وأنيطت مهمة الاصلاح بمؤسسات مختلفة هي السجون ودور الاصلاح، ومن بين هذه الدور ما يختص في إعادة تأهيل الأحداث الجانحين، وهي تختلف عن الدور المخصصة للكبار في برامجها وطريقة تعاملها في إعادة هؤلاء وأولئك الى الدائرة الاجتماعية السليمة.

ومن أهم وظائف هذه المؤسسات أنها تراعي في تعاملها مع المجرمين ليس فقط درجة الخطورة التي عليها الجريمة، وانما ـ بالاضافة الى ذلك ـ أوضاع المجرم الفردية، وتهتم بالخلفية التي أدت به الى ارتكابها، كما تحرص على أن يتلاءم العقاب والاصلاح مع صنف المجرمين للمساعدة على تقويم سلوكهم واعادة تكييفهم ليندمجوا من جديد في المجتمع.

فقد كان الأحداث الجانحون يتقاسمون السجون مع الكبار المنحرفين الى أن تطور علم النفس وعلم الاجرام، فبدأت فكرة عزل الاحداث في مؤسسات اصلاحية خاصة بهم، لما يمتاز به الصغار من تكوين نفسي خاص، يوجب التفرقة في علاجهم واصلاحهم عن الطرق المتبعة لاصلاح الكبار واعادة تأهيلهم.

الا أن هنالك عقبات جمة تعترض قيام السجون ودور الاصلاح بهذه المهمة، منها ما هو مادي كتوفير الاختصاصيين المؤهلين لاجراء الفحوص المطلوبة نفسيا وصحيا، وكذلك الأمر بالنسبة للمباني والأجهزة داخل السجون، ويكاد لا يتوفر مثل هذه الامكانات في الوقت الحاضر الَّا لدى قلة من الدول الغنية والمتقدمة علميا وحضاريا.

وهناك بيئة السجن المتناقضة مع عملية الاصلاح، فنزلاء السجون يتألفون من عينات مختلفة من الناس، منهم محترفو الجريمة الذين أصبح الانحراف يمثل ركنا هاما من تكوينهم النفسي والاجتماعي قد تعودوا السجون منذ مدة، كما أن من بينهم مجرمين ارتكبوا الجريمة بالمصادفة عن طريق الخطأ وهم يمقتونها ومستعدون للتوبة والرجوع الى الصواب، كما يضم السجن اميين ومثقفين وأغبياء وأذكياء وأبناء طبقات المجتمع على اختلافهم، وقيام العلاقة بين مختلف هؤلاء النزلاء

أمر تفرضه الطبيعة البشرية، واحتمال التأثير المتبادل قائم، وافتقار القدوة الحسنة داخل السجن تزيد من صعوبة الاصلاح والتأهيل.

والحياة داخل السجون تفصل السجين عن العالم الخارجي، وتجعله لا يفكر الاَّ في ذاته ووضعه وما يقاسيه وتفقده روح المسئولية، كما أن وضعه ينعكس على اسرته فيلحقها التفسخ والانحراف وتشرد الصغار، مما تنتج عنه عقبات هائلة على عملية الاصلاح المتوخاة.

وتجري عملية الاصلاح على دراسات وأسس علمية لممارسة الحياة العادية حال انتهاء مدة العقوبة، وهي عملية تقتضي تصنيف السجناء - كما اسلفت - بمقتضى ظروفهم الخاصة، وتهدف الى جعلهم يستقرون في حياة ما بعد تقييد الحرية، وهو ما يحتم تأهيل وتدريب القائمين على السجون ليقوموا بدورهم على الوجه الأكمل.

ومن الزواجر عقوبة النفي، فالابعاد عن منطقة الجريمة عقوبة متعبة لمصلحة الشخص إذا كان محيطه يكثر فيه أصدقاء السوء والمجموعات المنحرفة او تكون جريمته كونت له اعداء كثيرين يمكن أن يعتدوا عليه في أي وقت، كما قد يكون الابعاد لمصلحة المجتمع إذ قد يكون المجرم تأصل فيه النزوع الى

الاجرام ولا يؤمن أن يعود الى اقتراف الجريمة اذا بقي متمتعا بحريته في نفس المحيط.

وعقوبة النفي لا تتنافى بالضرورة مع مبدأ الاصلاح والتأهيل، إذا كان النفي يتم الى مجتمع آخر قادر على التأثير على الجاني ويرد اليه شعوره بكرامته وذاتيته، اذ قد يتمتع فيه بقدر من الحرية لم يكن يتمتع به لو كان داخل السجن، وخصوصا اذا كان مصحوبا في منفاه بأسرته حيث يساعده ذلك على الاستقرار النفسي والشعور بالمسئولية، فالانشغال بشئون الأسرة وفي توفير الحاجيات الضرورية لها يشغله عن التفكير في الاستمرار في اقتراف الجريمة، كما يحفظ على الاسرة نفسها تماسكها ويجنبها انحدار أفرادها الى أوكار الجريمة، ولهذا كان النفي عقوبة متبعة في الاسلام حيث نفى النبي (ﷺ) الحكم بن أبي العاص الى الطائف، ونفى عمر بن الخطاب نصر بن حجاج، وهي وسيلة متبعة الى اليوم في أكثر المجتمعات.

وبعد فإن العالم يمر بمرحلة من الغليان والتوتر في كثير من ارجائه، تنعكس آثارها في كثير من الظواهر الاجتماعية غير المألوفة، فالعنف الفردي والعنف المنظم أصبحا عملة رائجة للتهديد والابتزاز والارهاب وتصفية الخلافات، وان لم تتدارك امتنا العربية هذه الظاهرة وتبذل كل الوسائل للحد منها في انتظار استئصالها فقد تهتز ثقة المواطن بأجهزة الأمن في بلده،

ويولد فيه الميل الى الاعتماد على نفسه لفرض ما يراه انصافا وعدلا، ولا يخفى ما في ذلك من مخاطر على هيبة الدولة واستقرار نظمها.

وتفشي الجريمة، بالاضافة الى زعزعة ثقة المواطن في مؤسسات بلده، فإنه يخلق انطباعا سيئاً عن البلد مما يكون له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي وانحسار سيولة رأس المال الأجنبي ومشروعات الاستثمار الاقتصادي والسياحي.

وواضح أن الشرط الأول لأي تقدم اقتصادي واجتماعي لأي بلد، هو الاستقرار واستتباب الأمن، فكافة المؤسسات من مصانع وغيرها لن تتمكن من أداء عملها بصورة سليمة في مكان لا يأمن فيه الفرد على حياته وماله، ولذلك فان كثيرا من البلدان يتمتع بثروات طبيعية هائلة، وهو يعيش في تخلف فظيع لأنه لم يتمكن من اجتذاب رؤوس الأموال والخبرات الفنية لاستغلال الثروة لفائدة شعبه، والسبب انه لم يتمكن من اقرار الأمن واقناع الآخرين بسيادة القانون والنظام في ربوعه.

وأنا أعتقد انه بالاضافة الى ماذكرت في الصفحات السابقة فإن أهم وسيلة لاستتباب الأمن على المستويين الوطني والقومي، تكمن في تعزيز التعاون بين الدول المتجاورة إذا ان

المجرم في الغالب لا يقترف جريمته الا بعد ان يكون مهد السبيل للافلات من أجهزة الأمن للالتحاق ببلد مجاور، معتمدا على صعوبة اجتياز القوات للحدود الا وفق اجراءات قانونية معينة، خصوصا ان لكل دولة قانونها الخاص في مكافحة الجرائم الداخلية والوافدة، وقليلة هي تلك الدول التي تربطها اتفاقية لتسليم المجرمين.

فعلى الأقطار العربية ـ في هذا المجال ـ محاولة توحيد القانون الخاص بمكافحة الجريمة، وذلك لتسهيل تبادل المعلومات والابلاغ عن تحرك المجرمين المعروفين وأصحاب السوابق من مواطنيها الى الأقطار العربية الأخرى، بل والى الدول المجاورة غير العربية التي تربطها بها علاقات من هذا النوع.

فالتسلل عبر الحدود ظاهرة مزمنة سهلت افلات المجرمين من العقاب، ومحاولة القضاء عليها بالتشريعات المشتركة أمر أساسي لبث اليأس في قلوب المجرمين في الافلات من العقوبة.

وقد أصبح المجرمون في العصر الحديث ينتظمون في هيئات وعصابات تكون جذورها ممتدة في أكثر من بلد ولها ميزانياتها وقوانينها، بل ولها لغتها ومصطلحاتها الخاصة التي تتعامل بواسطتها وتتبادل المعلومات، دون أن يتمكن

المختصون من اكتشاف خفايا أسرارها، ومما يزيد خطورة هذه التنظيمات أنها قد تكون مرتبطة بجهات خارجية تستغلها لمآربها السياسية لزعزعة الاستقرار في بعض الأقطار بتصفية الخصوم وتخريب المرافق الاقتصادية، موهمة أن البلد الذي تنفذ فيه عمليات من هذا النوع يتعرض لاستياء عام وأن الثورة الشعبية على الأبواب، رغم أن الأمر لا يعدو أن عصابة تدربها وتمولها جهات أجنبية كلفتها بتنفيذ عمليات معينة وهنا أيضا تكمن أهمية تعاون أجهزة الأمن العربية فيما بينها وتعاونها مع الأجهزة المماثلة في الدول المجاورة.

وفي هذا المجال تعترضنا مشكلة وثائق السفر التي أصبح تزويرها ظاهرة مستشرية وسلاحا فعالا في يد المخربين ومحترفي الجرائم، كما أنها تستعمل كسلاح سياسي.

فبعض العصابات تنتحل جوازات سفر لأقطار تقع ضمن نطاق دائرة تخريبية، ليوهم البلد الذي يكون مسرحا لجريمته أنه مستهدف من قبل تلك الحكومة، مما يسبب حرجا بالغا لحكومة ذلك البلد، ولهذا أصبح من الضروري تشديد الاحتياطات الفنية والعلمية في اصدار الجوازات، كما ان المتابعة الفعالة لقضية التزوير بالغة الأهمية بين الدولة التي وقع فيها التزوير والتي وقع عليها.

وبشأن المضاربة في حقل وثائق السفر فان الكثير ممن لهم نوايا اجرامية يدعون افتقاد جوازاتهم ويعلنون عنها اعلانات رسمية للحصول على جوازات جديدة، بينما قد يكونون في الواقع باعوها أو زودوا بها العصابات التي يتعاملون معها. فهنا لابد من التزام الحيطة والحذر في منح جوازات بدل الجوازات الضائعة، لما قد يترتب على ذلك من جرائم كان بالامكان تجنبها.

وأخيراً فإنه من الطبيعي التأكيد أن الرجوع الى أسباب الجريمة من الاحساس بالظلم والغبن الاجتماعي، أو علاج العقد النفسية ومحاولة اصلاحها في أي مجتمع، تبقى من أهم الأسلحة التي تواجه بها الجريمة للقضاء عليها باستئصال جذورها.

المراجـــع

- أسد الغابة في معرفة الصحابة. ابن الأثير. دار الشعب. القاهرة:
- تفسير ابن كثير. دار التراث العربي. القاهرة:
- رعاية الأحداث ومشكلة التقويم. منير العصره. المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر. القاهرة:
- رعاية الطفولة خلال مراحل النمو والتطور مصطفى المسلماني. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية: ١٩٨١م.
- علم الاجتماع الحضري. محمد عاطف غيث. دار المعرفة الاسكندرية: ١٩٨٢م.
- علم الاجتماع ومدارسه. مصطفى الخشاب. الانجلو المصرية. القاهرة:
- المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي. محمد عاطف غيث. دار المعرفة القاهرة: ١٩٨٢م.
- نظرية الاسلام السياسية. أبو الأعلى المودودي. مؤسسة الرسالة بيروت:

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات
الأمنية والتدريب بالرياض

ك - ٩٠

